دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الاقتصادى

الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨٦٧٥٥٥ - تلكس : SHOROK 20175 LE

د. حازم الببلاوى

دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الاقتصادى

دار الشروق

تصدير

مثل أشياء كثيرة فى الحياة ، فإن هذا الكتاب هو ابن الصدفة . فقد طُلب منى أخيرًا مراجعة ترجمة لأحد المؤلفات الأجنبية - عن تاريخ الفكر الاقتصادى - إلى العربية . وقد ذكرنى ذلك بمحاضرات ألقيتها منذ أكثر من عشرين عاما على طلبة كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية (تاريخ الفكر الاقتصادى . مذكرات عن المحاضرات الملقاة على طلبة السنة الثانية بحقوق الإسكندرية فى العام الجامعى ٧١ - ١٩٧٢) . ودفعنى الفضول ، أثناء مراجعة الترجمة المشار إليها ، إلى إعادة النظر فى تلك المحاضرات . ولشدة دهشتى وجدتها مقبولة . بل إنها قد تكون مفيدة للقارئ غير المتخصص ، بعد أن تستكمل ببعض التطورات المعاصرة ، ومع تعديل هنا أو تبديل هناك .

وكنت قد أصدرت فى بداية عام ١٩٩٣ « **دليل الرجل العادى إلى التعبير الاقتصادى**» لمناقشة عدد من التعبيرات والاصطلاحات الاقتصادية الشائعة فى خطاب موجه إلى القارئ العادى ذى الاهتمامات العامة . وقد لقى هذا الكتاب استقبالاً جيدًا ، ويبدو أنه سد فراغًا فى المكتبة العربية . وقد شجعنى ذلك على العودة من جديد إلى القارئ من خلال الأسلوب نفسه . وهكذا رأيت أن أقدم اليوم **دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الاقتصادى** ، باعتباره جزءًا مكملاً للكتاب الأول . فمعرفة الاقتصاد لا تتحقق فقط بالإحاطة بمعانى التعبيرات والاصطلاحات الاقتصادية ، بل ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أن الاقتصاد كائن متطور لا يمكن سبر أغواره ومعرفة معانيه وأبعادها إلا من خلال متابعة التطور التاريخى . فالأفكار الاقتصادية لم تولد مرة واحدة ، بل هى أقرب إلى البناء متعدد الأدوار لا يمكن الصعود إلى أدواره العليا دون المرور بالأدوار السفلى . بل إن الخطاب الاقتصادى لا يقتصر على استخدام التعبيرات والاصطلاحات الاقتصادية فحسب ، وإنما كثيرًا ما يعمد أيضًا إلى الإشارة إلى الأسماء والأعلام للدلالة على المفاهيم والدلالات . فأسماء مثل آدم سميث أو ريكارد أو ماركس أو كينز ليست مجرد أعلام فى علم الاقتصادية بقدر ما هى إيحاءات ومعان مركبة

تتطلب من القارئ أو السامع بعض المعرفة السابقة . ومن هنا ، فإن « دليل الفكر الاقتصادى » لا يعدو أن يكون الجزء الثانى « لدليل التعبير الاقتصادى » ، على أن يكون من المفهوم أن قراءة أحدهما لا تفترض قراءة الآخر ، ولكنها لا تستغنى عنه أيضًا .

ودليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الاقتصادى ، ليس أكثر من مجرد تحديث لمحاضراتى السابقة لطلبة كلية الحقوق منذ نيف وعشرين عامًا ، مع بعض التعديلات الشكلية هنا وهناك . ومع ذلك ، فقد أضفت إلى تلك المحاضرات فصلين جديدين : **الأول** عن كينز والاقتصاد الكينزى . **والثانى** عن الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة . أما سبب إضافة الأول منهما ، فهو أن تلك المحاضرات كانت قد أغفلت الإشارة إلى كينز باعتبار أن دراسته التفصيلية كانت تمثل أحد المقررات الرئيسة لطلبة كلية الحقوق . وأما سبب إضافة الفصل الآخر، فهو أن معظم هذه الاتجاهات المعاصرة ـ من نقدية، ومؤسسية ، وليبرالية ـ إنما نشأت واشتد عودها اعتبارًا من السبعينيات . وباستثناء هذين الفصلين ، فإن التعديلات التى أدخلت على تلك المحاضرات تكاد تقتصر على بعض التحسينات اللفظية ، باستثناء مزيد من التوسع فى عرض أفكار ابن خلدون من ناحية وآدم سميث من ناحية أخرى .

واليوم إذ أقدم هذا الدليل إلى المطبعة ، فإنه مع سابقه يمثلان أداة ميسرة للقارئ المعاصر للإحاطة بأهم اتجاهات الفكر الاقتصادى ، أو هكذا قصد المؤلف . والله نسأل أن يوفقنا إلى ما فيه الخير .

حازم الببلاوى

مصر الجديدة : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

إضـــافـــة :

عند مراجعتى أصول هذا الكتاب ، فقدت دار الشروق مؤسسها الأستاذ محمد المعلم . ولم يكن محمد المعلم مجرد ناشر ، بل كان صاحب رسالة . وكان فضلا عن ذلك شعلة من الأمل والتفاؤل ، لم يكل أبدًا من الثقة فى المستقبل . وإننى أذكر محادثتى التليفونية معه فى واشنطن فى اليوم الأخير قبل أن يذهب فى غيبوبة الموت ، ولا زال صوته يرن فى أذنى قائلاً : « أليس من حقنا الحرية والكرامة؟! » رحم الله محمد المعلم ، وإلى روحه الطاهرة أهدى هذا الكتاب .

حازم الببلاوى

مصر الجديدة : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٤

فهـرس

مقدّمة عامّة

تمهيـــد :

١ ـ واجهت المشكلة الاقتصادية المجتمعات منذ نشأتها ، لأنها مشكلة إشباع الحاجات ، ومن الطبيعى أن يتناول الإنسان بالتفكير والاهتمام هذه المشكلة . ومن ثم ، فقد كان الفكر الاقتصادى قديما قدم الإنسان ذاته . ومع ذلك ، فقد صعب أن يقتصر فكر الإنسان على المسائل الاقتصادية وحدها ، بل كان ذلك يتم غالبا فى إطار تتداخل فيه الاعتبارات الفلسفية والدينية والسياسية إلى جانب الأمور الاقتصادية . ولم يستطع الإنسان فصل البحث فى الاقتصاد عن غيره من فروع المعرفة إلا حديثًا جدًّا ، حين ظهر الاقتصاد كعلم متميز الحدود . ولذلك ، فإذا كان تاريخ الفكر الاقتصادى قديما قدم الإنسان ، فإن تاريخ علم الاقتصاد جد حديث لا يكاد يبلغ مائتى عام أو يزيد قليلاً .

وإذا كانت المعرفة العلمية هى البحث المنظم وفقًا لمنهج معين لظاهرة معينة ، فإن هذا البحث العلمى حديث فى تاريخ الإنسان . وأكثر منه حداثة دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بعيدة عن الاعتبارات الفلسفية والأخلاقية . والاقتصاد باعتباره أحد العلوم الاجتماعية يشاركها حداثة فى النشأة . فكتاب آدم سميث عن «ثروة الأمم» The Wealth of Nations ١٧٧٦ يعد لدى الكثيرين أول دراسة علمية منظمة للاقتصاد السياسى . ويذهب آخرون إلى أن دراسة الاقتصاد وفقًا لمنهج علمى، يمكن أن ترجع إلى كتابات الطبيعيين السابقة على آدم سميث فى القرن الثامن عشر . وأيا ما كان الجدل والخلاف حول تاريخ ميلاد علم الاقتصاد ، فالأمر الذى لا جدال فيه هو أنه علم حديث النشأة ، ولا يكاد عمره يتجاوز القرنين من الزمان .

التاريخ الاقتصادى ، تاريخ علم الاقتصاد ، تاريخ الفكر الاقتصادى :

٢ ـ إن الدراسة التاريخية فى الاقتصاد قد تتناول أمورًا مختلفة يحسن أن ننبه إليها منذ البداية . فالواقع الاقتصادى الذى نعيش فيه وما يرتبط به من ظروف الإنتاج من موارد متاحة أو درجة معينة من المعرفة الفنية أو من علاقات الإنتاج والتوزيع ومايرتبط بها من علاقات قانونية ونظم ومؤسسات ، هذا الواقع لا يظل ثابتًا ، بل إنه فى تغيير مستمر . ولا جدال فى أن دراسة تاريخ هذا الواقع الاقتصادى ومدى تغيره وشكل هذا التغير ، مما يعين على فهم الحقائق الاقتصادية . وهذا هو موضوع التاريخ الاقتصادى . ومن الواضح أن هذا التاريخ الاقتصادى يوجد بالنسبة لكل مجتمع من المجتمعات ، لأنه يشير إلى ظروف الإنتاج الخاصة به ومدى تطورها وشكل التنظيم القانونى للعلاقات الاقتصادية .

وغنى عن البيان أن التاريخ الاقتصادى يختلف من دولة إلى أخرى . فالتاريخ الاقتصادى لمصر يختلف عن التاريخ الاقتصادى لإنجلترا أو للولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك ، فإن هذا التميز والتفرد فى التاريخ الاقتصادى لكل دولة لا يحول دون سيطرة اتجاهات عامة للتطور الاقتصادى بصفة عامة . فالاتصال بين الدول والشعوب لم ينقطع فى أى وقت من الأوقات ، وإن اختلفت درجته من عصر إلى عصر. ولذلك ، فإن سيادة ظروف اقتصادية معينة فى فترة معينة لابد وأن تؤثر فى الأوضاع المحيطة سواء عن طريق الحروب أو عن طريق التجارة أو حتى مجرد الاتصالات الشخصية . ولذلك ، فإن اكتشاف نشاط معين أو وسيلة معينة للإنتاج لا يلبث أن ينتقل ، بحيث إن مرور الوقت الكافى يجعل هذا الاكتشاف ملكية شائعة وعامة لمختلف الشعوب . فاكتشاف الزراعة قبل عشرة آلاف سنة فى وادى النيل أو فى وادى النهرين ـ على خلاف بين المؤرخين حول من له فضل السبق ـ لم يلبث أن أصبح النشاط الرئيسى للشعوب والجماعات المعروفة . كذلك ، فإن ركوب البحر أو اكتشاف البخار لم يلبث ـ بعد توافر الوقت الكافى ـ أن أصبح ظاهرة عامة .

ولذلك ، فإنه إلى جانب التاريخ الاقتصادى الخاص بكل إقليم ، يمكن أن ندرس اتجاهات التاريخ الاقتصادى العام لتطور الواقع الاقتصادى فى العالم : من الانتقال من مرحلة الرعى واللقط إلى مرحلة الزراعة الأولية إلى الثورة الصناعية ، وهكذا . كذلك فإن أشكال التنظيم الاقتصادى وإن اختلفت من مكان إلى آخر ، إلا أن هناك

اتجاهات عامة . فهناك مرحلة الاقتصاد البدائى ، ومرحلة الإقطاع ، ومرحلة الرأسمالية التجارية ثم الصناعية فضلاً عن أشكال التدخل والنظم الاشتراكية . وهذه وغيرها هى موضوعات **التاريخ الاقتصادى**، العام أو الخاص .

٣ ـ إلى جانب هذا التاريخ الاقتصادى ، هناك دراسة تاريخ **علم الاقتصاد** ، وهو البحث فى تطور التحليل الاقتصادى سواء من حيث ظهور نظريات جديدة أو تطور النظريات القائمة ، أو من حيث تطور منهج الدراسة الاقتصادية فى استخلاص النظريات والمبادئ ، أو من حيث تطور الوسائل والأساليب المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها . وهذه دراسة لتاريخ أحد العلوم ؛ ومن ثم تخضع لضوابط دراسات تاريخ العلوم . وكما سبق أن ذكرنا ، فإن علم الاقتصاد علم حديث ، ومن ثم فإن دراسة تاريخه لن تغطى سوى فترة قصيرة تاريخيًّا .

٤ ـ وأخيرًا فإن هناك **تاريخ الفكر الاقتصادى** ـ وهو يتعلق بتاريخ الأفكار والخواطر التى عرضت للإنسان فى أمور حياته الاقتصادية . وليس من الضرورى أن يكون هذا الفكر علميا ، بل كما سنرى فإن الغالب على هذا الفكر ـ حتى فترة حديثة ـ أنه ظهر مندمجًا أو مختلطًا مع أفكار فلسفية ودينية وسياسية . وبصفة عامة ، فإن المنهج العلمى فى التفكير حول المسائل الاقتصادية لم يظهر إلا حديثًا . ولذلك فلم يكن من الغريب أن يكون تناول المسائل الاقتصادية بأسلوب تقديرى ، لا يقتصر فقط على دراسة الظاهرة وأسبابها ، وإنما يجاوز ذلك إلى الحكم عليها بأنها خير أو شر وفقًا لاعتبارات مبدئية من الدين والأخلاق . بل إنه يمكن القول بأن الفصل الكامل بين الدراسة العلمية للظواهر الاقتصادية وبين الأحكام التقويمية أو التقديرية Value judgement لم يتحقق حتى الآن .

فالدراسة العلمية يجب أن تقتصر على الدراسة الموضوعية لما هو كائن ، بصرف النظر عن اعتقادات الباحث أو تفضيلاته الشخصية . ولكن الاقتصاد قد ظل إلى حد ما متأثرًا بهذه النزعة الفلسفية التى لا تقتصر على ما هو كائن فحسب ، وإنما تبحث أيضًا عما ينبغى أن يكون فى ظل مجموعة من المبادئ والقيم . ويرجع هذا إلى حد ما إلى حداثة النشأة التاريخية لعلم الاقتصاد . ولكن لا ينبغى أن ننسى أيضًا أن الاقتصاد، وهو يتضمن دراسة أحد مظاهر العلاقات الاجتماعية ، يصعب أن يتجرد تمامًا من قيم الباحث ومعتقداته فيما ينبغى أن تكون عليه هذه العلاقات الاجتماعية .

ولذلك لا تخلو الدراسات الاجتماعية ـ ومن بينها الاقتصاد السياسى ـ من بعض الجوانب الأخلاقية والأيديولوجية .

٥ ـ ونتناول فى هذا المؤلف تاريخ الفكر الاقتصادى . على أن ذلك لا يعنى عدم وجود صلات وروابط بين هذه الدراسة وبين الفرعين التاريخيين الآخريين .

فمن ناحية لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادى عن التاريخ الاقتصادى والأوضاع الاقتصادية السائدة . فالتاريخ الاقتصادى يحدد الإطار العام للمشاكل الاقتصادية المطروحة ، ومن ثم يؤثر فى اتجاه الفكر الاقتصادى . ولذلك ، فإن الفهم الكامل للأفكار الاقتصادية لا يمكن أن يتم بمعزل عن هذه الأوضاع الاقتصادية . فالاهتمام بمشكلة اقتصادية معينة فى عصر معين ثم إهمالها نسبيًّا أو كليا فى عصر آخر، يرجع غالبًا إلى تغير الظروف الاقتصادية . كذلك فإن استقرار الفكر الاقتصادى على نحو معين ، من شأنه أن يؤثر فى سلوك الأفراد والجماعات بما يؤدى إلى توجيه الأوضاع الاقتصادية إلى اتجاه معين .

ومن ناحية ثانية ، فإننا فى دراستنا لتاريخ الفكر الاقتصادى ، لابد أن نستعين بعلم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية . فدراسة تاريخ الفكر الاقتصادى بطبيعتها دراسة انتقائية ، فلا يوجد قائمًا مجموعة من الوثائق والآثار التى تتناول المسائل الاقتصادية وحدها ، وإنما يتداخل هذا الفكر ضمن أمور أخرى فى السياسة والأخلاق . وعلينا أن نختار مما يتوافر لدينا من هذه الكتابات القانونية أو الأخلاقية أو السياسية أو غيرها ما نعتبره فكرًا اقتصاديًّا . وبطبيعة الأحوال فإن النظرية الاقتصادية تساعدنا على اختيار وانتقاء هذه الأفكار الاقتصادية .

وأخيرًا ، فإنه لا ينبغى أن ننسى أن علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة ونتيجة للقطيعة الكاملة مع المراحل التاريخية السابقة ، فالنظرية نشأت تدريجيًّا ونتيجة محاولات فكرية متتابعة اختلط فيها التحليل الاقتصادى مع العديد من الأفكار الأخرى ، ومن ثم فإن فهم تاريخ علم الاقتصاد ذاته لا يمكن أن يتم بمعزل عن تطور الفكر الاقتصادى بصفة عامة . بل أن تاريخ هذا العلم نفسه هو تاريخ تخلص الأفكار الاقتصادية من العناصر غير العلمية .

أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى :

٦ ـ الإنسان كائن تاريخى ، لا يفهم حاضره إلا من خلال دراسة تاريخية . كما أن مستقبله محكوم إلى حد كبير بتراثه التاريخى . ومن هنا كانت أهمية الدراسات التاريخية لكل فروع المعرفة . وفى ضوء هذه الحقيقة ، نجد أن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى تساعدنا على مزيد من الفهم .

فهذه الدراسة تساعد على إبراز عنصر الاستمرار فى الأفكار الاقتصادية ، وتمكننا من معرفة وضع الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية بصفة عامة . كذلك لا يخفى أن الفكر السائد فى مرحلة معينة كثيرًا ما يؤثر على القرارات والسياسة بصفة عامة ، ومن ثم ، فإن هذه الدراسة تساعدنا على فهم الكثير من التصرفات وما ترتب عليها من أوضاع اقتصادية . وعلى الرغم من أن التاريخ لا يعيد نفسه ، إلا أننا نحقق فائدة كبرى من دراسة الماضى . فنفس الأسباب تؤدى إلى نفس النتائج . وعلى ذلك ، فليس من المستبعد أن تقوم ظروف فى الحاضر تقترب من أوضاع سابقة ، ومن ثم فمن الطبيعى أن يكون رد الفعل إزاءها متقاربا . وأخيرًا فإن دراسة التطور التاريخى من شأنها أن تساعد على نضوج العقلية العلمية . فالاعتقاد فى صحة أوضاع أو نظريات معينة بصفة مطلقة يؤدى إلى التعصب والجمود بما لا يتفق مع العقلية العلمية القائمة على النسبية ونقد ومجاوزة الأفكار السابقة . وإن دراسة تاريخ الفكر لمما يؤكد هذه النظرة النسبية للأفكار والنظريات ، ويساعد بالتالى على تنمية القدرة الانتقادية للباحث ، وهى أمور جوهرية للعقل العلمى .

الفصل الأول

الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة وفي العصور الوسطى

تمهيـــــد :

٧ ـ ظل الفكر الاقتصادى وحتى بداية العصر الحديث مختلطًا بالفكر الدينى والفلسفى والأخلاقى . فسيطرة الإنسان على بيئته المحيطة كانت محدودة جدًّا . وبالتالى فإن سطوة الطبيعة عليه كانت عالية . وفى مثل هذه الظروف ، فإن الفكر الإنسانى حول الظواهر الاجتماعية كان مشوبًا دائمًا بالأفكار الغيبية . ولذلك يصعب القول بأن ثمة فكر اقتصادى قد قام فى هذه المرحلة الطويلة من عمر البشرية . ومع ذلك ، فقد قامت بذور لبعض الأفكار التى سوف تصاحبنا لفترة طويلة ، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الأخلاقى فى الكثير من الأفكار الاقتصادية .

المبحث الأول ـ الحضـارات القـديمـة

(أ) الحضـارات الشـرقيـة :

٨ ـ عرفت الحضارات القديمة فى الشرق ازدهارًا كبيرًا ، مما يوحى بوجود تنظيم اقتصادى واجتماعى دقيق. فالحضارة المصرية القديمة وحضارة البابليين والحضارة الصينية عرفت مجتمعات منظمة من زمن بعيد . وكانت هذه الحضارات شديدة المركزية، وتعرف نوعا من الزراعة المتقدمة والمنظمة . وكانت الدولة تسيطر على تنظيم

أمور الحياة الاقتصادية وبوجه خاص تنظيم الرى (فى مصر والعراق) ، مما يستتبع بالضرورة إلمامًا بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وللأسف ، لم تصل إلينا وثائق كافية تمكننا من معرفة الفكر الاقتصادى السائد فى ظل هذه الحضارات . حقا لقد وردت بعض الأفكار عن الملكية وتنظيمها فى قانون حمورابى ، وهو أقدم قانون معروف لدينا ، ولكن هذه التنظيمات قد تناولت بصفة أساسية الجانب القانونى والدينى ، ولم تتعرض للجوانب الاقتصادية . وكانت الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية والدينية ونظام الحكم .

وقد وردت بعض الأفكار الاقتصادية لليهود فى العهد القديم من الكتاب المقدس . وقد كان الاقتصاد العبرى أو اليهودى قائمًا على الحياة القبلية المستندة إلى نوع من السيطرة الأبوية Patriarchal على أمور الحياة عندهم . وبوجه خاص ، فقد كان النفوذ الدينى والسياسى لطبقة الأنبياء والحكماء اليهود كبيرًا . وفى ظل هذا المجتمع البدائى ، كانت الأرض هى المظهر الأساسى للثروة ، وكانت الزراعة تمثل النشاط الاقتصادى الرئيسى . فقامت الملكية الخاصة على الأرض ، واعتُرف بحق الإرث للابن الأكبر ؛ فإن لم يوجد أبناء فللبنت ثم للأخوة والأعمام وهكذا .

وقد أجاز القانون الموسوى والعهد القديم العمل بالتجارة ، ولا ننسى أن العبرانيين قد أقاموا فى أرض كنعان حيث أرسى الفينيقيون تقاليد مستقرة للتجارة والملاحة . (ونلاحظ هنا أن تقدم التجارة ارتبط بتقدم الأساليب التجارية وبوجه خاص الائتمان التجارى والضمانات والأوراق التجارية ، ولذلك لم يكن غريبًا أن الفينيقيين الذين اخترعوا الحروف الأبجدية ـ وبالتالى الكتابة الحديثة ـ كانوا أول من برع فى فن التجارة) . ويحرم القانون الموسوى اقتضاء فائدة على القروض فيما بين العبرانيين ، ولكنه يجيزها من غير العبرانى ! « لا تقرض أخاك بربا فضة أو ربا طعام أو ربا شىء ما مما يقرض برباه . للأجنبى تقرض بربا ، ولكن لأخيك لا تقرض بربا لكى يباركك الرب » . (تثنية ٢٣ ـ العهد القديم) .

(ب) اليـــونـــان :

٩ ـ بدأ الاقتصاد الإغريقى اقتصادًا عائليًا ، إذ كانت كل عائلة تكون وحدة اقتصادية ، وعلى ذلك لم تنشأ مشاكل اقتصادية نظرية ذات معنى . وفى هذه المرحلة ، عرف الاقتصاد بأنه علم إدارة المنزل Oikonomikos ، مما يبين سيادة الاقتصاد العائلى

على الحضارة اليونانية . ولم تظهر مشاكل اقتصادية هامة أمام اليونانيين إلا فى وقت متأخر عند أثينا ، نتيجة الحصول على غنائم الحرب وازدهار التجارة . ومع ذلك ، فإننا لا نجد بناء فكريا متكاملا عن المشاكل الاقتصادية برغم اهتمام الإغريق بالمسائل الفكرية . ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن الدولة الإغريقية قد قامت على الرق، بحيث ترك العمل اليدوى للعبيد ؛ وكانت النظرة إلى العمل بصفة عامة ـ وربما باستثناء الزراعة ـ محل احتقار من المفكرين . وهكذا تراجع شأن الاهتمام بالإنتاج أهم مقومات الحياة الاقتصادية . ونجد بعض الأفكار الاقتصادية المتناثرة لدى الفلاسفة اليونانيين .

أفلاطون Plato (٤٢٧ ـ ٣٤٧ ق . م .) :

١٠ ـ الفيلسوف الإغريقى المعروف تناول بعض المشاكل الاقتصادية فى كتاباته الفلسفية ، وبوجه خاص فى كتاب « الجمهورية » وكتاب « القوانين » . ويرى أفلاطون أن نشأة الدولة (المدنية السياسية) ترجع إلى اعتبارات اقتصادية ؛ فحاجات الإنسان متعددة ، ولابد من اجتماع الأفراد فى جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات . وقد جعل أفلاطون للدولة حجما أمثل ، بحيث يمكن تحقيق إشباع الحاجات على أحسن وجه ، وبحيث يمكن إدارتها إدارة رشيدة .(هذا الحجم وفقًا لأفلاطون هو ٥٠٤٠ مواطنًا ونلاحظ على هذا الرقم أنه يقبل القسمة على جميع الأعداد الواقعة من ١ ـ ٩) .

ودعا أفلاطون فى « الجمهورية » إلى إقامة مدينة مثالية قائمة على تقسيم العمل والاختصاصات والمزايا بين طبقات المجتمع ، (وإن كان أفلاطون نفسه قد عدل فيما بعد عن هذه النظرة المثالية فى كتابه « القوانين » ، وأخذ بنظرة أكثر واقعية) . فالحكم يجب أن يترك لطبقة الفلاسفة والحكماء ، وهؤلاء يخضعون لتربية خاصة . ويدخُل فى طائفة الحكام أيضًا النبلاء والمحاربون : النبلاء لنسلهم النبيل والمحاربون لشجاعتهم . أما طبقة المحكومين ، فتتضمن العمال اليدويين والزراعيين والصناع .

ويدعو أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث والأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوافر لديهم الرغبة فى الاستمرار فى أداء الخدمة العامة ، لأن من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية والرغبة فى توريث الأولاد . ولكنه رأى على العكس ، أهمية وجود الملكية الفردية بالنسبة للمزارعين والحرفيين ، لأنهم يهدفون فى نشاطهم إلى تحقيق

الربح ومصالحهم الخاصة ، وذلك بعكس طبقة الحكام التى ينبغى أن تهدف فقط إلى تحقيق الصالح العام .

والرق عند أفلاطون عنصر دائم فى الحضارة الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنه .

وأفضل العبيد عنده هم الأجانب المستولى عليهم فى الحروب .

وبوجه عام ، فإن أشهر ما عرف عن أفلاطون فى ميدان الفكر الاقتصادى كان تحبيذه لفكرة الشيوعية بالنسبة لطبقة الحكام فى مدينته المثالية .

أرسطـــو Aristotle (٣٨٤ـ ٣٢٢ ق . م .) :

١١ ـ رفض أرسطو فكرة إلغاء البواعث والدوافع الشخصية ، ورأى أنه من الممكن تحقيق التوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة ، وأن البواعث الشخصية هى من أقوى البواعث وقد تكون من أهم الأسس لتحقيق المصلحة العامة . وقد عارض أرسطو فكرة إلغاء الأسرة والملكية الخاصة . ونلاحظ أن فكرة التوفيق بين المصالح الفردية وبين المصلحة العامة تعتبر البذرة الأولى للأفكار التى سادت بعد ذلك ـ وخصوصا مع آدم سميث فى اليد الخفية ـ لتحقيق الانسجام بين المصالح الخاصة وبين المصلحة العامة .

وقد حاول أرسطو تفسير بعض الظواهر الاقتصادية . ففرّق بين قيمة الاستعمال Value in use وبين قيمة المبادلة Value in exchange . أما قيمة الاستعمال ، فهى منفعة الشىء بالنسبة للشخص ، وأما قيمة المبادلة فالغرض منها تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها بالبعض . وفيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل ، فقد كانت نظرية «أرسطو » تقويمية وأخلاقية أكثر منها تحليلية وعلمية لأنها اقتصرت على الاهتمام بتحديد فكرة الثمن العادل . ولهذا السبب أدان أرسطو أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية ، فهى أثمان غير عادلة . وقد كان تحليل أرسطو للنقود مشوقًا ، فبين كيفية ظهور النقود ، وقد أرجع ذلك إلى عيوب المقايضة .

وإذا كنا لا نجد عند أرسطو نظرية عن التوزيع بالمعنى المعروف ، فإنه قدم إشارات عن نظرية الاستغلال فى صورة بدائية ، ففرق بين إثراء الطبيعى والإثراء غير الطبيعى . ومع ذلك فقد اعتبر استخدام العبيد مما يتفق مع الطبيعة ، واعتبر التجارة من قبيل الإثراء غير الطبيعى . وعارض أرسطو سعر الفائدة ، واعتبر الكسب منها إثراء غير طبيعى ، وقال تبريرًا لذلك إن النقود غير منتجة فى ذاتها ، ولذلك فإن الفوائد مرذولة

وتعتبر من قبيل الإثراء غير الطبيعى . وقد استمرت هذه النظرة إلى الفائدة زمنًا طويلاً كما سنرى . فقد فرق أرسطو ـ بصدد مناقشة سعر الفائدة ـ بين الأموال التى تهلك بالاستعمال وتلك التى لا تهلك بالاستعمال ، وكان رأيه أن النقود تهلك بالاستهلاك عند التصرف فيها ، ولذلك فلا يجوز اقتضاء ثمن عن استهلاكها .

(جـ) رومـــا :

١٢ ـ تتميز الثقافة الرومانية بالضحالة بالمفهوم الفلسفى . فبرغم سيطرة روما العسكرية على العالم ، إلا أنها ظلت تابعة لليونان من ناحية المعرفة والفكر ، وباستثناء بعض الأعمال القانونية لا نجد فكرًا رومانيًّا خالصًا .

وينبغى أن نشير إلى نشوء أوضاع جديدة أدت إلى تحول الاقتصاد العائلى إلى اقتصاد زراعى مغلق ، ثم اقتصاد استعمارى إمبراطورى . كما ظهرت ظواهر جديدة لم تعرف من قبل مثل التضخم الشديد فى القرنين الثالث والخامس بعد الميلاد . كذلك أدى تنظيم الزراعة واستغلالها إلى الإلمام بمشاكل جديدة مثل الاستغلال الكبير والاستغلال الصغير .

وللأسف لم تعط هذه المشاكل الجديدة مجالاً للفكر سوى بعض الإشارات المقتضبة عن الفن الإنتاجى فى مجال الزراعة ، وأثر تنظيم الأسواق على التضخم مع معارضة صور الاستغلال الكبير للأرض وأثره على توافر المواد الغذائية واستنكار أسعار الفائدة . ولكننا لا نستطيع القول بأنه يوجد ثمة نظرية اقتصادية عند الرومان عن المشاكل الاقتصادية .

المبحث الثانى ـ العصـــور الوســطى

تمهيـــد :

١٣ ـ يطلق اصطلاح العصور الوسطى على الفترة الزمنية التى لحقت سقوط الإمبراطورية الرومانية وحتى عصر النهضة والإصلاح الدينى وسقوط القسطنطينية . وتعبير العصور الوسطى يرجع إلى أن الاهتمام بالدراسات التاريخية فى الوقت الحاضر بدأ فى أوروبا ، ووجد المؤرخون أنفسهم أمام ازدهار الحضارة القديمة ثم عودتها فى العصر

الحديث . فأسموا الفترة الواقعة بين ازدهار الحضارتين بالعصور الوسطى ، وهى مرتبطة فى ذهن المؤرخين بعصور الظلمات والتأخير الحضارى . إلا أن هذا لا يصدق إلا بالنسبة لأوروبا ؛ فانهيار الحضارة فى أوروبا فى العصور الوسطى يقابله ازدهار حضارى فى الشرق والدول الإسلامية . ونتناول فيما يلى أهم مظاهر الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى فى أوروبا ثم فى الدولة الإسلامية .

(أ) الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى فى أوروبا :

١٤ ـ مرت أوروبا من القرن الرابع إلى العاشر بتدهور اقتصادى وأخلاقى . وفى القرن الحادى عشر ابتدأت بعض ظواهر الانتعاش ، وازدهرت بعض الصناعات الحرفية ، كما ظهرت بعض الممالك القوية مثل مملكة فرنسا . وفى القرن الثالث عشر استمر الازدهار وبناء الكنائس ، ثم ظهرت بعض صناعات مختلفة فى شمال إيطاليا . وفى ظل هذه الظروف الاقتصادية من الانهيار التام والانتعاش اليسير كان البحث العلمى متأخرًا فى مجموعه ، وقد تأثر بصفة خاصة « بأفلاطون » و « أرسطو » ، وإن كان تأثير الأخير أوضح من تأثير أفلاطون .

سان توماس الأكوينى Thomas Acquinas (١٢٢٦ ـ ١٢٧٤) :

١٥ ـ احتلت فكرة العدل التى أشار إليها أرسطو مكانا رئيسا من التفكير فى هذه المرحلة . وقد قام رجال الكنيسة بالتوفيق بين أفكار أرسطو وبين معتقدات المسيحية (لقد أعيد أرسطو ولكن فى ثوب مسيحى) . ومن أهم مفكرى هذه المرحلة ، سان توماس الأكوينى ، وهو الذى يعبر عن أخلاقيات العصر فى هذه الفترة ، إذ بعث الاهتمام بفكرة العدل عند أرسطو .

وكان أرسطو يقسم العدل إلى : عدل توزيعى ، وعدل تبادلى أو تعويضى. أما العدل التوزيعى ، فهو عدل يأخذ فى الاعتبار المزايا والاختلافات النسبية لكل فرد ، فهـو ليـس عدلاً حسابيا وإنما يبحث فى توزيع المنافع بين الناس مع مراعاة الاختلاف فى الظروف الطبيعية التى يوجد فيها الفرد . وهذا العدل هو الأساس فى فكرة العدل عند أرسطو .

وأما العدل التبادلى أو التعويضى ، فهو الذى يضمن استمرار العدل التوزيعى .

فإذا حدث ما يخل بالمراكز التى يفرضها العدل التوزيعى ، فإن مقتضى العدل التبادلى هو إعادة التوزيع بما يكفل الرجوع إلى حالة العدل التوزيعى . (فالمتصور أننا وصلنا إلى حالة التوزيع للمنافع بين الناس بما يحقق العدل التوزيعى ، هذه المرحلة الأولية . إذ نشأت بعد ذلك معاملات من شأنها تغيير هذا العدل ، فإن العدل التبادلى يقوم بوظيفة الرجوع إلى حالة العدل التوزيعى) .

وقد أعاد سان توماس الأكوينى عرض فكرة العدل التوزيعى المأخوذة من أرسطو ، وحدد المقابل العادل فى المبادلات (السعر العادل) . ولكن مثل هذا التفكير لا يتعلق بشرح طريقة سير النظام الاقتصادى ولا عوامل الازدهار أو التخلف ، وإنما يقتصر على تحديد فكرة أخلاقية هى العدل وبخاصة المقابل العادل فى المبادلات . وقد طبق الأكوينى فكرة المقابل العادل على الأجر كما طبقها على الربح .

١٦ ـ إذا كان أفلاطون قد حبذ الشيوعية فى الملكية ـ فى كتابه « الجمهورية » بالنسبة للحكام ـ نظرًا لأن الملكية الفردية تؤدى إلى الفساد بين الحكام ، فإن الأكوينى بدأ بملاحظة عامة هى أن الله خلق الأرض وما عليها ، وبذلك أعطى حجة لصالح الملكية العامة أو الشيوعية . ولكنه بعد أن استعرض وجهة نظر أرسطو فى أهمية الملكية الفردية ، رأى أن هناك اعتبارات تبرر الملكية الفردية . وعلى ذلك ، فعند سان توماس الأكوينى فإنه وإن كانت الملكية الفردية ليست مفروضة بالقانون الطبيعى إلا أنها تتفق مع القانون الطبيعى ولا تخالفه . والملكية عنده ليست مطلقة .

أما موقفه من سعر الفائدة ، فهو استمرار لرفض سعر الفائدة على نفس الأسس والحجج التى قدمها أرسطو . وسوف نشير إلى بعض هذه الحجج التى قدمها أرسطو لأنها تمثل محاولة لدراسة تحليلية لرفض سعر الفائدة . فقد قسم أرسطو الأموال إلى نوعين : أموال تهلك بالاستعمال ، وأموال لا تهلك بالاستعمال . وهذا النوع الأخير يجوز لمالكه تأجيره أو إعارته وأن يطلب مقابلاً عن هذا الاستعمال . أما الأموال التى تهلك بالاستعمال ، فلا يجوز الحصول على مقابل الاستعمال زيادة على رد الأصل . والنقود فى نظر أرسطو هى بطبيعتها من الأموال التى تهلك بالاستعمال ، وبذلك فلا يملك صاحبها أن يقتضى مقابلاً على استعمالها . وعلى العموم ، فإن هذا التحليل يعتبر محاولة لتفسير سبب رفض سعر الفائدة ، وإن كان يعيبه أنه لم يأخذ فى الاعتبار أن الفائدة مقابل الزمن أو التضحية ، فضلا عن أن النقود لا تهلك بالاستعمال ، وإنما

تنتقل إلى يد أخرى لاستعمالها . وعلى أى الأحوال ، فلعله مما برر هذا السلوك من الناحية الأخلاقية، هو أن القروض كانت تعطى عادة لأغراض استهلاكية للمحتاجين، فكانت تظهر فيها فكرة استغلال الغنى للفقير ، وعلى ذلك حرمت الفوائد على رجال الدين أولا ثم على جميع المسيحيين فى القرن الثالث عشر .

ويتضح مما تقدم أن الطابع العام للفكر الاقتصادى الأوروبى فى العصور الوسطى كان أخلاقيا ، واهتم بالدرجة الأولى بالعدل والأخلاق المسيحية ، وكان توماس الأكوينى هو خير معبر عن هذه الفترة .

(ب) الفكر الاقتصادى عند المسلمين فى العصور الوسطى :

١٧ ـ إذا كانت العصور الوسطى هى عصور الظلمات بالنسبة لأوروبا ، فقد كانت متزامنة مع انتقال الحضارة إلى الدولة الإسلامية . فانتقل مركز الإشعاع الحضارى إلى الدولة الإسلامية وازدهرت الفلسفة والعلوم فى هذه المنطقة . وتاريخ العلوم يعرف أسماء خالدة مثل الفارابى وجابر بن حيان وغيرهما ممن نبغوا فى علوم الكلام والطب والكيمياء، إلا إنه لاشك فى أن ابن خلدون هو من يمكن الاعتماد عليه بصدد العلوم الاجتماعية .

ابـن خـلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦ م) :

١٨ ـ ولد أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون من أسرة عربية عريقة المجد عام ٧٣٢ هـ (١٣٣٢م) . وتقلب أجداده فى قصور الأندلس والمغرب . كما تقلد هو مناصب السياسة والقضاء فى تونس والمغرب ومصر ، واشتغل بالسياسة والعلوم . وأهم أعماله «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر » . ولكن « مقدمة » هذا الكتاب هى التى احتفظت بحجة علمية ، وهى المعروفة الآن « بمقدمة ابن خلدون » . وهى أول بحث علمى فى كيفية دراسة التاريخ على أسس علمية وتحليلية . وقد أراد ابن خلدون فى هذه المقدمة أن يبين كيفية دراسة التاريخ والعوامل التى تؤدى إلى سير الأحداث والعلاقة بين مختلف الوقائع والأحداث. والغرض هو البحث فى « طبيعة العمران فى الخليقة وما يعرف من البدء والوجود والتغلب والكسب والمعاش والصنائع وما إلى ذلك من العلل والأسباب ». وترجع قيمة ابن خلدون إلى أنه مؤسس علم الاجتماع ، وما ورد

لديه من أفكار اقتصادية إنما ورد بالقدر اللازم لدراسته الاجتماعية وتاريخ العرب والبربر . وليس من السهل استخلاص جميع الأفكار الاقتصادية لابن خلدون . وسنحاول مع ذلك عرض بعض الأفكار الأساسية التى تتعلق بعدد من القضايا الاقتصادية المطروحة .

١٩ ـ **العمران** : نقطة البدء عند ابن خلدون هى أن المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاقتصادى وتقسيم العمل . وقد احتل تقسيم العمل بين السكان مكانا بارزًا فى أفكاره : « إن الفرد من البشر غير مستقل لتحصيل حاجات معاشه ، إنما البشر متعاونون معا لذلك » . وهو يشير بذلك إلى أهمية تقسيم العمل ، لأن الفرد وحده لا يستطيع أن يشبع حاجاته وحده . إلا أن تقسيم العمل لم يأخذ عنده نفس التهذيب كما ورد عند آدم سميث ، كما سنرى .

كذلك نجد عند ابن خلدون ما يشير إلى إحساسه بفكرة السوق . فثروة البلد ودرجة تقدمه فى العمران يحددان نوع وثمن ما يطلب من السلع ، وهذا الطلب يؤثر فى نشوء الصناعات وتقدمها . ولاشك فى أن هذا يعتبر إشارة إلى أثر السوق فى قيام الصناعات وتطويرها . ويتحدد حجم السوق عند ابن خلدون باعتبارات ترجع إلى زيادة السكان وتقسيم العمل ، وهو تحديد لفكرة السوق يقترب من التفكير الحالى . أما بالنسبة لتقسيم العمل ، فقد رأينا كيف بين ابن خلدون أهميته فى إشباع حاجات الأفراد . أما فيما يتعلق بأهمية السكان ودورهم فى تفسير تطور العمران ، فهو يعتقد أن هناك دورة للسكان تؤثر فى تطور المجتمعات : « قد تقرر لك فيما سلف أن الدولة فى أول أمرها لابد لها من الرفق فى ملكتها والاعتدال فى إيالتها إما فى الدين إن كان الدعوة دينية ، أو من المكارمة والمحاسبة التى تقتضيها البداوة الطبيعية للعدل ، وإذا كانت الملكة رفيعة محسنة انبسطت آمال الرعايا وانتشطوا للعمران وأسبابه فتوفر وكثر النسل ، وإن كان ذلك كله بالتدريج فإنما يظهر أثره بعد جيل أو جيلين على الأقل ، وفى انقضاء الجيلين تشرف الدولة على إنهاء عمرها الطبيعى فيكون حينئذ العمران فى غاية الوفور والنماء » . وقد احتلت دورة المجتمعات بين النمو والانحلال أهمية كبرى ، فهو يرى أن « الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص » . أما أعمار الدول ، وإن كانت تختلف بحسب الظروف « إلا أن الدولة فى الغالب لا تعدو ثلاثة أجيال » .

وعلى ذلك نجد ، أن ابن خلدون قد وضع نموذجًا لتطور المجتمع يقوم فيه السكان

بدور هام ، إذ إنهم يتزايدون مع زيادة العمران إلى أن تنتهى الدولة . ونلاحظ هنا نوعًا من التقابل بين أفكاره وأفكار مالتس . فعند مالتس يؤدى الرخاء إلى زيادة السكان ، ولكن نسبة الزيادة فى السكان تفوق نسبة الزيادة فى المواد الغذائية ، ويتحقق التوازن من جديد عن طريق نقص السكان عن طريق بعض الأزمات الاقتصادية . أما عند ابن خلدون فإن نهاية الدولة لا ترجع إلى أن زيادة السكان تكون أكبر من زيادة المواد الغذائية ، وإنما تعود إلى بعض الأسباب الاجتماعية التى تحل فى جسم الدولة وتؤدى إلى تفككها وضعف العمر الإنتاجى بها : « ومن مفاسد الحضارة الانهماك فى الشهوات والاسترسال فيها لكثرة الترف ، فيقع التفنن فى شهوات البطن من المآكل والملاذ . . » . كذلك يلعب السكان دورًا هامًّا فى فكرة السوق كما أوضحنا ، فهناك علاقة تبادلية بين ثروة البلد والسكان ، وكلما زادت ثروة البلد زاد السكان ، وكلما زادت الثروة نشطت فى البلاد الصناعات . وإذا كان ابن خلدون قد أشار إلى انهيار العمران بعد حد معين من زيادة السكان ، فإنه لم يعط لذلك تبريرات اقتصادية مثل مالتس وإنما أشار إلى بعض العوامل الطبيعية والاجتماعية مثل ضعف العصبية وزيادة الفئات غير المنتجة والانهماك فى الترف والشهوات وضعف الحافز على العمل .

٢٠ ـ **النشاط الإنتاجى** : أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل : « ثم اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعى فى الاقتناء والقصد فى التحصيل . فلابد فى الرزق من سعى وعمل ولو فى تناوله وابتغائه من وجوهه » . وإذا كان أساس الكسب هو العمل ، فقد يتحقق الكسب دون عمل ، وهو ما نعرفه الآن تحت اسم « الريع » . وقد عرف ابن خلدون ظاهرة تقترب من ظاهرة الريع ، فقد تنبه إلى أن بعض الأموال تزيد قيمتها لأسباب لا ترجع إلى عمل حائزها ، إنما فقط لزيادة العمران فى المجتمع بصفة عامة . وهى فكرة تقرب من فكرة الريع التى أشار إليها فيما بعد هنرى جورج فى تحقيق بعض المكاسب نتيجة لزيادة السكان دون أى عمل إيجابى من ناحية أصحابها . فانظر إلى إشارة ابن خلدون إلى « أن ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعى » ، كذلك ، « اعلم أن كثيرًا من ضعفاء العقول فى الأمصار يحرصون على استخراج الأموال من تحت الأرض ، ويبتغون الكسب من ذلك . . إنما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة ، فيطلبونه بالوجوه المنحرفة وعلى غير المجرى الطبيعى من هذا وأمثاله » . وقد جره ذلك إلى التعرض إلى « وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه » ، فأشار إلى « ما ذكره المحققون من أهل الأدب

والحكمة كالحريرى وغيره، فإنهم قالوا : المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة . فأما الإمارة فليست بمذهب طبيعى للمعاش . وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهى وجوه طبيعية للمعاش» .

كذلك نجد عند ابن خلدون بذور نظرية تطور المجتمعات من هيكل إنتاجى متخلف إلى هيكل إنتاجى آخر أكثر تطورًا ، فهو يرتب الشعوب تبعًا لأساليب الإنتاج فيها ، ويضع فى المقام الأعلى الحياة الحضرية أى الصناعة ثم الزراعة ثم البدو . ونجد عنده إشارة إلى علاقة الصناعة بالزراعة فيقول : « وأما الصنائع فهى ثانيتها ومتأخرة عنها (أى الزراعة) لأنها مركبة وعلمية تعرف فيها الأفكار والأنظار ، ولهذا لا توجد غالبًا إلا فى أهل الحضر الذى هو متأخر عن البدو وثانى عنهم » . وهذا ما يذكرنا بفكرة النمو الاقتصادى وتطور الاقتصاديات من هيكل اقتصادى متخلف إلى هيكل اقتصادى متقدم . فالكتاب المحدثون يتكلمون عن الاقتصاديات الصناعية المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة باعتبار الثانية مرادفة للاقتصاديات الزراعية . وبذلك نجد أن جوهر نظرية النمو الحديثة هو اختلاف الهياكل الاقتصادية . ولعل ما أشار إليه ابن خلدون فى ترتيب المجتمعات وفقًا لأساليب الإنتاج لا يبتعد كثيرًا عما نسميه الآن بنظريات التنمية والتخلف .

٢١ ـ وقد أولى ابن خلدون « الصناعة » أهمية كبرى فى دراسته ، وخصص جزءًا كبيرًا من المقدمة تحت عنوان « فى المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض فى ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل » . وقد تناول فى هذا الفصل العديد من القضايا العامة للصناعة من ناحية وخصائص بعض الصناعات بذواتها من ناحية أخرى . وقد جره ذلك إلى الإشارة إلى تخصص الدول فى صناعات بذواتها ، إذ إن أساس الصناعة التخصص وتقسيم العمل : « ذلك أنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل فى تحصيل حاجاته ومعاشه ، وأنهم متعاونون جميعًا فى عمرانهم على ذلك». ولذلك فلم يكن من الغريب أن يخصص أحد فصول المقدمة « فى اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون البعض الآخر » . وهو بذلك يتعرض إلى ما يعرف حديثًا بنظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولى ، وفى تفسيره لأسباب ذلك نجده يأخذ بأفكار لا تبتعد كثيرا عما توصل إليه الاقتصاديون التقليديون . من ذلك اختلاف ظروف الإنتاج بين بلاد أخرى : « ذلك أنه من البين أن أعمال أهل المصر يستدعى بعضها بعضا لما فى

طبيعة العمران من التعاون . وما يستدعى من الأعمال يختص ببعض أهل المصر فيقدمون عليه ويستبصرون فى صناعته ويختصون بوظيفته ، ويجعلون معاشهم فيه ورزقهم منه » . وهكذا فإن التخصص يؤدى إلى اكتساب المهارات والمزايا النسبية . وليس ذلك فحسب بل إن « من حصلت له ملكة فى صناعة فقلَّ أن يجيد بعدها ملكة فى أخرى » . وإذا كنا نلمح هنا أن ابن خلدون قد استشعر بذور فكرة وجود تميز نسبى لكل دولة فى صناعة دون أخرى ، فإنه من الصعب القول أن ابن خلدون قد توصل إلى فكرة المزايا النسبية التى قدمها بعد ذلك ريكاردو .

وقد تعرض ابن خلدون فى دراسته للصناعة للعديد من مشاكل الأسواق وطبيعتها . فهو يميز - كما سنرى - بين السلع الضرورية والسلع الكمالية . وهو يحذر من الاحتكار. وهو يشير إلى أهمية التعليم والتدريب فى نشر الصناعة (فى أن الصنائع لابد لها من معلم) . وهو يتحدث عن أثر النمو الاقتصادى - وربما الطلب الفعال كما سنرى مع كينز - فى انتعاش الصناعة والأعمال : « فى أن الصنائع إنما تكتمل بكمال العمران الحضرى وكثرته » وفى فصل آخر يشير إلى « أن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبها » ، بل إنه يكاد يقترب من المدرسة الاقتصادية الحديثة للمؤسسات والتى وجهت النظر إلى أهمية الجانب المؤسسى وعدم كفاية الاقتصار على الكميات الاقتصادية من استثمار وإنفاق وضرائب وما شابه ذلك ، بل يجب الاهتمام بما هو قائم من مؤسسات ونظم قانونية وقضائية بتقاليد راسخة . وها هو ذا ابن خلدون يؤكد فى فصل خاص « فى أن رسوخ الصنائع فى الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها» ، « والسبب فى ذلك ظاهر ، وهو أن هذه كلها عوائد للعمران . والعوائد إنما ترسخ بكثرة التكرار وطول الأمد فتحتكم صيغة ذلك وترسخ فى الأخيال » .

وقد فرق ابن خلدون بين السلع الضرورية مثل الحنظل وبين السلع الكمالية مثل المراكب ، واستخلص من دراساته بعض الآثار الاقتصادية التى يمكن أن نفسرها اعتمادا على هذه التفرقة . فقد لاحظ أن أسعار السلع الضرورية تميل إلى الانخفاض فى الأسواق الكبيرة ، فى حين تميل أسعار السلع الكمالية إلى الارتفاع . وفى تحليله لسلوك المستهلكين نجد عنده ملاحظات جديرة بالنظر ، فها هو ذا يشير إلى فكرة تكاد تقترب من أفكار دوزنبرى فى القرن العشرين عما يعرف باسم أثر التقليد أو المحاكاة Demonstration Effect حيث يقتدى العامة بسلوك الخاصة ، ولذلك نجده يفرد

فصلا عن « أن المغلوب مولع أبدًا بالاقتداء بالغالب فى شعاره وزيه وأكله وسائر أحواله وعوائده ، والسبب فى ذلك أن النفس أبدًا تفتقد الكمال فى من عرفته وأعادته إليه » .

٢٢ ـ **المالية العامة** : على أن أهم أفكار ابن خلدون وأكثرها صلة بالاقتصاد الحديث هو أفكاره عن المالية العامة . فابن خلدون ـ شأنه فى ذلك شأن معظم المفكرين العرب الذين تناولوا القضايا الاقتصادية ـ كان اهتمامه الأعظم بمسائل الضرائب والنفقات . وقد انتظمت أفكار ابن خلدون فى هذا المجال ضمن نظرته العامة لفكرة الدولة وتطورها من الشباب والحيوية إلى الهرم والكهولة . ويرى ابن خلدون « أن العمران البشرى لابد له من سياسة ينتظم بها أمره » . كما أنه يعتقد أن « الإنسان أقرب إلى خلال الخير من خلال الشر بأصل فطرته الناطقة العاقلة ، لأن الشر جاءه من قبل القوى الحيوانية فيه . أما من حيث هو إنسان فهو إلى الخير وخلاله أقرب » .

ومع ذلك فقد أشرنا إلى أن نظرية التطور عند ابن خلدون تشير إلى اتجاه الدول والمجتمعات إلى التدهور والانحلال بعد أن تتخلى عن صفاتها الأولى وتنحدر إلى الترف والانحلال . وكل ذلك ينعكس على مالية الدولة جباية وإنفاقا . فيقول ابن خلدون فى فصل « فى الجباية وسبب نقصها » : « إن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة ، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة » . ويتضح من ذلك أنه حيث تقل الأعباء الموزعة على الأفراد (الوزائع) فإن ذلك يكون مدعاة لحفزهم على العمل والإنتاج ، وبذلك يزيد الناتج القومى أو وعاء الضريبة ـ وفقًا للمفاهيم الحديثة ـ وتزيد الحصيلة . وهى أفكار طرحها عديد من الاقتصاديين المحدثين ، وخاصة فيما عرف تحت اسم نظرية العرض Supply Side فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينيات والتى اعتمدت على فكرة خفض أسعار الضرائب لحفز الأفراد والمشروعات على الاستثمار والإنتاج ، أو فى عبارة ابن خلدون « إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه ، فيكثر الاعتمار ويتزايد لحصول الاغتباط بقلة المغرم . وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التى هى جملتها» . ويحدث العكس عندما تزيد نفقات الدولة وتوسعها وخاصة إذا انغمست فى الترف ، أو كما يقول ابن خلدون ، فإذا « جاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس ، وتخلق أهل الدولة بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحاجاتهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف ، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكره والفلاحين

وسائر أهل المغارم ، ويزيدون فى كل وظيفة ووزيعة مقدارًا عظيمًا لتكثر لهم الجباية ، ويضعون المكوس على البياعات وفى أبواب المدينة كما نذكر بعد ، ثم تتدرج الزيادات فيها مقدارًا لتدرج عوائد الدولة فى الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه . . فتذهب غبطة الرعايا فى الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته ، فينقبض كثير من الأيدى عن الاعتمار جملة ، فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها . . . فلا تزال الجملة فى نقص ومقدار الوزائع والوظائف فى زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها ، إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ، ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها . وإذا فهمت ذلك ، علمت أن أقوى الأسباب فى الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن ، فبذلك تنشط النفوس ليقينها بإدراك المنفعة فيه . والله مالك الأمور وبيده ملكوت كل شىء » .

وإذا كان من الضرورى أن يتوافر ـ فى نظام الضرائب الناجح ـ هدف الكفاءة الاقتصادية ـ بمعنى ألا يترتب على فرضها نقص الجباية من ناحية أو الإضرار بالاعتمار من ناحية أخرى ـ فإنه لا يقل أهمية أن يتوافر أيضًا هدف العدالة ، « لأن الإجحاف إن حدث حينئذ وقلت الجبايات ، إنما يظهر أثره فى تناقص العمران بعد حين » . وقد فصل ذلك فى فصل بعنوان « فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران » ، وفيه يقول « اعلم أن العدوان على الناس فى أموالهم ذاهب بآمالهم فى تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم . وإذا ذهبت آمالهم فى اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعى فى ذلك » .

وتتضمن المقتطفات السابقة نظرة ابن خلدون فى أساس السلوك الاقتصادى . فالفرد كائن رشيد وعقلانى يقارن بين التكلفة والعائد ، أو فى عبارة ابن خلدون بين «النفع والغرم » ، وهذا هو أساس فكرة الكائن الاقتصادى التى قدسها فيما بعد أنصار المدرسة التقليدية الحديثة Homo economicus . ويرتبط بهذه الفكرة الأساسية النظر إلى أثر الضرائب والأعباء كحافز أو مثبت على العمل . كذلك نجد عند ابن خلدون إحساسًا بالتفرقة بين العائد على الاقتصاد القومى من ناحية وبين مصلحة الخزانة من ناحية أخرى ، فهو يرى أهمية « الاعتمار » الاقتصادى للدولة ، وبصرف النظر عن حصيلة الضرائب للخزانة فليست كل زيادة فى حصيلة الضرائب مصلحة للاقتصاد

القومى إذا لم يترتب عليها زيادة فى « الاعتمار » . وأخيرًا فإن هناك بذورًا لفكرة المرونة، حيث إن انخفاض الأعباء العامة وأسعار الضرائب قد يصاحبه زيادة فى الحصيلة نتيجة لزيادة الاستثمار والإنتاج . فالضرائب كثيرًا ما تشتبه بأسعار السلع المرنة حيث تزيد حصيلتها مع انخفاض الأسعار وليس مع ارتفاعها .

٢٣ ـ وقد أدى اهتمام ابن خلدون بقضايا تطور المجتمعات وأشكال السلطة إلى إلقاء نظرات ثاقبة على دور الدولة والموظف العام . فابن خلدون يعترف ويؤكد أهمية السلطة ووجود الدولة ، فقد « كان الملك طبيعيا للإنسان لما فيه من طبيعة الإجماع » ، وقد أفرد فصلا « فى أن العمران البشرى لابد له من سياسة ينتظم بها أمره » . ومع ذلك فقد حرص ابن خلدون على التحذير من خلط السياسة بالتجارة ، وانغماس الدولة فى النشاط الاقتصادى العادى ، فنجده يفرد عنوانًا خاصًّا « فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية » . ذلك « أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات ، وقصر الحاصل من جبايتها عن الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد من المال والجباية ، فتارة بوضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم كما قدمنا من قبل ، وتارة بمقاسمة العمال والجباة واحتكاك عظامهم لما يرون أنهم قد حصلوا على طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان ، وتارة باستحداث التجارة والفلح للسلطان حرصا على تنمية الجباية لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسار أموالهم . . يحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد. وهو غلط عظيم وإدخال للضرر على الرعايا من وجوه متعددة » . فالدولة مهما ادعت أنها تخضع لقواعد السوق وتدير أموالها ـ فى المشروعات الاقتصادية ـ وفقا لأساليب الإدارة الخاصة مع مراعاة اعتبارات الكفاءة ، فإنها فى الحقيقة لابد أن تلجأ إلى مزايا السلطة العامة وقهرها ، وبذلك تفسد السوق . فالدولة أو القطاع العام ليس لاعبا عاديا فى السوق، بل إنه يملك أدوات السلطة والقهر . والسوق لا ينجح إلا إذا توافر قدر من المساواة والتنافس بين المتعاملين ، الأمر الذى يتحقق ـ عادة ـ للأفراد والمشروعات الخاصة ، « فإن الرعايا متكافئون فى اليسار أو متقاربون ، ومزاحمة بعضهم بعضا ينتهى إلى غاية لوجودهم أو تقرب ، وإذا رافقهم السلطان فى ذلك ، وما له أعظم كثيرًا منهم ، فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه فى شىء من حاجاته ، ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد . ثم إذا السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصبًا » .

وهكذا يؤدى تدخل السلطات فى السوق إلى إفساد السوق واختلال نشاطها . ولذلك فإن ما للسلطان « من تجارة أو فلح فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا ، وفساد للجباية ، ونقص للعمران » . وهو يرى أن الجمع بين السلطة والتجارة يؤدى غالبًا إلى الفساد ، نظرًا لأن « الجاه مفيد للمال » ، وبذلك فإن الجمع بين السلطة والتجارة يعنى إمكان الكسب غير المبرر . « والسبب فى ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه فى سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه . فالناس مُعينون له بأعمالهم فى جميع حاجاته ، من ضرورى أو حاجى أو كمالى ، فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه . والأعمال لصاحب الجاه كثيرة ، فتفيد الغنى لأقرب وقت ، ويزداد مع الأيام يسارًا وثروة . ولهذا المعنى كانت الإمارة أحد أسباب المعاش كما قدمنا » . ومع ذلك نجد أن ابن خلدون وهو يعترف بأن السلطان كثيرًا ما يحقق مكاسب اقتصادية نتيجة لمركزه ووضعه ، فإنه يحرص فى نفس الوقت على التأكيد بأن الكسب من وراء السلطة ليس أمرًا مقبولاً أو طبيعيًا . « فأما الإمارة فليست بمذهب طبيعى للمعاش » .

ويجاوز ابن خلدون ما تقدم ليقدم تحليلاً عن طبيعة عمال السلطة . فإن جيمس بوكنان ـ كما سنرى فيما بعد ـ يقدم نظريته فى الاختيار العام ، مقررًا أن الموظف العام إنسان رشيد يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة بزيادة سلطاته أو مزاياه المباشرة ، غير متأثر بما يترتب على ذلك من تكاليف وأعباء مالية عامة ، نظرًا لأن عبء التمويل يوزع على دافعى الضرائب ولا يتحمله الموظف مباشرة . وبذلك تتصف البيروقراطية بشكل عام بالإسراف وعدم الكفاءة . وها نحن أولاء نرى أن ابن خلدون يحاول أن يصف خصائص عمال الدولة وموظفيها : « فالخديم القائم بذلك لا يعدو أربع حالات : إما مضطلع بأمره وموثوق فيما يحصّل بيده ، وإما بالعكس فيهما ، وهو أن يكون غير مضطلع بأمره ولا موثوق فيما يحصل بيده ، وإما بالعكس فى إحداهما فقط ، مثل أن يكون مضطلعا غير موثوق أو موثوقا غير مضطلع . فأما الأول ، وهو المضطلع الموثوق ، فلا يمكن أحد استعماله بوجه ، إذ هو باضطلاعه وثقته غنى عن أهل الرتب الدنية ومحتقر لمنال الأجر من الخدمة ، لاقتداره على أكثر من ذلك . . أما الصنف الثانى وهو من ليس بمضطلع ولا موثوق ، فلا ينبغى لعاقل استعماله . . ولم يبق إلا استعمال الصنفين الآخرين : موثوق غير مضطلع ، ومضطلع غير موثوق . وللناس فى الترجيح بينهما مذهبان ، ولكل من الترجيحين وجه . إلا أن المضطلع ، ولو كان غير موثوق ، أرجح لأنه يؤمن من تضييعه ، ويحاول على التحرز عن خيانته جهد

الاستطاعة . أما المضيع ولو كان مأمونا ، فضرره بالتضييع أكثر من نفعه . فاعلم ذلك واتخذه قانونًا فى الاستكفاء بالخدمة . والله سبحانه وتعالى قادر على كل شىء » . وهنا نجد أن ابن خلدون يناقش ـ ما عرف فى مصر فى وقت من الأوقات ـ بقضية « أهل الثقة » و « أهل الخبرة » . وهو يرى أنه من تتوافر فيه الصفتان : الخبرة والثقة ، يتعالى ويتجنب الوظيفة العامة لأن خدماته تكون مطلوبة أكثر فى النشاط الخاص . أما من يخلو من الصفتين ، فلا يوجد عاقل ليستخدمه ، وبذلك ينحصر عادة الاختيار فيمن يتوافر لديهم واحدة فقط من الصفتين : الخبرة أو الثقة . وفى كلتا الحالتين هناك قصور فى أداء النشاط العام، وإن كان ابن خلدون يعتقد أن خطر انعدام الخبرة أكبر من خطورة انعدام الثقة .

الفصل الثانى
الفكر الاقتصادى السابق على التقليديين

المبحث الأول ـ التجـــاريـون

تمهيــــد :

٢٤ ـ يمكن القول إن الحـديث عن النظـرية الاقتصـادية كعلم مستقل واضــح المعالم من حيث الموضوع والمنهج ، لم يبدأ بشكل متكامل إلا مع النظرية التقليدية فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . ولا يحول ذلك دون القول بأن إرهاصات هذا العلم قد بدأت قبل ذلك بفترة طويلة . وإذا كانت الحضارات القديمة والعصور الوسطى لم تتناول الفكر الاقتصادى إلا بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية أو الأخلاقية أو القانونية ، فقد بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية مع نشأة الدولة الحديثة وخاصة فى القرن السادس عشر . وظهرت عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار الاقتصادية ، أهمها ما عرف بالتجاريين ثم الطبيعيين ، وهو ما نتناوله فى هذا الفصل .

مدرســة التجــاريين :

٢٥ ـ تشمل هذه المدرسة المفكرين الاقتصاديين من القرون السادس عشر إلى الثامن عشر . ويمكن القول إن ثمة اتجاهات عامة سيطرت على الفكر السائد لهذه المرحلة بما يبرر دراستها فى إطار مدرسة فكرية واحدة . فإذا كانت العصور الوسطى قد تميزت بسيطرة مثل عليا فى الدين والأخلاق ، فإنه ابتداء من القرن الثالث عشر تغيرت النظرة ، وجدت أحداث جديدة جعلت البحث فى هذه الفترة يستهدف أولا وقبل كل شىء

الاهتمام باعتبارات السياسة . فظهرت الدولة كوحدة سياسية جديدة . وكان أول ظهورها فى فرنسا ، وعلى رأسها لويس الحادى عشر ثم هنرى الثامن (فى إنجلترا) ، وإمبراطورية شارل كان فى إسبانيا . وقد ساعدت هذه الوحدات السياسية الجديدة الراغبة فى النمو والتوسع على نشوء اتجاهات فكرية جديدة ، ووجهت الغرض من البحث وجهة سياسية تستهدف قوة الدولة الناشئة قبل كل شيء .

وقد استخدم آدم سميث اصطلاح التجاريين Mercantilism للتعبير عن الأفكار السائدة قبله والتى انتقدها فى كتابه « ثروة الأمم » ، وهى تشمل مجمل الأفكار الاقتصادية السائدة خلال القرون الثلاثة من السادس عشر حتى الثامن عشر ، والتى يجمع بينها مجموعة من السياسات التى تهدف إلى تقوية الدولة .

فإذا كان الفكر السياسى فى هذه المرحلة يمثله كتاب (الأمير) لمكيافيللى Machiavelli، فإن التجاريين قد عبروا عن الفكرة نفسها فى مجال المشكلات الاقتصادية ، فأصبحت قوة الدولة والبحث عن وسائل إثرائها هو الهدف الأول . ولعله الوحيد من بحث المشاكل الاقتصادية . والتجاريون بصفة عامة هم ذلك الاتجاه الفكرى الذى ساد فى هذه الفترة . وقد تناول التجاريون بعض المشكلات الاقتصادية التى عرضت لهم وأعطوا لها حلولا وسياسات مختلفة ، ولكنها استهدفت جميعا هدفا أساسيًّا هو قوة الدولة وثراؤها .

وقد ساعدت عدة عوامل على تركيز الاهتمام بهذه الوحدة السياسية الناشئة (الدولة) . من ذلك مثلا الاكتشافات الجغرافية فى أمريكا والتى أدت إلى زيادة الطموح السياسى للدول المستعمرة . كما فرضت هذه الاكتشافات ـ من جهة أخرى ـ ضرورة التعرض لمشكلات جديدة تدور حول القوة كلها . وقد ارتبط بهذه الاكتشافات الجغرافية نوع جديد من المشكلات اقتضت بحثا من المفكرين فى العلاقة بين الدولة ومستعمراتها فى الخارج . كذلك ، فقد أدى طول المسافة بين مصادر المواد الأولية والأسواق إلى الاهتمام الزائد بمشكلات العلاقات التجارية الدولية . وقد لحق هذه الاكتشافات الجغرافية ، وربما نتيجة لها ، تجديد فى الفن الإنتاجى وبداية للثورة الصناعية . وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ازدهار التجارة وزيادة تراكم رأس المال وضرورة الاهتمام بباعث السعى للربح وإضفاء المشروعية عليه . كذلك ساعد الإصلاح الدينى على إيجاد تيار فكرى جديد يتفق مع الاتجاهات الحديثة وإعلاء قيمة الربح

والنجاح بصفة عامة . وقد بدأ هذا التغير الدينى بحركة لوثر ـ الذى ظل فى الحقيقة وفيا لتعاليم الكتاب المقدس كما كانت فى العصور الوسطى ـ ولذلك ، فإن التجديد الذى يهمنا من الناحية الاقتصادية يعود فى الواقع إلى أفكار كلفن الذى بين أهمية العمل الفردى . فالنجاح المالى فى الحياة دليل على «الاختيار » الإلهى ؛ وبذلك أزيل التناقض بين الدنيا والحياة الآخرة ، وبالتالى أضفيت المشروعية على باعث الربح .

٢٦ ـ وتتميز هذه المرحلة باحتلال التجارة المكان الأول فى التفكير الاقتصادى . على أن ذلك لا ينبغى أن يخفى علينا حقيقة هذه الاقتصاديات . فهى اقتصاديات زراعية بالدرجة الأولى ، لأنها دول فقيرة ، وهى ما يمكن أن نطلق عليها الآن دولا متخلفة . والاهتمام بالتجارة ظهر باعتبارها النشاط الاقتصادى الوليد الذى بدأ يستحوذ على اهتمام المفكرين . وقد بدت التجارة بالنسبة لهم كنشاط جديد قادر على تحقيق ثراء الدولة وغناها . ولقد اقتضى نمو التجارة وازدهارها الاهتمام بالصناعة ، ولكنه لم يكن اهتماما بالصناعة لذاتها وإنما باعتبارها من عوامل ازدهار التجارة ، فكانت الصناعة تابعة للتجارة ، وهذا ما دعا المفكرين اللاحقين إلى تسمية هذه المرحلة بالرأسمالية التجارية . وقد أدى ازدهار التجارة إلى ظهور أساليب جديدة للتجارة ؛ فزاد استخدام الأوراق التجارية ، وبدأت بعض الأشكال الجديدة للشركات التجارية تظهر ، وبصفة عامة بدأت البرجوازية فى الظهور .

وقد كان الفكر السائد عند التجاريين ـ كما سبق أن أشرنا ـ هو أن البحث الاقتصادى يجب أن يستهدف الوصول إلى إثراء الدولة . فالغرض من الدراسة عند التجاريين هو البحث فى كيفية الوصول إلى إغناء الدولة ، وقاسوا ثروة الدولة على ثروة الأفراد ، فإذا كانت هذه الأخيرة تقاس بما لدى الفرد من نقود ومن معادن نفيسة كالذهب ، فإن إثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النفيس للدولة . كذلك ، فكما أن الفرد عندما يحصل على مزايا فى تعاملاته مع الغير ، فإن ذلك يكون عادة على حساب الآخرين ، فكذلك الحال فى المعاملات بين الدول ، منفعة الدولة يقابلها إضرار لدولة أخرى . ومن هنا فإن الهدف من ثراء الدولة يستدعى اتخاذ سياسة أنانية على حساب الغير .

٢٧ ـ وإذا كان الاتفاق بين معظم مفكرى هذه الفترة على أن هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على زيادة قوة الدولة وزيادة ثروتها النقدية ، فقد اختلفت

الوسائل والسياسات باختلاف ظروف كل دولة . فهناك سياسة إسبانية اهتمت بوجه خاص بحماية ما لديها من معدن نفيس . فنظرًا لأن إسبانيا والبرتغال كانتا تسيطران على مستعمرات فيها وراء البحار فى أمريكا ـ وهى غنية بمناجم الذهب والفضة ـ فقد كان أمر السياسة الاقتصادية أمامهما سهلا ، وهو كيفية تراكم المعدن النفيس فى كل من إسبانيا والبرتغال وعدم خروجه منهما إلى الخارج . لهذا لجأت الدولتان إلى عدة إجراءات الغرض منها زيادة حصيلتهما فى المعدن النفيس ومنع تسربه إلى الخارج :

١ ـ تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة .

٢ ـ وضع قيود على التجارة الخارجية .

٣ ـ منع تصدير الذهب إلى الخارج إلا فى بعض الأحوال الاستثنائية ، ومنها :

(أ) تسديد الديون الملكية

(ب) بعثات الحكومة فى الخارج ومصروفاتها .

هذه هى الصورة البدائية الأولى للسياسة التجارية (سياسة المعدن النفيس) .

أما الدول الأخرى ، مثل إنجلترا ، فقد تطلّبت زيادة نصيبها من المعدن النفيس اتخاذ عدة إجراءات مختلفة . فإنجلترا فى ذلك الحين لم يكن لها مستعمرات قادرة على مدها بالمعدن النفيس . ولذلك ، فقد كانت الوسيلة للحصول عليه هو تحقيق فائض فى الميزان التجارى بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها ، بحيث يحقق الميزان التجارى فائضًا . هذا الفائض يدفع ذهبا من الخارج ، وبذلك يدخل الذهب إلى إنجلترا . فسياسة إنجلترا التجارية فى الحصول على المعدن النفيس اعتمدت على طريقة غير مباشرة ، وهى تشجيع الصادرات وتحقيق فائض فى الميزان التجارى .

أما فرنسا ، فكانت ترى أن إثراء الدولة يكون عن طريق تشجيع الصناعات المحلية لزيادة الصادرات . ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن المنتجات الصناعية أقدر على الزيادة والتوسع من المنتجات الزراعية . ولذلك ، فمن الطبيعى الاعتماد على الصناعة لتشجيع الصادرات . وقد دافع عن هذه السياسة الوزير كولبير Colbert الذى اتخذ عدة إجراءات من شأنها تشجيع الصناعة المحلية . فأنشأت الحكومة عدة صناعات جديدة أخذت شكل احتكارات وامتيازات (سميت بالصناعة الملكية ، لأنها كانت تتم بعقود ملكية) . وتدخلت الدولة لتنظيم التجارة ، وفرضت بعض القيود من أجل تشجيع

الصناعة ، فاتخذت إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية وكذلك منع ارتفاع الأجور من أجل تشجيع الصناعة ، كما أبيح استيراد المواد الغذائية تخفيضا لنفقات المعيشة وبالتالى تقليل نفقات الإنتاج بما يؤدى إلى تشجيع الصناعة . كذلك قامت الدولة بفرض قيود شديدة على استيراد المنتجات الصناعية من ناحية ، مع منح إعانات تصدير للمنتجات الصناعية من ناحية أخرى .

تقدير مذهب التجاريين :

٢٨ ـ يمكن النظر إلى أفكار المدرسة التجارية من جانبين : أولا من ناحية مدى ملاءمة السياسة التى تتبعها الدول فى ذلك الحين مع أهدافها فى زيادة ثرواتها ، وثانيا من ناحية الأسس النظرية التى بنيت عليها هذه السياسات . وسنسمى الجانب الأول بالحجة العملية والجانب الثانى بالحجة النظرية . وبصفة عامة ، فإننا نلاحظ أن مجموع أفكار التجاريين كان وليد الحجة العملية ، بمعنى أنهم قدموا مجموعة من التوصيات العملية الملائمة للظروف القائمة فى ذاك الحين ، ولم تكن هذه التوصيات فى الأغلب من الأحوال نتيجة بحث تحليلى نظرى إلا فى حالات قليلة على ما سنرى :

١ ـ **احتكار الصادرات** : يمكن القول إن موقف التجاريين بتحبيذ احتكار الصادرات لم يستند إلى تحليل نظرى لحالات المنافسة والاحتكار وآثارها الاقتصادية ، وإنما استند فى هذا إلى الفوائد العملية التى يمكن أن تجنيها الدولة من احتكار الصادرات ، كما يظهر ذلك من الملاحظة المباشرة . ونستطيع الآن بما لدينا من أدوات تحليل متقدمة أن نجد التفسير النظرى لهذه الملاحظة العابرة التى استند إليها التجاريون، وذلك أن الاحتكار فى حالة التجارة الخارجية يختلف عنه فى التجارة الداخلية . ففى الحالة الأولى ينجم عن الاحتكار نفع خالص للدولة ـ وإن كان ذلك على حساب الدول الأخرى ـ فى حين أن الاحتكار فى السوق الداخلية يترتب عليه نقص فى الرفاهية الاقتصادية بفرض أسعار أعلى من تكلفة الإنتاج على المستهلك .

٢ ـ **الرقابة على الصرف** : أوصى التجاريون ـ كما سبق أن أشرنا ـ بإخضاع التجارة الخارجية لرقابة الدولة ، مما أدى إلى الأخذ بنظام أقرب لنظم الرقابة على الصرف . ويبرر هذه السياسة حجة عملية تستند إلى تحقيق مصلحة الدولة على حساب الدول الأخرى ، أو بعبارة أخرى الأخذ بنوع من اقتصاديات الحرب . وفى مثل هذه الظروف ، ينبغى

وضع كل نشاط اقتصادى تحت رقابة الدولة وتوجيهه فيما يحقق مصلحة هذه الدولة وهى النصر. وتطبيقا لهذه الفكرة ، فإن التجاريين ـ متأثرين بالجو الفكرى السائد ـ أوصوا بإخضاع الصرف لرقابة الدولة وتمكين الدولة من استخدام حصيلة التجارة الخارجية فيما يعود عليها بالقوة والنفع .

ولم يكن وراء هذه السياسة أى تحليل نظرى ، وإنما هى مجرد توصيات عملية . والمحاولة النظرية الوحيدة تعود إلى مالينز Malynes (سنة ١٥٨٦ / ١٦٤١) ، حيث قام بتحليل العلاقة بين الصرف من ناحية والتوازن فى العلاقات الدولية من ناحية أخرى، ولاحظ أن وجود فائض فى الدولة يترتب عليه دخول المعدن النفيس ، مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالى ارتفاع الأسعار الداخلية . وكاد مالينز أن يصل إلى فكرة التوازن التلقائى التى قدمها هيوم وآدم سميث، لولا أنه كان معجبا باستخلاص النتائج السريعة ، فلم يصل إلى النتيجة المنطقية لهذا التحليل ، وهى حرية الصرف ، وإنما انتهى إلى ما نادى به غيره من التجاريين بضرورة الرقابة على الصرف .

٣ ـ **فكرة الميزان التجارى** : كانت الفكرة السائدة لدى التجاريين هى ضرورة تكوين فائض إيجابى عن طريق زيادة الصادرات على الواردات . ولاشك فى أن هذه السياسة تتلاءم مع ظروفهم فى البحث عن قوة الدولة . ومع ذلك ، فمن المهم أن نلاحظ أن استخدام فكرة الفائض التجارى تمثل تقدما على مستوى التحليل النظرى . ذلك أن هذه الفكرة تعتبر تقدما عمليا ، لأن الميزان التجارى هو أداة تحليل مجردة وليست مجرد ظاهرة مادية . وهذه هى بداية التحليل العلمى . إلا أنه يشوب فكرة الميزان التجارى، كأداة تحليل ، قصور من عدة نواح : ذلك أنها غير جامعة ، بمعنى أنها لا تأخذ فى الاعتبار العناصر غير المنظورة التى أدت إلى نشوء فكرة ميزان المدفوعات فيما بعد . وهى أيضا فكرة غير كافية لأنها لا تكفى وحدها للدلالة على المركز الاقتصادى. فالفائض من الميزان التجارى قد يكون مرتبطًا باقتصاد منتعش ، وقد يكون بالعكس مرتبطًا باقتصاد فى مرحلة الركود . ولذلك ينبغى أن يكمل بمؤثرات أخرى مثل الدخل القومى والعمالة .

وقد أشار التجاريون بصدد الميزان التجارى إلى أغلب الحجج التى تقال فى شأن تقييد التجارة الدولية . فنجد حجة الصناعة الوليدة وحمايتها ، عند الكلام عن ضرورة حماية صناعة الصوف الإنجليزى . كذلك نجد الحجة العسكرية وحجة الصناعات

الأساسية وحجة الاكتفاء الذاتى وحجة العمالة ، ولكنها جميعها ذكرت دون تحليل عميق ، فهى مجرد إشارات عابرة دون دراسة تحليلية لبيان أثر كل من هذه الحجج على الاقتصاد القومى .

٤ ـ **بوادر النظرية النقدية عند التجاريين** : رأينا أن التجاريين اهتموا بالمعدن النفيس، إلا أن ذلك لا ينبغى أن يخفى علينا بعض الإشارات التى وردت فى كتاباتهم عن تحليل الظواهر النقدية . ونشير بصفة خاصة إلى جان بودان Jean Bodin (١٥٧٠/ ١٦٢٠) الذى كان أول مَن لاحظ العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وبذلك قدم صورة بدائية للنظرية الكمية للنقود . وقد حاول بعض التجاريين التوفيق بين هذه النظرية الكمية وضرورة تكوين فائض من المعدن النفيس ، عن طريق الإشارة إلى علاقة النقود بالإنتاج . فها هو ذا مونكريستيان Monchrestien يضع سنة ١٦١٥ كتابه «الاقتصاد السياسى[1] » Traite d'economie politique ويهديه إلى لويس الثالث عشر قائلاً : « ليس الذهب والفضة وكميات الأحجار الكريمة والماس هى التى تنشئ ثروة البلد ، ولكن هذه الثروة ترجع إلى توافر السلع الضرورية للحياة ، مما يؤدى إلى زيادة الحصيلة من الذهب والفضة » . وبذلك نجد أن الصلة قائمة بين النقود والإنتاج ؛ فزيادة الإنتاج والرخاء تؤدى إلى زيادة الثروة من المعدن النفيس .

ونشير أخيرًا إلى بعض المساهمات النظرية التى ظهرت من الكتاب التجاريين والتى أثرت على التفكير اللاحق . فهناك ظاهرة تناقص الغلة فى الزراعة التى أشار إليها سيرا Antonio Serra . كذلك نجد أن فكرة المرونة قد اكتشفها كنج Gregory King .

المبحث الثانى ـ بوادر التفكير العلمى والبحث عن القوانين الطبيعية

تمهيد :

٢٩ ـ ينبغى ، لقيام العلم وتطوره ، أن نحدد موضوعه بدقة ، وأن نبين حدوده بالنسبة للفروع الأخرى . كذلك ينبغى الاعتقاد فى وجود علاقات ضرورية بين مختلف الظواهر ، وهى ما تسمى بـ « القوانين » . وتصبح مهمة المفكر هى البحث عن هذه

---

(١) هذه أول مرة يستخدم فيها اصطلاح « الاقتصاد السياسى » .

القوانين ، أى عن هذه العلاقات الضرورية . وقد سميت هذه العلاقات بالقوانين الطبيعية ، لأنها تستخلص من طبيعة الأشياء .

وتنسب سيادة الروح العلمية عادة إلى القرن الثامن عشر . فقد تقدمت فى هذا القرن علوم الطبيعة والكيمياء والفلك وغيرها من العلوم الطبيعية . وقد أثرت هذه العلوم على المفكرين فى العلوم الإنسانية . فبدءوا دراسة الإنسان وعلاقاته باعتبارها خاضعة لقوانين تشبه القوانين التى تحكم مختلف ظواهر الطبيعة ، وبذلك اتجهت جهود المفكرين إلى تخليص العلوم الإنسانية من كل شوائب تقويمية أو أخلاقية لتصبح علاقات وضعية وتفسيرية .

وفى مرحلة أولى ، اتجه البحث إلى محاولة تشبيه المجتمع الإنسانى بجسم الإنسان ، وتطبيق قوانين وظائف الأعضاء على الجماعات الإنسانية . وهذه محاولة ويليام بتى وكيناى . واتجه آخرون إلى إخضاع سلوك الإنسان إلى قواعد ميكانيكية أشبه بقوانين الفلك والميكانيكا .

وهذه المحاولات وغيرها تبين بجلاء الرغبة فى الدراسة العملية لظواهر الإنسان ، وتخليصها من النظريات الفلسفية والأخلاقية التى سادت فيما سبق. ولعل من أوائل من اتجه هذا الاتجاه العلمى والوصفى هو مونتيسكيو، وقد عرف القانون العلمى بأنه علاقات ضرورية تنتج من طبيعة الأشياء ، وكان يعتقد أن التنظيم السياسى للدولة يخضع لقوانين ضرورية .

إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الرغبة فى البحث العلمى ظهرت فجأة فى القرن الثامن عشر ، وأنها تعتبر انقطاعًا فى التفكير السابق السائد . فحقيقة الأمر أن بذور هذا الاتجاه وجدت فى المراحل السابقة ،ولكنها تجمعت وازدهرت خلال القرن الثامن عشر.

فكرة القوانين الطبيعية فى القرن الثامن عشر :

٣٠ ـ كثر الحديث عن القوانين أو الحالة الطبيعية منذ وقت بعيد ، إلا أن هذا الاصطلاح لم يأخذ نفس المدلول الذى نعطيه اليوم له . ففى خلال حقبة طويلة ، ساد المفهوم الأرسطى الذى يعطى القانون الطبيعى معنى أخلاقيا تقويميا لا شأن له بالتحليل . فقد خلط أرسطو بين الطبيعى والعادل . وفى روما جرت المقابلة بين القانون

الطبيعى والقانون المدنى ، أى تحديد القواعد التى تسرى على أفراد الإمبراطورية من غير الرومان . وعند الكنيسة اختلطت الطبيعة مع العدالة .

ومع ذلك ، وجدت محاولات تحليلية متفرقة لإعطاء القوانين الطبيعية معنى وضعيًّا . من ذلك إشارة بودان فى نهاية القرن السادس عشر إلى القوانين الطبيعية بمعنى ملاءمة السلوك لطبيعة الأشياء . وقد خضعت فكرة القانون الطبيعى لاتجاهات متعددة خلال القرن الثامن عشر .

وقد اعتبر القانون الطبيعى عند عدد من الفلاسفة أمرا مستمدا من فكرة ألوهية الخلق ، بمعنى أن الله قد خلق العالم ليكون الإنسان فيه سعيدًا ، ولكنه ترك الحرية لهذا الإنسان . فالقانون الطبيعى ، هو عبارة عن مجموعة النظم التى تحقق الاتساق والانسجام فى العلاقات بين الإنسان والبيئة ، وتؤدى فى نهاية الأمر إلى سعادة الإنسان . فهو مجموعة من القواعد هدفها إسعاد الإنسان ، ولكنها ليست ضرورية ، ومخالفتها تؤدى إلى الشقاء . وبالنسبة للموسوعيين أمثال روسو J. J. Rousseau ـ خلق العالم وفق تنظيم عقلى رشيد ، وأن الإنسان كائن مفكر ورشيد ، ولذلك فإن ترك الإنسان للطبيعة هو انسياق لعقله للوصول إلى الحرية ، وعن طريق العقل والعلم يمكن الوصول إلى النظام الطبيعى الذى يحقق السعادة والحرية الطبيعية[1]. وبالنسبة للفلسفة المنفعية Utilitarianism فإن الإنسان كائن حقيقى يعرف مصلحته ، وهو يتصرف مدفوعًا بالرغبة فى الحصول على أكثر قدر من اللذة وأقل ألم ممكن . وقد كونت هذه المدرسة المنفعية نظامًا فكريًّا أساسه الإنسان الذى يبحث عن تحقيق منفعته .

ويمكن القول بصفة عامة : إن فكرة القانون الطبيعى لم تخل أبدًا من صفة تقويمية . ونلاحظ أن استخدام هذه الفكرة قد اختلف بين المفكرين الفرنسيين والإنجليز . فالهدف من البحث عن القانون الطبيعى عند المفكرين الفرنسيين ، كان البحث عن أفضل النظم . أما فكرة القانون الطبيعى عند الإنجليز ، فكانت تعبر عن علاقات ضرورية بين ظواهر لا يمكن تجاوزها ، وبالتالى تمثل قيودًا أو عقبات فى طريق

---

(١) عرف الفكر الإسلامى ، وخاصة فى القرن التاسع الميلادى ، مدرسة المعتزلة ، وهى أقرب ما يكون إلى فكرة القانون الطبيعى وسيادة العقل والحرية . فالله خالق الكون لا يفعل إلا خيرًا ، وقد خلق الله الإنسان وأعطاه الحرية ، وهو عمل خير . والإنسان باختياره قد يفعل خيرًا أو شرًّا ، وهو مسئول عن أفعاله . وعن طريق العقل ، يستطيع الإنسان أن يصل إلى الحسن ويبتعد عن القبح .

العمل الإنسانى ، مثل عدم إمكان الارتفاع بالأجور عن الحد الأدنى اللازم لمستوى المعيشة . ولذلك ، نجد أن هناك فارقا بين المفكرين الفرنسيين والمفكرين الإنجليز . فالقانون الطبيعى فى يد الفلاسفة الفرنسيين ، فكرة متفائلة تدعو إلى الأمل فى نظام أفضل . أما عند الإنجليز ، فهو مصدر للتشاؤم لأنه يمثل القيود المفروضة على البشر والتى لا يمكن تخطيها . كذلك ، فقد كان الاعتقاد عند الإنجليز أن القانون الطبيعى حقيقة مطلقة وعلاقات ضرورية لا يمكن الفكاك منها ، أما عند الفرنسيين فالقانون الطبيعى نظام ممكن ولكنه ليس ضروريًا ، وهو أمل تسعى إليه البشرية ولكنه لايتحقق .

بعض المفكرين الذين استخدموا فكرة القانون الطبيعى :

بعد هذا الاستعراض لفكرة القانون الطبيعى ، قد يكون من المفيد تناول أفكار عدد من الفلاسفة والمفكرين الذين استخدموا فكرة القانون الطبيعى بشكل أو بآخر .

وليم بتى William Petty : (١٦٢٣ ـ ١٦٨٧)

٣١ ـ كتب مقالة فى « الحساب السياسى » ، وكتابًا فى « التشريع السياسى » . وكان بتى يعتقد فى وجود قوانين طبيعية تحكم العلاقات الاجتماعية ، كما هو الحال فى الظواهر الطبيعية . وتعرض فى كتاباته للعديد من المشكلات النظرية مثل الإنتاج والتبادل والتوزيع . ويتوقف الإنتاج عند بتى على عنصرين : العمل والأرض . وكان يعتبر العمل بمثابة الأب فى حين أن الأرض هى بمثابة الأم ، أما رأس المال فهو عنصر مرتبط بالعمل . وقد ميز بتى عنصر العمل ، واعتبره العنصر الحاسم فى العملية الإنتاجية . وكذلك تعرض بصدد عنصر العمل لبعض مزايا تقسيم العمل . وفيما يتعلق بالتبادل ، فقد كان يعتقد فى وجود قوانين طبيعية تحكم أثمان التبادل . وكان يرى أن نفقة الإنتاج هى العامل الحاسم فى تحديد الثمن الطبيعى . وبالنسبة إلى قضية التوزيع ، فقد أشار إلى أن الدخل يوزع على عناصر الإنتاج فى صورة ريع وربح وفائدة وأجر ـ وأن هناك قوانين طبيعية تحدد حصة كل منها ، ولذلك رأى عدم جدوى محاولات تخفيض سعر الفائدة لأنها ثمن ، ولها قانون طبيعى يحدد مقدارها . وكان يرى أن الأجور تتحدد عند حد الكفاف بالنسبة للعمال . وقد نال بتى إعجاب ماركس ، وكان يعتبره أبا الاقتصاد السياسى .

كونـديـاك Condillac (١٧١٥ ـ ١٧٨٠)

٣٢ ـ نشر كتابًا اسمه « التجارة والحكومة فى علاقتهما معًا » Le Commerce et le gouvernement considerés relativement l'un à l'autre . وترجع أهمية كوندياك إلى إدراكه فكرة الإنتاج . ورغم صداقته لكيناى ، فقد عرّف الإنتاج بأنه تحويل للمادة إلى صورة جديدة أكثر نفعا . وهكذا يعتبر كوندياك من الرواد فى الفكر الفرنسى ، حيث إنه ربط القيمة بالمنفعة . فقيمة السلعة تتحدد بمنفعتها للطالب . وهو الاتجاه الذى سار عليه فيما بعد المفكرون الفرنسيون بصفة عامة بالمقابلة إلى المفكرين الإنجليز الذين اعتمدوا بشكل عام على نفقة الإنتاج .

كانتـــيون R. Cantillon

٣٣ ـ كتب كتابا فى « طبيعة التجارة بصفة عامة » (١٧٥٥) De la nature du commerce en general ، وعنده تخضع الجماعة الإنسانية للنظام الطبيعى الذى يحدد العلاقات بين الأفراد . وقد عرّف الثروة تعريفًا جامعا ؛ فهى تشمل الطعام والسلع ومباهج الحياة . ومصدر الثروة عنده هو الأرض ، وأما العمل فهو شكل الإنتاج . وعلى عكس بتى ، ذهب كانتيون إلى أن الأرض هى العنصر الأهم من بين عناصر الإنتاج . وفيما يتعلق بأثمان التبادل ، فرق كانتيون بين الثمن الحقيقى ويتحدد بنفقة الإنتاج ، وبين ثمن السوق الذى قد يختلف عن هذا الثمن الحقيقى ولكنه يعود إليه فى آخر الأمر.

المبحث الثـالـث ـ الطبيعيـــون (الفيـزوقـراط)

تمهيـــد :

٣٤ ـ نشأت فى فرنسا مجموعة من الأفكار الاقتصادية فى نهاية حكم لويس الخامس عشر ، اصطلح على تسميتها بأفكار الطبيعيين Physiocrats . فقد قام مجموعة من الفلاسفة الاقتصاديين بتقديم نظرية متكاملة عن النشاط الاقتصادى ، وهى نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعى . وعلى رأس هذه المدرسة طبيب فرنسى كان يعمل فى بلاط لويس الخامس عشر ، اسمه فرنسوا كيناى Francois Quesney ، وقد نشر عدة مؤلفات أهمها « الجدول الاقتصادى » ، (١٧٥٨) ثم أصـدر كتـابًا آخر اســـمه « القـانون الطبيـعى » Le Droit Naturel (١٧٦٥) . وقـد انتشرت آراء كيناى وحققـت نجاحا كبيرًا فى الأوسـاط العلميـة والسـياسية :

وظهر عدد من المفكرين الذين عملوا على نشر هذه الأفكار وتطويرها ، منهم ميرابو الأب Mirabeau ودى نيمور Dupont de Nemours ومرسييه دى لارفيير Mercier de la Riviere .

ويتميز الطبيعيون بأمرين :

١ ـ إنهم آخر المفكرين الاقتصاديين الذين تعرضوا لمشكلة التفضيل بين أنواع النشاط الاقتصادى والبحث عن أفضل المهن .

٢ ـ إنهم أول المفكرين الاقتصاديين الذين بحثوا بطريقة منظمة عن أفضل النظم الاقتصادية التى تحقق الرفاهية ، وطالبوا بالأخذ بنظام الملكية الخاصة وضرورة الحرية الفردية .

نظرية الناتج الصافى :

٣٥ ـ بدأ الطبيعيون تعريفهم للثروة باستبعاد فكرة المعدن النفيس . فالنقود ليست إلا ثروة عقيمة . والثروة كما يعرفها دى لارفيير هى مجموعة القيم التى يمكن استهلاكها عند الرغبة دون إفقار لمصدرها . ولذلك نجد أن النشاط المنتج الوحيد هو الزراعة ، وأن غير ذلك هو مجرد تحويل عقيم لصور المادة .

فأنواع النشاط الأخرى ـ غير الزراعة ـ غير قادرة على الخلق وإعطاء قيمة جديدة . ولذلك ، نجد أن كيناى يقول إن الزراعة هى النشاط الوحيد الذى يمنح الإنسان أكثر مما حصل عليه . أى أنها النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافى . وما عدا الزراعة ، فإنه لا يعطى ناتجًا صافيًا وإنما هو من قبيل الحرف العقيمة . والسبب فى تمييز الزراعة على غيرها من صور الإنتاج ، هو أن الزراعة هبة من الطبيعة ، ويؤدى تضافر جهد الإنسان مع عمل الطبيعة إلى نشوء قيمة جديدة لم تكن موجودة : وهى الناتج الصافى .

وهناك سبب اجتماعى أدى بالطبيعيين إلى تمييز الزراعة ، وهو رغبتهم فى تبرير دخل للملاك العقاريين يحصلون عليه دون عمل من جانبهم .

ونظرًا لأن الطبيعيين قد فشلوا فى الوصول إلى فكرة « المنفعة » فى تعريفهم للثروة ، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة والتجارة يمكن أن يكونا منتجين أيضًا ، لأنهما وإن

اقتصرا على تحويل المواد إلا أنهما ولاشك يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين . ولكن الطبيعيين لم يتنبهوا إلى فكرة المنفعة هذه، ومن ثم ظلت التجارة والصناعة حرفتين عقيمتين عندهم . وفيما يتعلق بدور الطبيعة فى النشاط الاقتصادى ، فقد كان القياس يقتضى منهم معاملة الصناعات الاستخراجية معاملة الزراعة، حيث إن المناجم والمحاجر تعطى أيضًا أكثر مما تأخذ ، ولكنهم عجزوا أيضًا عن إدراك هذه الحقيقة .

الجدول الاقتصادى Tableau Economique

٣٦ ـ بعد أن بين الطبيعيون أن الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج ، تعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافى عن طريق استخدام الجدول الاقتصادى . وقد قدم كيناى الجدول الاقتصادى ، وفيه يبين كيفية توزيع الصافى بين طبقات المجتمع . وقد تأثر فى ذلك بمهنته كطبيب ، فوضع الجدول الاقتصادى على نموذج الدورة الدموية التى اكتشفها هارفى منذ قرن (القرن السابع عشر) . فالجدول الاقتصادى يبين كيفية توزيع الناتج الصافى بين طبقات المجتمع ، وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثًا ، ولكنه يكتفى بعرض دورة الناتج الصافى بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى .

وقد قسم كيناى المجتمع إلى ثلاث طبقات :

١ ـ **الطبقة المنتجة** : وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافى ، وهو الزراعة .

٢ ـ **طبقة الملاك العقاريين** : وهؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم ، إلا أن الطبيعيين رتبوا على دورهم أهمية خاصة ، وبذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنتجين والطبقة العقيمة .

٣ ـ **الطبقة العقيمة** : تشمل ذوى الحرف الأخرى غير الزراعة ، ويدخل فيها العاملون فى الصناعة والتجارة . وكان كيناى يعتبر هذه الطبقة عقيمة طبقًا لنظريته فى الإنتاج الصافى ، حيث إنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافى كما هو الحال فى الزراعة .

ويقوم الجدول الاقتصادى ببيان تداول الإنتاج الصافى بين هذه الطبقات . ولبيان ذلك ، استخدم كيناى أمثلة حسابية لتبسيط عرض هذه الدورة : افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته ٥ مليار فرنك ، وبين عن طريق الجدول الاقتصادى دورة هذه القيمة . فافترض أن العمال الزراعيين يحتفظون بـ ٢ مليار فرنك لمواجهة نفقاتهم الخاصة على

المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعى . أما الـ ٣ مليارات المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه التالى : ينفق العمال الزراعيون مليارًا من الفرنكات لشراء منتجات من الطبقة العقيمة فى شكل سلع صناعية وخدمات تجارية . كما يقومون بدفع ٢ مليار من الفرنكات لطبقة الملاك نظير ملكيتها . وتقوم طبقة الملاك بدورها بتوزيع دخلها من الزراعة (٢ مليار) ، بأن تنفق بعضها على شراء السلع الزراعية والبعض الآخر على شراء سلع وخدمات من الطبقات العقيمة ، فتنفق مليارًا من الفرنكات لشراء سلع زراعية ومليارًا آخر على سلع وخدمات من الطبقة العقيمة. وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة مليار فرنك ـ (٢ مليار فرنك) ـ (مليار من المزارعين بالإضافة إلى مليار من طبقة الملاك) . وتقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية ، وبذلك يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعى إلى طبقة المنتجين . وهكذا تتم دورة الناتج الصافى بأن تعود إلى النقطة التى بدأت منها . ويتضح مما تقدم أوجه الشبه بين الجدول الاقتصادى وفكرة الدورة الدموية ، ذلك أن كليهما يمثل دورة مغلقة .

على أن أهم ما يمكن أن يقدمه الجدول الاقتصادى من إضافة فى أدوات التحليل هى أنه يمثل أول بداية تحليلية لوضع نماذج للتوازن الشامل للاقتصاد القومى . وقد أدت هذه النماذج فيما بعد إلى وضع نماذج فالراس Walras ونماذج المنتج ـ المستخدم Input-output للتوازن ليونتييف Leontief .

وقبل أن نختم حديثنا عن الجدول الاقتصادى ، نشير إلى أن الطبيعيين أفردوا مكانا خاصا للملاك ، فلم يلحقوهم بالطبقة العقيمة ، بل وضعوهم فى مكان وسط بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيمة . ويرجع ذلك إلى أمرين :

١ ـ أهمية طبقة الملاك فى حفظ النظام الاجتماعى ، وسوف نرى أن فكرة وجود نظام اجتماعى قائم على الملكية الخاصة هى أحد الأركان الأساسية لتفكير الطبيعيين .

٢ ـ أن الملاك كانوا يقومون بدور اقتصادى هام فى الاستثمار العقارى وحفظ قيمة الأرض فيما ينفقونه على استصلاح الأراضى .

النظـــام الطبيعـى :

٣٧ ـ اعتقد الطبيعيون فى ضرورة وجود نظام طبيعى باعتباره نظامًا مثاليًا يحقق التوافق بين المصالح المتعددة فى المجتمع ، وهو يتكون عندهم من مجموعة الأنظمة التى

تحقق الرخاء للجماعة وبما يساعد على ازدهار الزراعة . ويستند هذا النظام الطبيعى إلى فكرة الملكية فى صورها المتعددة . ويترتب على ذلك ضرورة احترام هذه الملكية باعتباها جزءًا من النظام الطبيعى . وهى تشمل :

١ ـ **الملكية الشخصية** : وهى حق الشخص فى استغلال ملكاته الذهنية والعضلية والحصول على مقابل إنتاجه ، أى الحق فى الحرية .

٢ ـ **الملكية المنقولة** : وهى حق الشخص فى ملكية ثمرة عمله .

٣ ـ **الملكية العقارية** : وهى تتعلق بصفة خاصة بملكية الأراضى الزراعية . وقد سبق أن أشرنا إلى أن الطبيعيين أضفوا أهمية خاصة على دور الملاك الزراعيين فى استقرار النظام الاجتماعى .

ويهيئ النظام الطبيعى على هذا النحو الظروف الكفيلة بزيادة الإنتاج الزراعى . وقد ارتبطت فكرة النظام الطبيعى عند الطبيعيين بالمناداة بحرية التجارة الخارجية والداخلية . وتفسير ذلك أن حرية التجارة كانت تعنى فى ذلك الوقت زيادة دخل الزراع ، لأن فرنسا كانت قادرة فى ذلك الحين على تصدير المنتجات الزراعية ، وبالتالى زيادة دخول العمال الزراعيين مع اتساع الأسواق أمامهم . وقد طالب الطبيعيون مساندة الدولة لرفع أجور العمال حتى يتمكنوا من شراء الحبوب وبالتالى زيادة دخول العمال الزراعيين .

وفى النطاق المالى نادى الطبيعيون بفرض ضريبة وحيدة على الأرض بما يتفق مع نظريتهم فى الناتج الصافى . فنظرًا إلى أن الزراعة هى المصدر الوحيد للثروة ، فإن فرض أى ضريبة أخرى لابد وأن تنقل بطريقة أو بأخرى إلى الزراعة باعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافى . ولذلك ، فمن المستحسن أن تفرض الضريبة مباشرة على الأرض باعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافى وبالتالى القادر على دفع الضريبة . أما من ناحية نظام الحكم ، فنجد أن مفهوم نظام الحكم عند الطبيعيين هو تأييد الحكم المطلق الشرعى .

أثر الطبيعيين :

٣٨ ـ رغم ما حققته النظرية الاقتصادية المعاصرة من تقدم جاوز أفكار الطبيعيين ، فلا زالت بعض الأفكار الاقتصادية متأثرة بشكل أو بآخر بطريقة تفكير الطبيعيين . فإذا كنا نعترف الآن بأن فكرة الإنتاج الصافى لا تلحق الزراعة وحدها ، وإنما ينصرف

الإنتاج إلى كل عمل يترتب على خلق أو زيادة فى المنفعة سواء فى الزراعة أو من خارج الزراعة ، فقد تركت النظرية الضيقة لفكرة الإنتاج عند الطبيعيين آثارها حتى وقتنا الحالى . فنجد آدم سميث ـ برغم انتقاده للطبيعيين فى قصرهم الإنتاج الصافى على الزراعة ـ قد ميز هو نفسه بين الأعمال المنتجة والأعمال غير المنتجة . وهذه التفرقة لا تعدو أن تكون أثرًا تركه الطبيعيون على الفكر اللاحق، وهو التمييز فى الأعمال بين ما هو منتج وما هو غير منتج . وبنفس المنطق نستطيع أن نقول إن التعريف الماركسى الضيق لفكرة الإنتاج هو أثر من آثار الطبيعيين للتفرقة بين الأنشطة المنتجة وغير المنتجة .

وقد حظى الطبيعيون بتقدير كبير من المفكرين المعاصرين . فقد اعتبر شومبيشر أن كيناى واحد من أكبر العقول الاقتصادية ، كما أن ليونتييف قد أشار إليه عند إعداده لجداول المنتج ـ المستخدم .

غير أنه من المبالغة القول بأن أفكار الطبيعيين لاقت قبولاً عاما فى الفترة التى عاشوا فيها . فقد قام عدد من المفكرين المعاصرين لهم بمعارضة هذا التيار ، نذكر منهم فولتير وروسو .

وهناك بعض الأهمية الاقتصادية ترجع إلى أعمال ترجو Turgot . وقد جرت العادة على اعتباره من الطبيعيين ، غير أنه فى الحقيقة يمثل استقلالا فكريًا كبيرًا عن الطبيعيين . ومصدر الخلط هو أن ترجو ـ وقد كان صديقا لكيناى ـ كان يشير إلى أعمال كيناى بكل احترام وتقدير . ولكنه من الناحية الموضوعية رفض الأفكار السياسية عند الطبيعيين ، فلم يقبل اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد . ولهذا السبب فإننا لا نعتقد أن ترجو من أتباع الطبيعيين . ولعل الأقرب إلى المعقول هو أنه يمثل الاتجاه الفكرى الذى ساد فيما بعد تحت اسم « المدرسة الحرة » . فالإصلاحات التى قام بها فى تحرير التجارة (وقد كان وزيرًا لمالية فرنسا) إنما ترجع فى الدرجة الأولى إلى إيمانه بالاقتصاد الحر . وليس إلى اتباعه مذهب الطبيعيين . وقد أشار ترجو فى أعماله إلى قانون الغلة المتناقصة ، كما فرق بين الأثمان الحقيقية وتتوقف على نفقة الإنتاج ، وبين أثمان السوق وتتوقف على الطلب والعرض . وعند تعرضه لنظرية التوزيع ، فإنه لم يقتصر على أسلوب التحليل الذى لجأ إليه الطبيعيون وهو تحليل التيارات أو التدفقات النقدية فيما بين الطبقات ، وإنما أقام تحليله فى شكل نفقات وأثمان ، ومن هنا بدأت النظرية الحديثة فى القيمة .

الفصل الثالث

المدرسة التقليدية

تمهيـــــد :

٣٩ ـ عرف الاقتصاد عهدًا جديدًا منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وظهر عدد من المفكرين الاقتصاديين ـ وخاصة فى إنجلترا ـ أعطوا النظرية الاقتصادية اتجاها وحيوية جديدين . وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذى كانت إنجلترا تحتله فى ذلك الوقت . فقد كانت إنجلترا على رأس الدول الصناعية ، ووضحت فيها أكثر من غيرها معالم النظام الرأسمالى .

والحق أن جذور هذا التغيير قد بدأت منذ وقت سابق على تلك الفترة ، ولكن نتائجها بدأت تظهر بوضوح منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر. وقد ظهر عدد من المفكرين أمثال آدم سميث وريكاردو وستيوارت ميل ومالتس ، وقدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية الإنجليزية . وبعض أفكار هذه المدرسة وجدت بشكل متناثر عند المفكرين السابقين ، ولكن عظمة هذه المدرسة ترجع إلى أنها استطاعت أن تعطى بين هذه الأفكار المتفرقة انسجاما وتناسقا فى بناء متكامل لنظرية اقتصادية واحدة .

ويتميز تفكير هذه المدرسة بمحاولة تحليل المبادئ التى تحكم النظام الرأسمالى تحليلاً دقيقًا وصلبا ، ومتابعة التطور التاريخى الذى أدى إلى نشأة هذا النظام . وقد حاول ريكاردو فوق ذلك التنبؤ بمستقبل النظام الرأسمالى . فكان الاعتقاد السائد لدى أنصار هذه المدرسة هو وجود قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية ، وأن الانحراف عن هذه القوانين لابد وأن يعيد الحالة الاجتماعية إلى حالة التوازن كما تبينها هذه القوانين . كذلك

فقد غلبت نزعة التشاؤم على عدد من كتاب هذه المدرسة وبخاصة الإنجليز منهم ، فكانوا يرون أن مستقبل الاقتصاد (الرأسمالى) هو الوصول إلى نوع من الركود .

وقد احتلت فكرة المصلحة الخاصة للأفراد مكانا هاما من تفكير التقليديين . وهم يرون أن الباعث الشخصى كفيل ـ فى معظم الأحيان ـ بتحقيق نتائج نافعة للمجتمع ، وأن المصلحة العامة كثيرًا ما تتحقق على أيدى الأفراد الذين يبحثون عن صالحهم الشخصى . وإذا كان كتاب « الأمير » لميكيافيللى قد حرر « السياسة » والدولة فى العصور الوسطى من الخضوع لسلطة « الأخلاق » ، فقد ظهر عدد من الكتاب الذين حاولوا تحرير « الاقتصاد » أيضًا من ربقة الأخلاق . وليس المقصود بذلك أن الاقتصاد غير أخلاقى Immoral ، وإنما المقصود أنه فرع للمعرفة خارج الأخلاق Amoral . ولعل فى مقدمة هؤلاء الكتاب ، برنارد ماندفيل Bernard Mandevill الذى وضع كتابا فى بداية القرن الثامن عشر كان محل معارضة وانتقاد شديدين ، وهو « حكايات النحل» The Fable of the Bees ، متضمنا عنوانا جانبيا ذا دلالة « رذائل فردية ، وفضائل عامة » Private Vices, Public Virtues . وهو ما يدل على أن الخير العام يمكن أن يترتب على الأطماع والأنانية الفردية .

٤٠ ـ وقبل أن نتناول أفكار هؤلاء الاقتصاديين ، فقد يكون من المستحسن أن نبدأ بإزالة بعض الانطباعات الشائعة حول الفكر التقليدى . من ذلك مثلاً : الاعتقاد بأن هؤلاء المفكرين قد دافعوا عن الأوضاع القائمة ، وبذلك يمثلون عنصرا للفكر المحافظ؛ وأنهم كانوا يرون دائمًا انسجاما واتساقا بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وأنهم بالتالى يعارضون دائمًا تدخل الدولة . وهى أمور لم تكن دائما بهذه البساطة .

ولعل نقطة البدء الأساسية فى الفكر التقليدى ، هى أنهم اهتموا بالدرجة الأولى بخلق الثروة ، وليس بمجرد توزيعها . ويظهر ذلك بوجه خاص مع آدم سميث . فكتابه الأساسى « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم » ، هو دراسة عن أسباب زيادة أو خلق الثروة . وبهذا يختلف التقليديون عن التجاريين الذين كانوا يهدفون إلى إثراء الدولة على حساب الدول الأخرى . فالقضية عند التجاريين هى : كيف تحصل الدولة على أكبر قدر من الكسب على حساب الدول الأخرى ، أى كيف تقتطع الدولة لنفسها حصة أكثر من الثروة العالمية من خلال التجارة الخارجية . أما عند التقليديين ، فإن

الهدف هو الإضافة إلى ثروة الأمم . ومن هنا ، فإن الثروة عند التقليديين لم تعد هى النقود من ذهب أو فضة ، وإنما هى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل كل دولة . وهكذا لم تعد التجارة الخارجية وسيلة للكسب على حساب الغير ، بقدر ما هى وسيلة لزيادة الثروة لجميع الأطراف . ولم يؤد ذلك فقط إلى الدعوة إلى حرية التجارة، وإنما أيضًا إلى إدانة الاستعمار باعتباره استغلالا للمستعمرات . فكتاب آدم سميث ظهر فى نفس السنة التى أعلن فيها استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن إنجلترا ، ودافع سميث عن تحريرها ، وكان من أكثر المؤيدين للتخلص من هذه المستعمرات التى تكلف الأمة أكثر مما تعطيها .

كذلك ليس من الصحيح أن الفكر التقليدى كان محافظًا مؤيدًا للأوضاع القائمة . فالحقيقة أن هذا الفكر جاء معارضًا للكثير من هذه الأوضاع ، وسواء تعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية أو السياسة القائمة . فلم يقتصر الأمر على معارضة الاستعمار والعبودية ـ وكانا يمثلان مصالح الطبقات الحاكمة ـ بل إن الكثير من عبارات الاقتصاديين التقليديين كانت تحذر من خطورة الاحتكار وسطوة الرأسماليين ونزق السياسيين . ففى عبارة شهيرة ، يقول آدم سميث عن التجار والرأسماليين : إنه « قلما اجتمع هؤلاء للهو والمرح دون أن تتجه المناقشات بينهم إلى نوع من التآمر على الجمهور، والبحث عن وسيلة لرفع الأسعار » . كذلك غلبت على هؤلاء المفكرين نفس روح الشك فى حكمة رجال السياسة ، سواء لإهمالهم المصالح العامة بعيدة المدى أو لإهدارهم وتبديدهم لأموال الضرائب . وأخيرًا ، فإن موقف هؤلاء المفكرين من أصحاب الأراضى ومعارضتهم لهم أمر معروف ومشهور . فريكاردو مثلا يعيب عليهم أنهم يزدادون غنى دون تحمل لجهد أو عبء . وهكذا ، يتضح أن الفكر التقليدى لم يكن فكرًا محافظًا بل كان يمثل فى الحقيقة نوعا من التمرد على الأوضاع القائمة وتيارا للتحرر والتقدم .

وبالمثل ، فإن القول بأنهم كانوا يؤمنون باقتصاد السوق إيمانًا مطلقًا ينطوى على تجاوز كبير . فقد عرف معظم التقليديين ما تواجهه الأسواق من اختلالات سواء للاحتكار أو لوجود عناصر خارجية موجبة أو سالبة . وقد أبرزوا خطورة هذه الاختلالات على الصالح العام . كذلك فإن التقليديين لا يعارضون بشكل مطلق تدخل الدولة ، فهناك حالات تتطلب ذلك وتستوجبه ، وقد أكدوا على ضرورة التنبه

لها . ومع ذلك ، يظل التوجه العام للفكر التقليدى هو نحو الحرية الاقتصادية ، ولكن دون جمود أو تعصب .

وأخيرًا فإنه قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن آباء المدرسة التقليدية ، لم يكونوا من الطبقات الحاكمة أو من أصحاب المزايا . فأغلبهم جاء من أقليات عرقية ودينية . فقد كان آدم سميث وكذا جيمس وجون إستيوارت ميل من الإسكتلنديين ، وهم يمثلون أقلية فى المجتمع الإنجليزى . أما ريكاردو فقد جاء من عائلة يهودية . وهذا ما يؤكد أن الفكر التقليدى لم يكن ممثلا للمصالح القائمة بقدر ما كان تمهيدًا للمستقبل . وقد تميز أغلبهم بمستوى أخلاقى رفيع جاوز المصالح الذاتية الضيقة . فآدم سميث أعاد مصروفات طلبته فى الجامعة عندما شعر أنه لم يؤد نحوهم ما ينبغى من خدمة كافية فى التدريس . وهاجم ريكاردو أصحاب الأراضى ، برغم أنه شخصيًا كان يملك أراضى شاسعة . والوحيد الذى دافع عن أصحاب الأراضى ـ مالتس ـ كان موظفًا لا يملك أية أراض .

آدم سميث Adam Smith : (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠)

٤١ ـ فى بداية الخلق كان آدم . وعند الكثيرين ، فإن الاقتصاد فى شكله الحديث قد بدأ مع آدم سميث . وقد ولد سميث سنة ١٧٢٣ . وهو أسكتلندى ، تعلم فى جامعات كلاسجو وأكسفورد ، ثم باشر مهنة التدريس ، فأصبح أستاذ المنطق ثم الفلسفة الأخلاقية فى جامعة كلاسجو . وقد أمضى سنتين فى فرنسا . ثم حصل على منحة مكنته من التفرغ للكتابة والتأليف .

ويعتبر آدم أول اقتصادى يكتب فى النظرية الاقتصادية وهو يشغل وظيفة جامعية ، مما انعكس بشكل واضح فى عرضه المنظم لأفكاره . ومنذ ذلك الحين ، نجد أن معظم التطور فى النظرية الاقتصادية قد جاء من مفكرين يعملون فى التدريس بالجامعات .

وبرغم أن سميث بدأ حياته أستاذًا للمنطق ، إلا أن اهتمامه بالمشاكل الاقتصادية قد بدأ قبل تعيينه أستاذًا فى جلاسكو . ويتضح ذلك من أول كتبه « نظرية الشعور الأخلاقى » (سنة ١٧٥٩) . على أن المؤلَّف الذى تعود إليه شهرة آدم سميث ، هو كتابه " An inquiry into the nature and causes of the Wealth of Nations " المشهور باسم « ثروة الأمم » (سنة ١٧٧٦) . وهو يحتوى على أفكار سميث فى النظرية

الاقتصادية . وبرغم أن هذا الكتاب لا يتضمن إشارات كثيرة للمفكرين السابقين ، إلا أنه من السهل اكتشاف أن أفكاره لم تكن كلها جديدة ومبتكرة .

فمن الناحية الفلسفية ، كان آدم سميث ينتمى إلى المدرسة الطبيعية التى تقوم على الاعتقاد بأن هناك نظامًا طبيعيا ، وأن هذا النظام قادر على التوفيق بين المصالح الخاصة والعامة بصورة أفضل من أى نظام آخر . أما تأثير الطبيعيين الفرنسيين على سميث ، فإنه صعب التحديد . فلاشك فى أن سميث قد تعرف على أفكار المدرسة الطبيعية الفرنسية أثناء وجوده فى فرنسا ، وذلك بجانب معرفته الشخصية لبعض رواد هذه المدرسة . كذلك نجد فى كتابه بعض الإشارات إلى كيناى . وبرغم معارضته لكثير من أفكار هذه المدرسة ، إلا أنه يمكن القول بأن الفلسفة العامة التى سيطرت على تفكير الطبيعيين وجدت عند آدم سميث . كذلك لا يمكن إنكار تأثير المفكرين الإنجليز السابقين عليه . فقد أفاد من كتابات الإنجليز السابقة مثل بتى ، وكانت هناك رابطة قوية بين سميث ودافيد هيوم .

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، فإن أهمية سميث فى الاقتصاد لا يمكن إنكارها مما دعا البعض إلى اعتباره أبا الاقتصاد السياسى .

٤٢ ـ **الأساس النظرى لفلسفة آدم سميث** : لا نجد فى كتاب آدم سميث إشارة ظاهرة وصريحة إلى الفلسفة السياسية التى يؤمن بها . فباستثناء الفصل الثانى من الكتاب الأول ، لا نجد إشارة صريحة عن الإطار الفلسفى والسياسى لأفكاره . ومع ذلك ، فيمكن استخلاص الفلسفة السياسية من كتاباته الأخرى .

وتقوم هذه الفلسفة على الاعتقاد فى سلامة وكفاءة النظام الطبيعى ، وأفضلية هذا النظام على أى نظام صناعى آخر . ونجد تفسيرًا أوضح لهذه النقطة ، فى كتابه الأول «نظرية الشعور الأخلاقى » (١٧٥٩) The theory of moral sentiments . فعنده أن السلوك الإنسانى يخضع لستة بواعث : حب الذات ، التعاطف ، الرغبة فى الحرية ، الإحساس بالملكية ، عادة العمل ، والميل للمبادلة . واستخلص سميث من ذلك أن الفرد هو أفضل حكم على تقرير مصلحته الخاصة ، ويجب بالتالى تركه حرا فى سلوكه . وقد أدى اعتقاد سميث فى وجود نظام طبيعى إلى القول بأن هذا النظام من شأنه أن يحقق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد مبينة وفقًا للبواعث

المتقدمة وبين المصلحة العامة . وهذه هى فكرة «اليد الخفية invisible hand » التى تعنى أن الأفراد فى سعيهم لتحقيق صالحهم الخاص يحققون - بدون أن يشعروا - المصلحة العامة .

ويتضح مما سلف ، أن الأساس النظرى لفكر آدم سميث هو دور المصلحة الخاصة والدافع الشخصى self-interest . ومن الضرورى أن نحيط بالمقصود بذلك على نحو دقيق ، وما يرد عليه من ضوابط ، حتى لا تختلط الأمور . فكثيرًا ما شوهت أفكاره فى هذا الصدد كما لو كان داعية للأنانية أو متجاهلاً المصلحة العامة . والحقيقة غير ذلك تمامًا. فقد كان يرى أن الدافع الشخصى هو أكبر ضمان للصالح العام . فالدافع الشخصى هو مجرد وسيلة أو أداة ، والصالح العام هو دائمًا الغاية والهدف . وهناك عبارتان مشهورتان لآدم سميث فى هذا الصدد . يقول فى الأولى :

« ليس بفضل وكرم الجزار أو صانع الجعة أو الخباز ما يسمح لنا بتوفير الطعام لعيشنا ، بقدر ما يرجع ذلك إلى نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة . وعندما نطلب خدماتهم ، فإننا لا نتوسل إلى إنسانيتهم بقدر ما نستحث مصالحهم الشخصية . وهكذا ، فعندما نتوجه إليهم فإننا لا نعرض عليهم حاجتنا ، بل إننا نستثير مصالحهم الشخصية . فلا أحد سوى الشحاذ الذى يمكن أن يعتمد فى حياته على أفضال الآخرين » (١) . وأما العبارة الأخرى الشهيرة ، فإنه يقول فيها عن الفرد وهو يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية بأنه : « بسعيه لتحقيق مصالحه الخاصة فهو غالبًا ما يحقق مصالح الجماعة بشكل أكثر فاعلية مما يمكن تحقيقه عندما يعمل باسم المصلحة العامة. فأنا (سميث) لم أصادف خيرًا من وراء هؤلاء الذين يعلنون العمل من أجل المصلحة العامة » (٢) .

---

(1) " It is not from the benevolence of the butcher, the brewer or the baker, that we expect our dinner, but from their regard to their own interest. We address ourselves, not to their humanity but to their self-love, and never talk to them of our own necessities but of their advantages. Nobody but a begger chuses to depend chiefly upon the benevolence of his fellow-citizens ".

(2) " By pursuing his own interest he frequently promotes that of the society more effectually than when he really intends to promote it. I have never known much good done by those who affect to trade for the public good".

٤٣ ـ ولكى يمكن فهم دور الدافع الشخصى كما جاء فى كتاب « ثروة الأمم » لآدم سميث ، لابد وأن يستكمل ذلك بنظرته إلى الدوافع الشخصية وسلوك الفرد كما ورد فى كتاباته السابقة وبخاصة « نظرية الشعور الأخلاقى » . فالفرد ليس فقط كائنًا أنانيا ، بل إنه أيضًا كائن ذو ضمير ، وهو يتحرك فى هذا الصدد فى ضوء عاملين نفسيين : أحدهما رغبته الأنانية فى اكتساب ثقة واحترام الآخرين (الإنسان كائن اجتماعى) . والآخر هو القدرة على التعرف على أحكام الآخرين وتصور آرائهم ، وبالتالى تكوين ما يشبه الحكم الموضوعى على الأشياء كنوع من الشاهد المحايد للأمور Impartial spectator . ومن شأن كل ذلك أن يخلق مجموعة من الضوابط المقبولة للسلوك الاجتماعى والتى تضع القيودعلى سلوك الأفراد . وهذه العلاقة التبادلية بين الأفراد والآخرين هى ما أسماه سميث بالتعاطف Sympathy . وعلى ذلك ، فالرغبة فى اكتساب احترام الآخرين ومن ثم احترام الذات ، تمثل قيدًا أساسيًا على سلوك الفرد ونزعاته بما فى ذلك سلوكه الاقتصادى . وهكذا يمكن أن يتحقق نوع من الرقابة الاجتماعية الطبيعية على سلوك الأفراد ، فيما لو توافرت الظروف المناسبة دون حاجة إلى التدخل القهرى من جانب السلطات العامة . وتأخذ هذه الظروف المناسبة شكل عدد من التنظيمات الاجتماعية ، أهمها فى المجال الاقتصادى السوق .

فاقتصاد السوق لا يعدو أن يكون تنظيماً اجتماعيًا لضبط سلوك الأفراد فى ميدان الإنتاج وإشباع الحاجات ، وحيث تتكفل المصالح الخاصة والدوافع الشخصية بتحقيق الصالح العام . ولكن السوق ليست التنظيم الاجتماعى الوحيد ، فهناك عدد آخر من المؤسسات الاجتماعية الأهلية (غير الحكومية) والضرورية لضبط السلوك الاجتماعى (مثل الأسرة ، الجمعيات الخيرية) . وقد أوضح سميث فى كتابه « نظرية الشعور الأخلاقى » كيف تؤدى عمليات التعاطف المتبادل ـ ودون تدخل مباشر أو تخطيط إرادى ـ إلى خلق مجموعة من المعايير المتعارف عليها اجتماعيا والتى تؤدى إلى ضبط السلوك الاجتماعى .

وليس معنى ذلك أن سميث يرى أن قيام هذا النظام الاجتماعى أمر حتمى ، بل إنه رأى أنه يتوقف على عدد من الملابسات والظروف المناسبة ، فى مقدمتها مدى توافر المؤسسات الاجتماعية الرئيسة الضرورية وبخاصة الدولة وتطورها على النحو الذى يساعد على تدعيم هذه المؤسسات . ودولة السوق هى الدولة التى ترعى احتياجات

السوق وغيرها وذلك بحماية الحقوق واحترام التعاقدات . ومن هنا نفهم الأهمية التى أولاها سميث إلى القانون والقضاء . وقد ألقى عدة محاضرات عن القضاء Lectures on Jurisprudence فيما يبدو فى ٦٣ ـ ١٧٦٤ ، ثم مجموعة من المذكرات عن الموضوع نفسه اكتشفت فى ١٩٥٨ ونشرت لأول مرة فى ١٩٧٨ . وفى هذه المحاضرات والمذكرات يحاول آدم سميث أن يتابع التطور التاريخى للنظم القضائية والسياسية مؤكدًا أن ما نطلق عليه اسم الحضارة أو المدنية يتطلب توافقًا بين عدة عناصر أهمها : التجارة ، حرية العمل ، الثقافة ، والحرية السياسية . وبذلك يتضح أن دعوة آدم سميث للحرية الاقتصادية لم تكن سوى جزءٍ متكاملٍ من نظرة شاملة للجوانب السياسية والاجتماعية والأخلاقية والمؤسسية . فالدعوة إلى اقتصاد السوق وفى غيبة هذه المؤسسات والنظم هى دعوة قاصرة ومبتورة .

وقد استخلص سميث مما تقدم أن الحكومة فيما جاوز وضع الإطار القانونى والاقتصادى السليم فإنها لا تستطيع أن تكون أكثر فاعلية وكفاءة فى تحقيق المصلحة العامة ، وأن تدخل الحكومة فى النشاط الإنتاجى يكون ضارا فى أغلب الأحوال . وطالما أن الأفراد هم أقدر على التعرف على مصالحهم الخاصة ، وطالما أن النظام الطبيعى يؤدى إلى التنسيق بين المصلحة الخاصة والعامة ، فالنتيجة المنطقية لذلك هو عدم تدخل الدولة ، أو بالأحرى عدم مجاوزة تدخل الدولة للحدود اللازمة . الدولة ضرورية ، ولكنها فيما جاوز الحدود الطبيعية تمثل ضررًا وخطرًا على الرفاهية العامة .

وعند سميث أن وظائف الدولة تقتصر على القدر الأدنى الممكن للدفاع فى الخارج، وتحقيق الأمن فى الداخل ، وتوفير القضاء العادل ، وإقامة بعض المشروعات التى يعجز الأفراد عن القيام بها ؛ وفيما عدا ذلك ، فاليد الخفية أكفأ فى تحقيق المصلحة العامة .

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن آدم سميث ، وإن كان يدافع عن الحرية الاقتصادية ، فإنه لم يقصد فقط معارضة التدخل المتزايد للدولة ، بل إنه هاجم فى الوقت نفسه القيود التى يمكن أن يفرضها التجار وأصحاب الحرف على حرية النشاط الاقتصادى . فقد كان النظام الغالب فى ظل التجاريين هو التنظيم الدقيق لكل حرفة ، ووضع القيود على الدخول إليها حماية لمصلحة هذه الحرف . ويظهر ذلك فى أشكال الاحتكارات ، وفى القيود التى يفرضها نظام الطوائف والحرف ، وهى لا تقل خطورة عن تدخل

الدولة . فالقيود على النشاط الاقتصادى لا تأتى فقط من جانب الدولة ، بل قد تكون أيضا نتيجة لضغوط هيئات ومؤسسات أهلية تحول دون المنافسة الحرة . والدعوة إلى الحرية هى دعوة إلى التحرر من هذه القيود كافة سواء جاءت من جانب الحكومة أو من جانب المؤسسات والمنظمات الخاصة أو الطوائف المهنية أو غير ذلك .

ويرجع السبب فى نجاح أفكار سميث إلى استعداد رجال الصناعة لتقبل هذه الأفكار . فقد ظهر بوضوح فى ذلك الوقت نمو الصناعة الرأسمالية فى إنجلترا وأنها كانت تحتاج لسند فلسفى . وقد وجدت هذا السند فى أعمال سميث ؛ فلم يعد البحث عن الربح عملاً أنانيًّا محضًا ، وإنما أصبح بفضل تحليل سميث مساهمة فى تحقيق المصلحة العامة عن طريق « اليد الخفية » . وقد كان سميث متفائلاً يرى أن النظام الطبيعى كفيل بتحقيقه . ولم ير أى تعارض بين الملكية الخاصة وهذا النظام الطبيعى. وبرغم إدراكه أن الملكية قد تعتبر سببا من أسباب القهر والتفاوت فى الدخول، فإنه لم يذهب إلى اعتبارها متعارضة مع النظام الطبيعى بل على العكس من ذلك وجدها متفقة معه تمام الاتفاق .

٤٤ ـ **تقسيم العمل** : رأى سميث أن تقسيم العمل يؤدى إلى زيادة الإنتاجية ، ولكنه من ناحية أخرى يضعف استقلال الفرد ويربطه بغيره من أفراد المجتمع . ومع ذلك ، فتقسيم العمل يعود فى نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع ، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الإنتاج على المجتمع . وقد انتهى سميث من هذه المقدمات كلها إلى أهمية الأخذ بسياسة الحرية الاقتصادية . فعارض جميع التنظيمات التى تقيد التجارة الخارجية من بقايا تعاليم المدرسة التجارية . وبالمثل يجب محاربة كل التنظيمات التى تعوق المنافسة الحرة فى الداخل ، مثل نظم الطوائف أو منح امتيازات خاصة لبعض الفئات .

وقد ظل الاهتمام والبحث عن مصدر الثروة وأساسها شاغلاً للاقتصاديين فترة طويلة . فالتجاريون وجدوا هذا المصدر فى التجارة الخارجية ، والطبيعيون فى الأرض ، أما سميث فقد أوضح أن العمل هو المصدر النهائى للثروة . وثروة البلد تتوقف على :

١ ـ إنتاجية العمل .

٢ ـ حجم قوة العمل المنتج .

والبحث فى الإنتاجية يؤدى إلى دراسة موضوعات (تقسيم العمل ـ التبادل ـ النقود والتوزيع) . وهذا هو موضوع الكتاب الأول من « ثروة الأمم » . والبحث فى العمل المنتج يؤدى إلى دراسة رأس المال (وهو موضوع الكتاب الثانى) .

ويبدأ سميث بتحليل تقسيم العمل مبينًا أن تقسيم العمل هو مصدر زيادة الإنتاجية . وأورد فى هذا الصدد مثالا أصبح شهيرا حول صناعة الدبابيس ، بين فيه كيف تزداد الإنتاجية بشكل كبير بعد إدخال نظام تقسيم العمل ، ورأى أن السبب فى تقسيم العمل هو الميل للمبادلة . وواضح هنا أن سميث قد خلط بين السبب والنتيجة . فالواقع أن تقسيم العمل هو الذى أدى للمبادلة وليس العكس .

كذلك بين سميث أثر حجم السوق على زيادة الإنتاجية ، حيث إن تقسيم العمل محدود بحجم السوق ؛ فكلما زاد حجم السوق ، أمكن التوسع فى تقسيم العمل ، وبالتالى زيادة الإنتاجية .

وأما عن المبادلة فقد كانت تتم فى أول الأمر فى شكل مقايضة ، ونظرًا لعيوب المقايضة ، فقد انقسمت هذه المقايضة إلى عمليات البيع والشراء مما أدى إلى ظهور النقود . وقد دفعه بحثه عن المبادلات إلى دراسة القيمة ، كما سنرى . وقد قام فى صدد نظرية القيمة بالتفرقة بين قيمة الاستعمال value-in-use وقيمة المبادلة exchange value . الأولى شخصية تختلف من شخص إلى آخر والثانية موضوعية . كما لاحظ أن قيمة الاستعمال قد تختلف اختلافًا كبيرًا عن قيمة المبادلة . وأعطى مثالا لذلك (الماء والماس) ؛ فالماء يتمتع بقيمةاستعمال كبيرة جدا وقيمة مبادلة صغيرة ، والماس عكس ذلك تمامًا .

وينبغى الإشارة هنا إلى أن آدم سميث فى حدود بحثه عن البواعث الشخصية والرغبة فى تحقيق المصلحة الخاصة قد أعطى أهمية كبرى للتبادل والتجارة . وكان الفكر السابق يرى أن البحث عن المصالح الشخصية والمنافع المادية تعبير عن الجانب الحيوانى فى الإنسان . ورأى سميث على العكس أن ما يميز الإنسان عن الحيوان هو رغبته فى تحقيق هذه المصالح والمنافع الشخصية ، وأن هذا هو أساس التقدم . وأهمية التبادل والتجارة عند سميث هى أنها تحقق التبادل بين الأفراد فى جو من الحرية بعيدا عن أشكال التبعية والعبودية المعروفة فى العصور القديمة . ورأى سميث بالتالى أن

ظهور المجتمعات التجارية هو مظهر لتقدم الإنسانية . فالتجارة والتبادل من خلال اقتصاد السوق من أبرز معالم التقدم .

٤٥ ـ **نظرية القيمة** : وتنصرف إلى تحديد قيمة المبادلة . وبرغم أن آدم سميث حاول أن يبين الأسباب التى تعطى قيمة مبادلة للأشياء ، إلا أنه لم ينجح فى عرض نظرية واحدة واضحة . ويرى بعض الاقتصاديين أن آدم سميث عرض على الأقل ثلاث نظريات للقيمة : نظرية العمل ، ثم أضاف إلى هذه النظرية بعض عناصر الطلب والعرض كمحددات للقيمة . واتجهت بعض دراساته لرأس المال إلى الأخذ بنظرية نفقة الإنتاج التى تأخذ فى الاعتبار عناصر النفقة الأخرى غير العمل .

وقد خلط آدم سميث بين مقياس القيمة وأساس تحديد القيمة ، واستخدام «العمل» فى أماكن متعددة أحيانًا باعتباره مقياسا للقيمة وأحيانًا باعتباره أساسا لتحديد القيمة . فذهب فى أول الأمر إلى اتخاذ العمل مقياسا للقيم حيث إن العمل وحدات متجانسة بعكس النقود التى تتغير قيمتها من فترة إلى أخرى . وعلى ذلك ، فالنقود هى مقياس اسمى للقيمة ، فى حين أن العمل هو المقياس الحقيقى للقيم . ونجد هنا أن آدم سميث يستخدم العمل باعتباره مقياسا للقيم ، ولكنه ما لبث أن نظر إليه باعتباره أساسا لتحديد قيم الأشياء . فقيمة كل سلعة تتحدد بما بذل فيها من عمل ، والعمل هنا يؤخذ باعتباره أساسًا لتحديد القيمة . واستمر الخلط بين مقياس القيمة وأساس تحديد القيمة فى كل أعمال آدم سميث .

وإذا كان آدم سميث قد انتهى إلى استخدام العمل كأساس لتحديد القيمة ، فإنه لم يلبث أن تبين أن هذه النظرية لا تصلح إلا للمجتمعات البدائية ، وإنه بعد تراكم رأس المال يختلف الوضع . فقيمة السلعة لا تتحدد بما بذل فيها من عمل فقط ، وإنما يجب أيضا أن يؤخذ فى الاعتبار رأس المال المستخدم فيها ، وبذلك يدخل الربح إلى جانب الأجر فى تحديد قيمة السلعة . وهكذا أدخل سميث الربح فى مكونات القيمة . وبذلك انتهى إلى نظرية « نفقة الإنتاج » التى تأخذ إلى جانب الأجر ، بكل من الربح والريع عند تحديد قيمة السلعة . وأشار آدم سميث إلى أن هذه القيمة قد تختلف عن ثمن السوق . فهذا الثمن يتحدد طبقًا لاعتبارات العرض والطلب ، ولكن هناك اتجاهًا لثمن السوق إلى المساواة مع الثمن الطبيعى الذى يتحدد بالمعدل الطبيعى لكل من الأجر والربح والريع . ويتحدد المعدل الطبيعى للأجر عند سميث بصفة عامة بالقدر

اللازم لحفظ حياة العمل . أما المعدل الطبيعى للربح ، فإننا لا نجد له تفسيرًا واضحًا ، واقتصر فقط على بيان أن الأجر والربح يرتبطان بعلاقة عكسية ؛ فإذا زاد الأجر قل الربح والعكس بالعكس . وكذلك أشار آدم سميث إلى أن ثمة اتجاها عاما للأرباح نحو الانخفاض . أما الريع فإنه لا يدخل فى تحديد الثمن كما هو الحال بالنسبة إلى الأجر والربح ، وإنما يظهر كنتيجة للثمن وليس سببًا له . فإذا كانت الأثمان تتحدد بالمعدلات الطبيعية للأجر والربح عند المشروعات الحدية - أى الأقل كفاءة - فمعنى ذلك أن المشروعات الأكثر كفاءة تتمتع بريع هو نتيجة للبيع بالأسعار السائدة والتى تغطى تكلفة المشروعات الأقل كفاءة ، وهكذا تحصل المشروعات الأكثر كفاءة على ريع يمثل ما تتمتع به من مزايا بالنسبة للمشروعات الأقل كفاءة . فالريع - والحال كذلك - هو ميزة للمشروعات الأكثر كفاءة .

وبصدد نظرية رأس المال ، فرق سميث بين العمل المنتج والعمل غير المنتج ، لأنه أراد أن يعبر بالعمل المنتج عن تلك الأعمال التى تساعد فى زيادة تراكم رأس المال . وفى هذا تأكيد لنظرة سميث إلى « ثروة الأمم » ، فهذه الثروة تتوقف إلى حد بعيد على تراكم رأس المال . ونجد عنده على الأقل ثلاثة تعاريف للعمل المنتج . فمن ناحية نجده يعرف العمل المنتج بأنه كل ما يتعلق بإنتاج شىء مادى ، وهذا هو التعريف الأكثر شيوعا . ولكننا نجد عنده أيضا إشارات إلى أن العمل المنتج هو خلق القيمة . كذلك نجده يشير فى بعض المواضع إلى أن العمل المنتج هو العمل القادر على توفير فائض . وسبب التفرقة بين الأعمال المنتجة وغير المنتجة عند سميث هو رغبته فى قصر هذا الوصف على الأعمال التى تساعد على تكوين رأس المال . فقد لاحظ أن الخدمات تستهلك فور إنتاجها ، ولا تقبل - بالتالى - التخزين ، وعلى ذلك فهى لا تساعد على تكوين رأس المال فى الفترات المقبلة . فالإنتاج المادى باعتباره قابلاً للاختزان والاستهلاك فى فترات لاحقة على إنتاجه ، يمكن العمال القائمين على تكوين رأس المال من استهلاك هذا المخزون بما يساعد على زيادة رأس المال . وأخيرًا ، فقد ميز آدم سميث بين رأس المال الثابت وبين رأس المال المتداول .

٤٦ - **شروط ونتائج التقدم عند آدم سميث** : كان سميث يؤمن بوجود قواعد تضمن التقدم المستمر فى الحياة الاقتصادية ، ولذلك حاول أن يبين شروط هذا التقدم فى الكتاب الثانى والكتاب الثالث لمؤلفه . وقد ارتبط هذا التقدم بنظرته إلى تراكم رأس

المال ، ولذلك نجد أن تعبير الإنتاج قد استخدم اعتبارًا من الكتاب الثانى للإشارة إلى كل ما يساعد على تراكم رأس المال . وهذا ما أدى إلى التفرقة بين الأعمال المنتجة وغير المنتجة على ما سبق أن رأيناه .

وفى نظرته للتقدم ، سجل آدم سميث تقدما على التفكير السابق ، وخاصة من جانب التجاريين ، فبين أنه ليس صحيحًا أن ما تكسبه دولة تخسره أخرى . ففى التجارة الخارجية ـ كما فى الداخلية ـ تعود الفائدة على الطرفين . والتجارة الخارجية تقوم عنده على اختلاف المزايا المطلقة .

كذلك هاجم التجاريين فى دعوتهم إلى اكتناز الذهب والفضة ، مبينًا أن زيادة الذهب فى ذاتها لا تؤدى إلى زيادة ثروة الأمم ، ولكنها تؤدى إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للدول الأخرى ، وبالتالى نقص الصادرات وزيادة الواردات وتحقيق عجز فى الميزان التجارى ، مما يؤدى إلى خروج الذهب وإعادة التوازن .

وعارض سميث سياسة القيود الجمركية وما تؤدى إليه من سوء لتوجيه رءوس الأموال . كذلك أدى اهتمامه بدور رأس المال فى التقدم الاقتصادى إلى بحث الادخار ، وهو من وجهة نظر الفرد تضحية بالاستهلاك ، ولكنه بالنسبة للجماعة يعبر عن اتجاه المجتمع لبناء رأس المال .

على أن أهم ما أورده سميث من شروط وأسباب للتقدم هو ضرورة توفير الشروط المناسبة للنشاط الاقتصادى والاعتماد على أهمية الباعث الشخصى ، مع وجود الضوابط الاجتماعية لكى تعمل السوق فى إطار من القانون وغيرها من مؤسسات العمل الاجتماعى .

ريكـــاردو David Ricardo : (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣)

٤٧ ـ يعتبر ريكاردو أكبر ممثل للمدرسة التقليدية الإنجليزية . ولد من أم بولندية من أصل يهودى ، واشتغل بأعمال الأوراق المالية مثل والده . وكون ثروة واشترى أرضا ودخل البرلمان وكتب عدة مؤلفات أهمها مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب (سنة ١٨١٧) وظهرت الطبعة الثالثة (سنة ١٨٢١) . وقد جمعت له ونشرت أخيرًا مجموعة أعماله الكاملة . ولم يكن لريكاردو نفس سهولة العرض والوصف مثل ما كان لآدم سميث ، ولعل ذلك يرجع إلى اشتغال الأخير بمهنة التدريس فى الجامعة فى حين أن

ريكاردو عاش حياته فى وسط الأعمال ، وبذلك تميزت كتاباته بأنها صعبة وموجهة أساسًا للمتخصصين ، ومع ذلك فقد امتاز أسلوبه بأنه أكثر علمية ودقة من أسلوب آدم سميث المرسل . وقد استخدم فى عرضه لأفكاره طريقة التحليل عن طريق الاستنباط المنطقى ، مما دعاه إلى الالتجاء إلى أسلوب مجرد يصعب فهمه فى كثير من الأحوال ، بعكس سميث الذى جمع إلى الاستنباط استخدام الأمثلة التاريخية .

ويستند التحليل الاقتصادى عند ريكاردو إلى عدد كبير من الفروض المقبولة مقدمًا . وتقوم هذه الفروض فى مجموعها على أن الفرد يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن . ومع ريكاردو ، لم تعد اليد الخفية ـ التى توفق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ـ تعبيرًا عن العناية الإلهية والنظام الطبيعى كما كان اعتقاد آدم سميث ، بقدر ما أصبحت نتيجة للتنظيم الاجتماعى وبخاصة المنافسة بين الأفراد الذى يسعون إلى تحقيق أقصى إشباع .

وبرغم أسلوب ريكاردو المجرد ، فقد كان رجلا عمليا يفكر فى المشاكل العملية التى واجهت عصره ، وفى مقدمتها مشكلة الضرائب على الحبوب . وقد ساهم ريكاردو بمساهمات فى تطوير النظرية الاقتصادية وفى نظرية القيمة على الأخص ، وقد احتلت مكانا رئيسا فى تحليله . وتعتبر إضافات ريكاردو سواء فى نظرية التجارة الدولية أو فى فكرة الريع هى أساس الفكر المعاصر . أما نظرية التوزيع فقد اعتبرها ريكاردو هدف الدراسة الاقتصادية . فعنده أن الهدف من دراسة الاقتصاد السياسى هو بحث كيفية توزيع الناتج ، وذلك بعكس سميث الذى يرى أن هدف الدراسة هو البحث عن أسباب الثراء وزيادة الإنتاج . ومع ذلك فإنه لا ينبغى التهويل من أهمية هذا الأمر، فلا زال صلب الدراسة عند ريكاردو هو كيفية عمل النظام الاقتصادى ، والقوى المؤثرة على الإنتاج وعلى التطور .

ونوجه النظر إلى أن عرض ريكاردو وتقسيمه للدراسة الاقتصادية قد طبع الدراسات الاقتصادية فترة طويلة من الزمن ولم تتحلل منه إلا مع كينز .

٤٨ ـ **نظرية القيمة والتوزيع** : انتهت نظرية القيمة عند آدم سميث إلى الأخذ بنفقة الإنتاج . وقد قصر سميث نظرية قيمة العمل على المجتمع البدائى . أما بعد تراكم رأس المال فى المجتمعات الأكثر تقدما ، فإن قيمة السلعة لابد أن تكون أكبر من قيمة العمل المبذول فيها ، ولذلك ظهر إلى جانب العمل فائض فى شكل ربح يأخذه

الرأسمالى . وهكذا انتهى سميث بالأخذ بنفقة الإنتاج لتحديد القيمة آخذًا فى الاعتبار كلا من الأجر والربح . وقد ساعد ذلك التحليل فيما بعد على تطور نظرية الاستغلال عند ماركس الذى رأى أن الفائض الذى يذهب إلى الرأسمالى فى شكل ربح إنما هو مظهر من مظاهر استغلال العامل . أما ريكاردو ، فلم يذهب إلى ما ذهب إليه ماركس فى الاستغلال ، ولكنه من ناحية أخرى لم يقتنع بما ذهب إليه آدم سميث من قصر نظرية قيمة العمل على المجتمع البدائى ، وإنما جعل من هذه النظرية نظرية عامة .

بدأ ريكاردو بقبول مبدأ التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، وبين أن الغرض من نظرية القيمة هو البحث فى محددات قيمة المبادلة . وقد رأى أنه حتى يكون للسلعة قيمة مبادلة ، فلابد أن يكون لها قيمة استعمال . فقيمة الاستعمال شرط لقيام قيمة المبادلة فى السلع ، ولكن قيمة الاستعمال أو المنفعة لا تصلح معيارًا لقيمة المبادلة . فهذه القيمةتحدد وفقًا لعناصر الندرة أو العمل المبذول فى السلعة . وباستخدام فكرة العمل المبذول فى الإنتاج ، نجد أن ريكاردو قد بذل محاولة للتغلب على الصعوبة التى واجهت آدم سميث من حيث اشتراك رأس المال فى الإنتاج . فرأس المال عند ريكاردو لا يعدو أن يكون عملا مختزنًا وبشكل غير مباشر . وعلى ذلك فتحديد قيمة السلعة يتطلب تحديد العمل المبذول فيها سواء فى شكل عمل جار أو عمل مختزن (رأس المال) . وهكذا رأى ريكاردو أن نظرية العمل فى القيمة تصلح لتفسير قيمة المبادلة فى المجتمعات الرأسمالية وليس فقط فى المجتمعات البدائية . وقد فرق ريكاردو بين القيمة والثمن ؛ فالثمن قد يختلف عن القيمة المحددة على الوجه المتقدم . الثمن هو ما يظهر فى السوق وفقا لظروف العرض والطلب ، وهو يتجه إلى القيمة الحقيقية كما تحددها نظرية العمل .

وقد طبق ريكاردو نظريته فى القيمة على سلعة العمل ذاتها . فالعمل سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل اللازمة لإنتاجها ، أى بالحد الأدنى لمستوى المعيشة الذى يكفل استمرار عدد العمال دون زيادة أو نقصان (مستوى الكفاف) ، وعلى ذلك فالأجور تتحدد بهذا الحد الأدنى لمستوى المعيشة . وإذا كانت الأجور الجارية تختلف أحيانًا عن هذا الأجر الطبيعى ، فإن هناك اتجاها عاما للأجور للاستقرار عند هذا المستوى . ونجد هنا قبول ريكاردو الضمنى لأفكار مالتس فى أن زيادة الأجور عن الحد الأدنى قد

تؤدى إلى زيادة السكان ، وبذلك تعود الأجور من جديد إلى الانخفاض والاستقرار عند مستوى الكفاف . ومع ذلك ، فإن تطبيق نظرية القيمة على سلعة العمل ذاتها قد أدى إلى خلق مشكلة جديدة تحتاج إلى حل ، وهى ضرورة المساواة بين العمل وناتج العمل (قيمة السلعة) . وبعبارة أخرى ضرورة أن تكون قيمة السلعة مقدرة بمقابل العمل (الأجور) ، دون أن تتضمن أى فائض للمنظم (ربح) . وقد أدى ذلك بـ « ماركس » إلى وضع نظريته فى الاستغلال ، على ما سنرى فيما بعد .

أما ريكاردو فقد تردد كثيرًا فى إعطاء حل لهذه المشكلة فلم يذهب إلى قبول الاستغلال كما فعل ماركس ، وأراد أن يتجنب ما ذهب إليه آدم سميث من اعتبار رأس المال عنصرًا منتجا ومستقلا عن العمل ، ولكنه اضطر أخيرًا إلى قبول وجهة نظر آدم سميث ضمنا فى الأخذ بنظرية نفقة الإنتاج ، ثم اعترف بذلك صراحة (سنة ١٨٢٠) .

٤٩ ـ وقد اعتقد ريكاردو فيما يتعلق بنظرية التوزيع أنه يمكن فصلها عن نظرية القيمة ، إذ إنها تتعلق بكيفية الناتج فى المجتمع . وقد رأينا كيف أن الأجور تتحدد عند المستوى اللازم لحفظ الحياة للعمال . وأما فيما يتعلق بالأرباح ، فإنه لم يعط تفسيرًا معقولا لها . وتعتبر مساهمة ريكاردو فى نظرية التوزيع هامة على وجه الخصوص فى نظرته إلى الريع . وقد استبعد الريع كأحد عناصر تكوين القيمة ، فالريع نتيجة للثمن وليس سببا له . فالريع عند ريكاردو قد أخذ معنى فرقيا ، فهو يعود إلى اختلاف خصوبة الأرض وضرورة تغطية ثمن الإنتاج فى أقل الأراضى خصوبة ، وبذلك تحصل الأراضى الأكثر خصوبة على دخل ـ هو الريع ـ يمثل الفرق بين خصوبة هذه الأرض وخصوبة الأرض الأقل خصوبة (الحدية) . وعلى ذلك فأصحاب الأراضى الأكثر خصوبة يحصلون على ذلك الريع الفرقى ، وبذلك فإن الريع لا يدخل فى تحديد القيمة التى تتحد د بقيمة العمل المبذول فى أقل الأراضى خصوبة ، وإنما هو على العكس نتيجة لهذه القيمة وتحصل عليه الأراضى الأكثر خصوبة . ولا يدخل الريع المطلق فى تكوين القيمة ، فالقيمة تحدد بالعمل المبذول فيها . والمقصود هنا هو العمل المبذول فى أقل الأراضى خصوبة ، وهو أيضا الأساس فى فكرة قانون تناقص الغلة . وقد كان تحليل ريكاردو لنظرية الريع أكثر توفيقًا من نظرته إلى الربح ، وفتح بها آفاقًا جديدة للتحليل الاقتصادى حيث أعطى أساسًا للدراسات الحدية .

٥٠ ـ وإذا كان ريكاردو قد تناول نظرية القيمة بالتحليل ، فإنه شأن غيره من

الاقتصاديين ، كان يشير إلى الأسعار النسبية بين السلع . أما المستوى العام للأسعار ـ أو قيمة النقود ـ فإنه يخضع لاعتبارت مختلفة . وقد أخذ ريكاردو فيما يتعلق بتفسير المستوى العام للأسعار بنظرية كمية النقود . وهى النظرية التى كانت سائدة بشكل عام فى الفكر الاقتصادى ، والتى يمكن إرجاعها إلى القرن السادس عشر حين عرفت أوروبا ارتفاعًا ملحوظًا فى الأسعار نتيجة تدفق الذهب والفضة من أراضى المستعمرات فى العالم الجديد . وأشار جان بودان Jean Bodin فى ذلك الوقت إلى أن انخفاض قيمة النقود إنما يعود إلى زيادة تدفق المعدن النفيس من أمريكا . ومنذ ذلك الوقت ، استقر بشكل عام الربط بين القيمة وبين كمية النقود المتداولة ؛ فزيادة كمية النقود تؤدى إلى ارتفاع الأسعار أو انخفاض قيمة النقود . وهذا هو التصور العام لنظرية كمية النقود .

ولم يخرج ريكاردو عن هذا التصور . فعنده أن قيمة النقود تتوقف على الكمية المعروضة منها . وقد ربط ريكاردو بين هذا التصور ونصائحه للسياسة النقدية . فقد ثار فى وقت ريكاردو جدل بصدد إصدار أوراق البنكنوت ، ومدى الحرية التى يمكن أن تتمتع بها البنوك فى إصدار أوراق البنكنوت . فذهب رأى دافع عنه ريكاردو بأن أى إصدار لأوراق البنكنوت لابد وأن يكون مغطى بالكامل بالمعدن النفيس ؛ لأنه كان يرى أن النقود الحقيقية هى المعدن النفيس من ذهب أو فضة ، وأن أوراق البنكنوت ليست سوى ممثلٍ عنها . وقد عرف هذا باسم مدرسة التداول The Currency School .

وقام فى مقابل ذلك رأى آخر تزعمه فى ذلك الوقت توك Took ، اعترف فيه بالطبيعة النقدية لأوراق البنكنوت ، وبالتالى فإنه لم ير ضرورة لأن يستند إصدار البنكنوت إلى توافر غطاء كامل من المعدن النفيس . وهو ما عرف باسم مدرسة البنوك Banking School .

وربما كان وراء هذا الخلاف تخوف ريكاردو من ترك الحرية لإصدار أوراق البنكنوت دون قيد من غطاء من المعدن النفيس مما يمكن أن يترتب عليه من ارتفاع فى الأسعار إذا أسرفت السلطات النقدية فى الإصدار النقدى . وقد تأثر المشرع البريطانى بأفكار ريكاردو ، فصدر قانون Peel Act سنة ١٨٤٤ معطيًا بنك إنجلترا وحده حق إصدار أوراق البنكنوت بشرط توافر غطاء ذهبى كامل باستثناء مبلغ محدد ١٨,٥ مليون جنيه تغطى بأذونات خزانة على الحكومة البريطانية (وهو ما يمثل المبلغ غير المغطى بالفعل عند إصدار هذا القانون) .

٥١ ـ **النفقات النسبية ونظرية التجارة الخارجية** : ربما تكون إسهامات ريكاردو فى صدد التجارة الخارجية هى أهم الإسهامات الباقية لريكاردو فى النظرية الاقتصادية المعاصرة .

فعندما تعرض آدم سميث لنظرية التجارة الخارجية ، لم يجد فرقا بينها وبين التجارة الداخلية . فالتخصص فى إنتاج سلعة ما فى مكان معين يتوقف على النفقات المطلقة . فمنطقة معينة ـ داخل الدولة أو خارجها ـ تتخصص فى إنتاج سلعة ، إذا كانت تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل من غيرها . وعلى ذلك ، فإن النفقات المطلقة أو المزايا المطلقة هى التى تحكم التخصص الدولى ، كما هو الشأن فى التخصص المحلى . وقد كان سميث كما رأينا من أنصار حرية التجارة ، حيث إنها تساعد على اتساع السوق ، وبالتالى زيادة القدرة على تقسيم العمل وزيادته الإنتاجية . فحرية التجارة عند آدم سميث هى امتداد لفكرة أهمية الأسواق وما يترتب عليها من زيادة فى الإنتاجية .

ولكن ريكاردو رأى أن التجارة الخارجية تختلف جذريًّا عن التجارة الداخلية ، وأن هناك مصلحة فى قيام التجارة بين بلدين دون حاجة إلى اختلاف فى النفقات المطلقة . ويكفى فى هذا الصدد أن يوجد اختلاف نسبى بين التكاليف فى البلدين حتى تحقق التجارة نفعًا لكل منهما . وقد تجد دولة أنها تتمتع بمزايا مطلقة فى إنتاج أكثر من سلعة ، ولكنها تحقق فائدة ـ برغم ذلك ـ من دخولها فى التجارة مع دولة أقل منها كفاءة فى إنتاج هذه السلع . ويكفى لذلك أن يكون هناك اختلاف فى المزايا النسبية ؛ فالعبرة بالمزايا النسبية وليس بالمزايا المطلقة .

ولبيان ذلك ، فعلينا أن نستعيد فروض ريكاردو التى يبنى عليها نظريته . بدأ ريكاردو بالإشارة إلى أن الغلاقات بين الدول تختلف عن العلاقات الداخلية . ذلك أن عناصر الإنتاج لا تنتقل ، أو لا تنتقل بنفس السهولة بين الدول ، كما تنتقل داخل الدولة الواحدة . وعلى العكس ، فإن السلع تتبادل بحرية كاملة داخل حدود الدولة لواحدة . وفى ظل هذه الأوضاع ، فإنه يكفى لقيام التجارة الدولية تمتع الدول بمزايا نسبية و إن لم يتوافر لها أى ميزة مطلقة .

ولشرح ما تقدم افترض ريكاردو دولتين ؛ إنجلترا والبرتغال ، وأن كلا منهما ينتج سلعتين ، هما النبيذ والمنسوجات . وافترض أنه برغم أن إحدى هاتين الدولتين

(البرتغال) تتمتع بمزايا مطلقة فى إنتاج السلعتين ، فإنها تتمتع بمزايا نسبية أكبر فى إنتاج إحدى السلعتين . وعلى العكس ، فإن الدولة الأخرى (إنجلترا) برغم أنها أقل كفاءة بشكل مطلق فى إنتاج السلعتين ، إلا أنها أقل سوءًا فى إنتاج إحدى السلعتين ، وبالتالى فإنها تتمتع بوضع نسبى أفضل فى إنتاج هذه السلعة . وقد أوضح ريكاردو أن مصلحة الدولتين فى الوقت نفسه أن يتخصص كل منهما فى إنتاج السلعة التى تتمتع فيها بميزة نسبية ، وأن التبادل يحقق لهما معا وضعا أفضل .

ولتوضيح ذلك ، نأخذ مثالا عدديا ؛ فنفترض أن عدد الساعات اللازمة لإنتاج كمية محددة من كل من السلعتين هو على النحو الآتى فى كل من البلدين :

	النبيذ	المنسوجات
البرتغال	٨٠ ساعة عمل	٩٠ ساعة عمل
إنجلترا	١٢٠ ساعة عمل	١٠٠ ساعة عمل

من الواضح فى هذا المثال أن النفقة المطلقة للإنتاج فى البرتغال أقل من النفقة المطلقة للإنتاج فى إنجلترا من كلتا السلعتين . فإنتاج النبيذ (طن مثلا) يحتاج إلى ٨٠ ساعة عمل فى البرتغال مقابل ١٢٠ ساعة عمل فى إنجلترا . وبالمثل فإن إنتاج المنسوجات فى البرتغال يحتاج إلى ٩٠ ساعة عمل مقابل ١٠٠ ساعة عمل فى إنجلترا . ولذلك فإن التكاليف أو النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين أقل فى البرتغال منها فى إنجلترا . ولكن النفقات أوالتكاليف النسبية تختلف فى البلدين . فإذا كانت قيمة كل سلعة تتحدد وفقا لما بذل فيها من عمل ـ وهى نظرية ريكاردو ـ فإن معدل أو نسبة التبادل بين السلعتين فى البرتغال يختلف عن معدل أو نسبة التبادل بين السلعتين فى إنجلترا ، وذلك قبل قيام أية تجارة بين البلدين . وتقاس الميزة النسبية بين البلدين باختلاف معدلات التبادل فى كل منهما . ومن المثال السابق ، يمكن القول إنه فى غياب التجارة بين البلدين ـ يتحدد معدل التبادل بين السلعتين فى كل من البلدين على النحو الآتى :

البرتغال	١٠٠ وحدة نبيذ	تعادل	٨٨ وحدة منسوجات
إنجلترا	١٠٠ وحدة نبيذ	تعادل	١٢٠ وحدة منسوجات

وعلى ذلك فإن الأسعار فى البلدين للنبيذ مقابل المنسوجات هى على التوالى :

١ : ٠,٨٨ ١ : ١,٢

ومن الواضح من هذا المثال ، أنه برغم تفوق البرتغال على إنجلترا فى النفقات والمزايا المطلقة لكل من السلعتين ، إلا أنها تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج النبيذ ، وأن لها مصلحة فى التخصص والتبادل الدولى إذا تخصصت فى إنتاج النبيذ وحصلت على المنسوجات من إنجلترا بأى سعر يوفر لها أكثر من ٨٨ وحدة منسوجات مقابل ١٠٠ وحدة نبيذ .

وبالمثل ، فإن إنجلترا برغم تخلفها المطلق فى النفقات أو المزايا المطلقة فى إنتاج كل من السلعتين ، إلا أن تخلفها أقل نسبيًا فى إنتاج المنسوجات . وبالتالى فإن لها مصلحة فى التخصص فى إنتاج المنسوجات والحصول على النبيذ من البرتغال بأى سعر يوفر لها الحصول على أكثر من ١٠٠ وحدة نبيذ مقابل ١٢٠ وحدة منسوجات . وهكذا نجد أن هناك مصلحة لكل من الدولتين فى قيام التجارة الدولية وتخصص كل منهما فى السلعة التى يتمتع بها بميزة نسبية ، وأن كل تبادل بينهما بأسعار تتراوح بين السعرين السائدين فى البلدين يحقق لهما مصلحة إضافية .

وبهذا الشكل ، أوضح ريكاردو أن قيام التجارة الدولية منوط باختلاف المزايا النسبية ، وليس فقط باختلاف المزايا المطلقة . ولم يزل أساس التجارة الدولية فى النظرية الاقتصادية المعاصرة قائمًا على فكرة اختلاف المزايا النسبية . ولعله من المفيد الإشارة إلى أن فكرة المزايا النسبية تجاوز ـ فى أهميتها النظرية ـ نطاق التجارة الخارجية ، فهى تضع قاعدة أو مبدأ عاما فى استخدام الموارد .

٥٢ ـ **نظرية التطور** : طبق ريكاردو أفكاره فى القيمة والتوزيع على تحليل تطور الاقتصاد الرأسمالى ، وأدى به ذلك إلى تقديم نظرية ديناميكية للنظام الاجتماعى . وقد كان لتحليل ريكاردو تأثير كبير على الفكر الاقتصادى اللاحق .

وقد وجدت بذور نظرية التطور عند آدم سميث التى أشار فيها إلى أنه فى المدة الطويلة يتجه الربح إلى الانخفاض مع التقدم الاقتصادى . فزيادة رأس المال والمنافسة بين المنتجين تؤدى إلى تخفيض الربح فى المدة الطويلة .

ولم يقبل ريكاردو هذا التفسير بصفة مطلقة ، وإنما أراد أن يبين تحت أية شروط يتجه معدل الربح نحو الانخفاض فى المدة الطويلة . فقيمة السلعة كما رأينا تتحدد بقيمة العمل المبذول فيها . وبالنسبة للحاصلات الزراعية والحبوب تتحدد قيمتها وفقا لظروف الإنتاج فى الأرض الأقل خصوبة ، وقيمة السلع الصناعية تتحدد أيضا وفقا

لكمية العمل المبذول فيها . ويتم توزيع قيمة الناتج بين الأجور والأرباح حسب معدل الأرباح السائد ، فتكون الأرباح مرتفعة أو منخفضة حسب النسبة التى تدفع للأجور . ونظرًا لأن الأجور تتحدد عند مستوى الكفاف ، فإن معدل الأجور يتوقف بصفة عامة على مستوى أسعار المواد الغذائية وبخاصة الحبوب . ومع التوسع وزيادة السكان ، فلابد أن ترتفع أثمان الحبوب نتيجة لزيادة العمل اللازم فى ظروف الأرض الأقل خصوبة . ويؤدى ذلك إلى ارتفاع الأجور للعمال الصناعيين ، وبالتالى تميل الأرباح إلى الانخفاض . وعلى ذلك فهناك اتجاه لانخفاض معدل الربح بسبب الارتفاع فى أثمان المواد الغذائية كنتيجة لاستغلال الأراضى الأقل خصوبة .

ونلاحظ هنا بداية بزوغ النظرة التشاؤمية فى الاقتصاد ؛ ذلك أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض فى المدة الطويلة ، وبالتالى يتناقص معدل تراكم رأس المال ومن ثم التقدم الاقتصادى . فمآل النظام الرأسمالى هو الاتجاه نحو الركود .

وكذلك نجد أن فكرة اليد الخفية التى نادى بها سميث قد توارت ، ولم يعد الانسجام بين المصالح هو الأساس . بل إن ثمة تعارضًا بين المصلحة العامة ومصالح أصحاب الأراضى الذين يحرصون على زيادة الريع الذى يحصلون عليه نتيجة استخدام أراض أقل جودة ، مما يؤدى إلى انخفاض معدل الربح والانتقال إلى مرحلة الركود . ومن الواضح أن هذه النتائج تعتمد على صحة قانون تناقص الغلة . ويعتبر هذا التحليل هو الأساس الفكرى للاتجاهات الاشتراكية التى تحارب نظام الملكية وبخاصة الملكية العقارية والريع بصفة خاصة . وقد ساعد ذلك بالفعل الاشتراكيين على مهاجمة نظام الملكية لما يؤدى إليه من الإضرار بمعدل التقدم .

ولا توجد عند ريكاردو أية إشارات خاصة بالأزمات الاقتصادية . وقد ثار جدل بين ريكاردو ومالتس حول هذا الأمر . فعند ريكاردو ، النظام الاقتصادى ـ برغم بعض الأسباب العرضية التى تؤدى إلى الإخلال بالتوازن ـ به من القوة ما يدفعه إلى التوازن من جديد ، وهذا ما صاغه فيما بعد صياغة محكمة الاقتصادى الفرنسى جان باتست ساى . ويمثل هذا القانون الأساس النظرى لمعظم التقليديين حول قدرة النظام الاقتصادى على تحقيق التوازن . ووفقًا لهذا القانون فإن الإنتاج (العرض) يخلق الطلب المقابل له عن طريق توزيع دخول معادلة لحجم الإنتاج . ولذلك لا يثور ـ وفقا لهذا التحليل ـ ظهور حالات من الفائض فى الإنتاج لاتجد مشتريا . ولا يمنع هذا التوازن

العام بين العرض الكلى والطلب الكلى من ظهور اختلالات جزئية فى بعض الأسواق ، ولكنها تتعادل فيما بينها . وسوف نتعرض لهذا الأمر بتفصيل أكبر عند مناقشة أفكار الاقتصادى البريطانى اللورد كينز فى الفصل السادس .

مالتس Thomas Robert Malthus (١٧٦٦ - ١٨٣٦) :

٥٣ - يعتبر القس الإنجليزى روبرت مالتس أحد أعمدة الفكر الاقتصادى التقليدى من ناحية ، ولكنه أيضًا من أوائل من وجهوا النقد إلى هذا الفكر . ولذلك فلا عجب أن نجد أن بعض معارضى المدرسة التقليدية مثل كينز يستندون فى بعض آرائهم إلى الأفكار التى نادى بها مالتس من قبل .

وترجع شهرة مالتس فى الفكر الاقتصادى إلى نظريته فى السكان . فقد نشر فى ١٧٩٨ مقالة فى مبدأ السكان ، وأثرها على تقدم المجتمع ، ثم أعاد نشر هذا المؤلف بعد عديد من التعديلات فى ١٨٠٣ (An Essay on the Principle of Population) . ولعل شهرة مالتس ترجع إلى حد بعيد إلى الأفكار التى أوردها فى هذا الكتاب .

ولكن مالتس نشر أيضا فى ١٨٢٠ مؤلفا فى « أصول الاقتصاد السياسى » ، وعدة مقالات أخرى فى موضوعات متفرقة من الاقتصاد . وللأسف فإن هذه الدراسات لم تلق عناية الباحثين حتى وجه لورد كينز النظر إليها .

٥٤ - **نظرية السكان عند مالتس** : تبلورت أفكار مالتس فى السكان نتيجة للمناقشات التى كانت تدور بينه وبين والده حول هذا الموضوع . فقد كان والده من المتأثرين بالفيلسوف جودوين وآرائه المتفائلة عن الطبيعة البشرية . فعند جودين أن البؤس الذى عليه الناس إنما يرجع إلى النظم الاجتماعية الفاسدة السائدة ، أما الطبيعة عنده فهى خيرة . أما مالتس فقد رأى العكس ، فليست النظم هى المسئولة عن البؤس والظلم ، وإنما تقع المسئولية على الطبيعة ذاتها . فقد لاحظ مالتس تزايد كل من السكان والموارد الغذائية مع مرور الزمن ، ولكنهما لا يتزايدان بنفس المعدل . ويؤدى هذا الاختلال فى معدل الزيادة إلى ظهور المظالم الاجتماعية .

فالأفراد - بتأثير الغرائز الجنسية وغريزة حفظ النوع - يتزايدون بمعدل كبير جدًّا ، فى حين أن الزيادة فى الإنتاج الغذائى تخضع لقيود طبيعية وبالتالى تكون أقل بكثير من هذه الزيادة فى السكان . ولإبراز فكرته ، عمد مالتس إلى تشبيه زيادة السكان بمتوالية هندسية فى حين أن زيادة المواد الغذائية تكون فى شكل متوالية عددية . وأشار مالتس

إلى أن السكان قادرون على المضاعفة مرة كل ٢٥ سنة إذا لم تقم عقبات تحول دون ذلك . أما الإنتاج الزراعى فإنه لا يستطيع مواكبة هذه الزيادة .

ويؤدى الاختلال بين الزيادة فى السكان والزيادة فى المواد الغذائية إلى ضرورة تدخل عوامل خارجية من شأنها إعادة التوازن بين نمو السكان ونمو المواد الغذائية . وقد بين مالتس فى أول الأمر أن هذه العوامل تتكون مما أسماه بالموانع الإيجابية (Positive checks) مثل الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض . فهذه العوامل إنما تتدخل فى الواقع لإعادة التوازن بين السكان وبين الموارد . ومن هذه الزاوية فإننا لا نستطيع أن ندين الحروب والمجاعات ، طالما أنها عوامل طبيعية وضرورية لإعادة التوازن بين السكان وبين الموارد وبخاصة الغذائية .

وهذا هو السبب فى أن كثيرًا من المفكرين اللاحقين وصفوا مالتس بأنه رجعى يبرر المظالم الاجتماعية والأوضاع الفاسدة . لكن مالتس أضاف ـ فى الطبعة الثانية من كتابه ـ إلى هذه الموانع الإيجابية ما أسماه بالموانع الأخلاقية (Preventive checks, Moral restraint) مثل الزواج المتأخر مع العفة . ولم يؤيد مالتس إطلاقًا استخدام وسائل تنظيم النسل أو الوقائية نظرًا لارتباطه بالكنيسة . فعند مالتس يتزايد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة المواد الغذائية ، ولا يتحقق التوازن إلا عن طريق الموانع الإيجابية أو الموانع الأخلاقية .

ونلاحظ أن الآراء التى نادى بها مالتس فيما يتعلق بزيادة السكان أو زيادة الإنتاج من المواد الغذائية لم ترتبط بدراسة تطبيقية وإحصائية ، وإنما بنيت على الملاحظة البسيطة . ولاشك فى أن ذلك يضعف كثيرًا من آرائه . فقد تبين أن العالم عرف فيما بعد زيادة ضخمة فى الإنتاج سمحت باستيعاب زيادات كبيرة فى السكان مع تحسين فى ظروف معيشتهم . وقد كانت تجربة الإنتاج فى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل على عدم صدق تنبؤات مالتس . ويبدو أن مالتس كان متأثرًا بالجو الفكرى السائد ـ وقد أخذ بقانون تناقص الغلة ـ فلم يتصور مدى التقدم الفنى الممكن فى الإنتاج الزراعى وفى الإنتاج بصفة عامة . وهذا هو ما جعل تنبؤات مالتس غير صحيحة بالنسبة لأوروبا وأمريكا .

ومع ذلك ، فينبغى أن نلاحظ أن دول العالم الثالث حاليا تواجه نوعا من المشاكل التى تعرض لها مالتس ، حيث يزيد السكان بنسبة كبيرة فى حين أن الإنتاج لا يزيد

دائمًا بالقدر الكافى . ولذلك ، فإنه إذا كانت تنبؤات مالتس قد فشلت فى تفسير الأوضاع فى الدول الصناعية المتقدمة ، فإنها تعتبر الآن تقريبًا معقولاً لأحوال كثير من الدول النامية .

٥٥ ـ **نظرية الطلب الفعلى عند مالتس** : ذكرنا فيما سبق أن أفكار مالتس الاقتصادية لا تقتصر على ما أورده بصدد السكان ، وأن ما تناوله فى « أصول الاقتصاد السياسى » لا يقل أهمية . يمكن أن نقول إن التقليديين بصفة عامة قد أخذوا بما عرف بعد ذلك باسم قانون المنافذ (La loi des Debouchés) الذى ينسب إلى الاقتصادى الفرنسى جان باتست ساى . ومقتضى هذا القانون أن العرض يخلق الطلب المقابل له والمساوى له . فعرض السلع ـ وهو محصلة الإنتاج ـ يعنى توزيع دخول على عناصر الإنتاج بنفس القيمة . وهذه الدخول تتحول إلى طلب على السلع المنتجة . ومن ثم فإنه لا يتصور أن يكون العرض أكبر من الطلب . وكل ما يمكن أن يحدث هو احتمال نوع من الاختلال الجزئى فى سوق سلعة معينة يقابله اختلال عكسى فى سلعة أو أكثر ، ولكن الاختلال لا يمكن أن يكون عامًا وشاملاً بوجود فائض مطلق فى العرض . ومن هنا نستطيع أن نفهم منطق ريكاردو فى أن الاقتصاد السياسى يحاول أن يهتم بمسألة التوزيع فقط ، أما حجم الإنتاج فهو لا يثير أية مشكلة ، ذلك أن الإنتاج يستقر دائمًا عند مستوى التشغيل الشامل لأنه من غير المتصور أن يزيد العرض الإجمالى على الطلب الإجمالى ، وهكذا فإنه لا يوجد أى مبرر لتوقف الإنتاج قبل مستوى التشغيل الشامل .

وقد ظلت هذه الفكرة ـ قانون ساى ـ أحد الأسس التى تقوم عليها الأفكار التقليدية حتى اهتزت تمامًا مع أفكار كينز . فقد نازع مالتس قبل كينز فى صحة هذا القانون ، وبذلك كان من أوائل من أعطوا سندًا نظريًا للأزمات الاقتصادية . فقد لاحظ مالتس أنه ليس من الضرورى أن يكون الطلب الإجمالى مساويا للعرض الإجمالى ، إذا كان هناك نقص فى الاستهلاك وزيادة فى الادخار لم يعوضها طلب على السلع الاستثمارية . ففى هذه الحالة من المتصور أن يكون الطلب الإجمالى أقل من العرض الإجمالى ، وهذا ما يؤدى إلى قيام ظاهرة البطالة . ولذلك فلم يقبل مالتس بصحة قانون المنافذ بشكل مطلق .

وقد دعم مالتس بهذا التحليل الدفاع عن طبقة ملاك الأراضى ؛ فهذه الطبقة تتجه بطبيعتها إلى الاستهلاك ، وبذلك تساعد على زيادة الطلب الفعلى ، وتحول دون نقص

الطلب الإجمالى ووقوع الأزمات الاقتصادية والركود . وهكذا برر مالتس وجود طبقة الملاك بحجة اقتصادية مستمدة من ضرورة الإبقاء على مستوى النشاط الاقتصادى مرتفعًا . فإذا كان أصحاب الأراضي من الطبقات المستهلكة بطبيعتها ، فإنها تقدم خدمة للاقتصاد القومى بحفظ مستوى الطلب الفعلى عند مستويات مرتفعة . وقد ترتب على ذلك أن حظى مالتس بأكبر قدر من الهجوم من ماركس وأتباعه ، وقد استدعى ذلك اعتباره ـ فى نظر الماركسيين ـ اقتصاديًا رجعيًا . وبطبيعة الأحوال فإن مالتس لم يعرض أفكاره فى إمكان قصور الطلب الإجمالى ومعارضة قانون ساى للمنافذ بالوضوح الكافى بما يسمح لنا بالقول بأن كينز كان مجرد مردد لأفكاره ؛ فقد كانت هذه الأفكار ضائعة فى سجل المحاورات بينه وبين ريكاردو حول هذا الموضوع . ويعتبر كينز فى الحقيقة هو صاحب نظرية الطلب الفعلى ومعارضة قانون ساى . ويعود إليه ـ أى كينز ـ فضل صياغة هذه الأفكار بشكل واضح وإحياء دور مالتس فيها .

الفصل الرابع
معارضة النظام الرأسمالى

٥٦ ـ استقر النظام الرأسمالى وثبتت أقدامه مع الثورة الصناعية . وما لبث هذا النظام أن وجد تأصيلا نظريًّا مع أعمال ساى J. B.Say وريكاردو ومالتس بعد أن قدم لهم آدم سميث .

وفى خلال الثلاثين عاما الأولى من القرن التاسع عشر ، ظهرت تغييرات اقتصادية هامة أدت إلى انتصار مبدأ الحرية الاقتصادية فى كل مكان فى أوروبا . فألغى نظام الطوائف فى فرنسا اعتبارًا من سنة ١٧٩١ ، كما فشلت محاولات بعض الصناعات للقيام تحت الحماية فى ظل الإمبراطورية الأولى فى فرنسا . وفى إنجلترا ألغى آخر بقايا الطوائف سنة ١٨١٤ . وأزيلت العوائق أمام الحرية الاقتصادية فى كل مكان . وقد ترتب على هذه الأوضاع قيام ظاهرتين جديدتين ؛ هما ظهور طبقة العمال من ناحية وتعدد الأزمات الاقتصادية من ناحية أخرى ، وما ترتب عليها من بؤس للعمال . ولهذه الأسباب ، فقد قام تيار فكرى قوى لمعارضة ونقد النظام الرأسمالى . واشترك جميع المعارضين فى رفض فكرة الانسجام التلقائى بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة ، كما يدعى النظام الرأسمالى .

ونظرًا لأن أخطر وأهم صور معارضة النظام الرأسمالى قد جاءت مع الماركسية فقد يكون من المناسب أن نتناولها بشىء من التفصيل . على أنه سيكون من المفيد أن نبدأ بالإشارة إلى عدد من المفكرين المعارضين للرأسمالية من غير الماركسيين ، وذلك قبل أن نتعرض للفكر الماركسى الذى يمثل جوهر الفكر المناهض للرأسمالية .

المبحث الأول ـ ما قبـل المـاركسـية

تمهيـــد :

٥٧ ـ نتناول فيها بعد بعض الآراء الاقتصادية التى شككت فى الفكرالتقليدى وفى المبادئ التى قامت عليها الرأسمالية ، سواء من حيث الحرية الاقتصادية أو من حيث دور الفرد وباعث الربح . وقد مهدت هذه الأفكار لنشأة الفكر الماركسى . وقد أطلق عليهم ماركس اسم الاشتراكيين الخياليين بالمقابلة إلى « الاشتراكية العلمية » التى رأى أن الماركسية تمثلها . ومع ذلك فسوف نرى أن عددًا من هؤلاء المفكرين قد رأى الاحتفاظ بفكرة الملكية مع إعادة النظر فى أسلوب التوزيع .

سيسمونـدى Sismondi

٥٨ ـ وقد بدأ داعية متحمسًا لأفكار التقليديين فى الحرية الاقتصادية ، ولكنه ما لبث أن عارض الكثير من أفكارهم . وهو لا يبنى معارضته على أساس رفض المبادئ التى تضمنتها النظرية التقليدية بقدر ماكانت معارضته مبنية على أساس ضرورة تغيير المنهج الواجب الاتباع فى دراسة الاقتصاد ، وإعادة النظر فى موضوع علم الاقتصاد ، وأخيرًا التشكيك فى النتائج العملية المستخلصة من تلك النظرية . فأسلوب الدراسة المجرد والمنهج المنطقى لا يلائم الاقتصاد الذى هو علم أخلاقى يرتكز على الملاحظة ودراسة التاريخ . كذلك فإن سيسموندى يرى أن موضوع الدراسة ليس الثروة وإنما الإنسان . ودون التعرض لأفكار سيسموندى ، فقد كان من أوائل من أثاروا الشك حول فكرة الانسجام بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة . كما كان من أنصار تدخل الدولة ، وإن ظل معارضا لكثير من الأفكار الاشتراكية .

ســان سيمــون وأتباعــه

٥٩ ـ تستند أهمية سان سيمون St. Simon فى الفكر الاقتصادى إلى نشاطه وأعمال أتباعه أكثر مما تستند إلى أفكاره النظرية الخاصة . ولعل أهم ما أشار به سان سيمون هو اهتمامه بتحديد خصائص المجتمع الصناعى وما ارتبط به من أهمية الإدارة الاقتصادية

بالمقارنة إلى الإدارة السياسية . فأهم ما يميز العصر هو هذا الطابع الصناعى [1] ، والذى لن يلبث أن ينعكس على دور الدولة وطبيعتها بحيث ستكون إداراتها أشبه بإدارة مصنع كبير الهدف منه زيادة الرفاهية . ومن هنا فإن سان سيمون يرسم للدولة دورًا هامًّا فى إدارة الحياة الاقتصادية غفل عنه أنصار الحرية الاقتصادية . ومع ذلك ، فإنه من الصعب اعتبار سان سيمون اشتراكيا ، حيث لم يدع إلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

ومع ذلك ، فإن أهم الأفكار السان سيمونية إنما ترجع فى الواقع إلى أتباع سان سيمون ، وعلى وجه الخصوص إنفنتان Enfantin وبازار Bazard وغيرهما من السان سيمونيين الذين يتجاوز فكرهم فى الواقع آراء سان سيمون الشخصية .

ويتلخص مذهب السان سيمونيين فى نقد الملكية الخاصة، مع التمييز فى دخل الملكية بين العاملين Travailleurs والعاطلين والطفيليين Oisifs . وبرغم أن السان سيمونيين انتقدوا دخل الملكية بصفة عامة لأنه ينطوى على الحصول على دخل دون عمل [2] ، فإنهم يرون مع ذلك أن دخل المنظم فى المشروعات هو دخل مبرر لأنه مقابل عمل منتج وهو التنظيم وتحمل المخاطر . كذلك هاجم السان سيمونيون مبدأ الإرث لأنه يؤدى إلى نقل الثروة بحسب صدفة الميلاد ، وليس هناك ما يضمن أن يكون الوارث أكفأ من غيره فى استخدام هذه الأموال الموروثة . وللخروج من هذه الفوضى الاقتصادية ، فقد اقترح السان سيمونيون أن تصبح الدولة الوارث الوحيد ؛ وهو اتجاه

---

(١) من المقتطفات الشهيرة لسان سيمون والتى تبين أهمية الإدارة الاقتصادية بالمقارنة إلى الإدارة السياسية فى حياة الشعوب مع المجتمع الصناعى ما يأتى :

« إذا افترضنا أن فرنسا فقدت فجأة أفضل خمسين مشتغلا بالطبيعة ، وأفضل خمسين كيمياويا وأفضل خمسين من رجال البنوك . . إلخ . (ويستمر فى سرد أهم المهن الصناعية) ، فماذا يحدث لفرنسا ؟ إنها ستصبح جسدًا بلا روح وتنخفض مكانتها بين الأمم » .

ثم تساءل عما يحدث لو احتفظت فرنسا بهؤلاء العلماء وأصحاب النبوغ فى الفن والأدب ، وفقدت فرنسا بدلا من ذلك حكامها (وهنا عدّد سان سيمون كل أسماء العائلة المالكة) وفقدت أيضًا كبار رجال البلاط والوزراء وقادة الجيش وكبار رجال الدين والمحافظين والملاك ، فماذا يحدث لفرنسا ؟ لاشك فى أن فقد هؤلاء سيسبب ألما شديدًا للفرنسيين ، ومع ذلك فإن فقد ثلاثين ألفا من هؤلاء لن يسبب إلا الحزن العاطفى لأنهم أفراد طيبون ، ولكن فرنسا لن تخسر شيئًا كدولة » .

(٢) وإن كان سان سيمون نفسه يرى أن صاحب رأس المال يستحق دخلاً شخصيًّا مقابل مساهمته فى الإنتاج .

صاحب عددًا من الأحزاب السياسية الفرنسية (الراديكاليين) الذين مع اعترافهم بالملكية الخاصة فإنهم دعوا إلى إلغاء حـق الإرث .

التعـاونيـون :

٦٠ ـ يطلق اسم التعاونيين عادة على المفكرين الذين يعتقدون أن التعاون والمشاركة الحرة Free Association بين الأفراد كفيلان بإعطاء الحلول السليمة للمشكلات الاجتماعية بشرط أن يتوافر فى تنظيمها بعض الشروط الخاصة . ويختلف هؤلاء عن غيرهم من الاشتراكيين فى أنهم لا يرون ضرورة التأميم لعلاج مساوئ النظام الرأسمالى . فالتعاونيون يبدءون من نزعة فردية ويرون أن الفرد قادر على إعطاء حلول أفضل إذا لم يضع فى خضم المجموع ، وأن مجموعات صغيرة من الأفراد تتجمع على أساس اختيارى حر يمكن أن تحقق هذا الغرض على أحسن ما يكون .

ومع ذلك ، يختلف التعاونيون عن أنصار الحرية الاقتصادية فى أنهم يرون ضرورة خلق مجتمع جديد قادر على تحقيق ازدهار الفرد وإطلاق طاقاته . ويرون أن النظام القائم (النظام الرأسمالى) والذى يدعى الحرية الاقتصادية والفردية يؤدى فى الواقع إلى القضاء على الفردية وطمسها باستثناء عدد من المحظوظين من الرأسماليين . ولذلك ، فإن الواجب الأول هو خلق هذا المجتمع الجديد وتهيئة الجو الملائم لازدهار الإنسان ونموه . وهذا المجتمع الجديد ليس مجتمعا مفتعلا ، وإنما على العكس هو مجتمع طبيعى يتفق مع الطبيعة البشرية . بل إنهم يرون أن المجتمع الحالى إنما هو مجتمع غير طبيعى ومفتعل . ولذلك فهم يدعون إلى اكتشاف هذا المجتمع الطبيعى وليس إلى خلقه . وهنا نلمس بقايا مدرسة الطبيعيين فى الاعتقاد فى وجود النظام الطبيعى .

ويهاجم التعاونيون بصفة خاصة فكرة المنافسة وما ارتبط بها من اعتبار أن الربح محرك الاقتصاد . فقد لاحظوا أن السعى وراء أقصى الأرباح كثيرًا ما يؤدى إلى أشد المساوئ الاجتماعية ، فضلا عن أن المنافسة تؤدى بطبيعتها إلى الاحتكار ، والاحتكار يتعارض مع تحقيق الرفاهية للأفراد .

ولعل أهم المفكرين الذين دعوا بهذه الأفكار والذين يعتبرون آباء للحركة التعاونية : هما أوين وفوريه . وقد كانا متعاصرين تمامًا ، حيث ولد الأول سنة ١٧٧١ فى إنجلترا

والثانى ١٧٧٢ فى فرنسا ، ومع ذلك فقد ظل كل منهما غريبا عن الآخر . وبرغم أن الاثنين يمثلان مدرسة واحدة ـ هى المسئولة فى الواقع عن قيام النظام التعاونى فيما بعد ـ إلا أنه يبدو أن اختلاف وضعهما الاجتماعى هو السبب فى عدم معرفة أحدهما بالآخر . فقد كان أوين صناعيًا وكون ثروة كبيرة وشغل مكانة هامة فى الأوساط الصناعية الإنجليزية ، فى حين أن فوريه كان موظفًا بسيطًا يعمل بالتجارة أو كما كان يسمى نفسه مجرد موظف بالحانوت Un sergent de boutique ، ولم يكن له نفوذ واسع ، واقتصر هذ النفوذ على حلقة ضيقة من بعض أصدقائه . وقد أصبح أوين فيما بعد اشتراكيا متطرفا ، بل شيوعيا . فى حين ظل فورييه على مبادئه القديمة .

وإلى جانب هذين المفكرين ، نجد أسماء أخرى ساهمت فى تكوين التعاونية لعل أهمهم لوى بلان .

روبـرت أويـن Robert Owen (١٧٧١ ـ ١٨٥٨) :

٦١ ـ يعتبر روبرت أوين ولاشك شخصية فريدة ؛ فهو أحد دعاة الاشتراكية وأبو الحركة التعاونية ، فضلا عن أنه كان رجل أعمال ناجحا . وقد قام بدعوة ضخمة لإصلاح أحوال العمال . ولعله كان أول من استخدام شعار « الاشتراكية » لدعوته . ومع ذلك ، فإنه لم يكن ثوريا يطالب باستخدام العنف ، وإنما ينصح بالعمل الجماعى لخلق مجتمع جديد[١] .

ولا تكمن أهمية أوين فى أفكاره فقط ، بل إن حياته الطويلة كانت هى الأخرى حافلة بالتجارب وعكست إلى حد بعيد خصائص العصر الذى عاش فيه . فقد عاش أوين (٨٧ عامًا) حياة حافلة ومثيرة . بدأ العمل فى التاسعة من عمره صبيا ، وتدرج فى الأعمال حتى وصل فى الثلاثين، إلى أن أصبح شريكًا ومديرًا لأحد المصانع الكبيرة للغزل فى إسكتلنده فى نيولانارك New-Lanark . وقد بدأ بتطبيق أفكاره فى تحسين أحوال العمال فى مصنعه ، فخفض ساعات العمل من سبعة عشر ساعة إلى عشر ساعات فقط . وامتنع عن تشغيل الأطفال الذين يقلون عن عشر سنوات ، وأنشأ

---

(١) رفض أوين أن يشترك فى حركة الميثاقيين Chartists وهى حركة سياسية تحت قيادة جماعة Working Men's Association . ومع ذلك ، فهذه الحركة وإن كانت تطالب بحقوق العمال إلا إنها كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى الجوانب السياسية ، فكانت مطالبها الأساسية تدور حول الاعتراف بحق الاقتراع العام .

مدارس لتعليم أبناء العمال لديه . كذلك ألغى نظام الغرامات الذى كان سائدًا فى المصانع ، والذى بمقتضاه قلما كان العامل يحصل على أجره كاملاً بعد اقتطاع كافة الغرامات المفروضة عليه . وقد ساعدت هذه الإجراءات على زيادة الكفاءة الإنتاجية ، مما جعل مصنعه كعبة للزوار من كبار الشخصيات ، فزاره فى هذا المصنع ملك بروسيا وملك هولنده .

وبعد أزمة سنة ١٨١٥ وما ترتب عليها من اختلال اقتصادى ، بدأت مرحلة جديدة فى حياة أوين ، حيث ذهب إلى أمريكا لتجربة جديدة ، وهى إقامة مستعمرات تعاونية تتناول كل جوانب الحياة الاجتماعية . ففى سنة ١٨٢٥ أسس فى ولاية أنديانا مستعمرة نيو هارمونى New Harmony ، وحاول أن يطبق أفكاره فى هذه المستعمرة من حيث خلق مجتمع جديد وجو ملائم للإنسان . وقد عاشت هذه المستعمرة عدة سنوات ناجحة ، ولكنها لم تلبث أن اضمحلت .

وعندما وجد أوين أن دعوته لم تجد آذانا صاغية بين أرباب الأعمال ، اتجه إلى الحكومات للتدخل بالتشريع لحماية حقوق العمال . وقد حقق بعض النجاح فى هذا الميدان ، حيث صدرت عدة تشريعات تمنع تشغيل الأطفال تحت سن معينة تحت تأثير كتاباته هو وغيره من المصلحين .

وفى الحقبة الأخيرة من عمره ، خصص حياته لنشر أفكاره عن العالم ، وكتب فى هذا الشأن عدة مؤلفات أهمها The New Moral World سنة ١٨٤٥ . كذلك شارك فى الحركات النقابية . ومن الغريب أنه لم يبد اهتماما زائدًا بالحركة التعاونية التى تنسب إليه واعتبرت فيما يعد أساس مجده ، ومع ذلك فقد أتيح لأوين أن يرى فى حياته « جمعية رواد روتشديل » سنة ١٨٤٤ التى دعمت التعاون كمؤسسات لها وجود مؤثر .

ولا يستطيع أوين ككاتب أن يدعى مركزًا خاصًا ، فأسلوبه ممل إلى حد بعيد ، ولكن حياته الحافلة بالأعمال هى التى جذبت الأنظار إليه .

ويمكن تلخيص أهم أفكار أوين فى عدة نقط :

٦٢ ـ **خلق مجتمع جديد** : وهذه تعتبر الفكرة الأساسية التى لا يمل من تكرارها : خلق مجتمع جديد ، خلق بيئة جديدة ملائمة لنمو علاقات جديدة . وتقوم فكرته على أن الإنسان هو نتاج البيئة التى يعيش فيها . فالإنسان ليس شريرًا ولا خيرًا بطبعه ،

ولكنه ما تفعله به البيئة . وبذلك يندرج أوين مع المفكرين الذين يعتقدون فى أثر البيئة على الإنسان . فهو بالنسبة للعلوم الاجتماعية والسلوك الاجتماعى ، ما أراده لامارك وداروين بالنسبة للكائنات وتطورها فى بيئتها الطبيعية . وعلى ذلك فإذا أردنا تغيير الإنسان ، فلنبدأ بتغيير البيئة المحيطة به .

والبيئة عند أوين هى البيئة الاجتماعية التى تنتج عن نظم التعليم والتشريعات وظروف العمل . وقد ترتب على هذه النظرية فى العلاقة الحتمية بين الإنسان والبيئة ، أن أصبح الإنسان غير مسئول عن أخطائه ، فهذه ترجع إلى سوء البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها . وقد استتبع ذلكِ ـ عند أوين ـ استبعاد الدين كمؤثر فى سلوك الفرد[1] . وقد حاول أوين أن يطبق هذه الأفكار بخلق بيئة جديدة فى مصنعه ثم فيما أنشأه من مستعمرات تعاونية .

٦٣ ـ **إلغاء الربح** : ولكن ماذا يعنى خلق بيئة جديدة من الناحية الاقتصادية ؟ ماذا يجب فعله لإنشاء نظام اقتصادى قادر على خلق بيئة مناسبة للفرد ؟

رأى أوين أنه يجب إلغاء الربح . فالربح هو أساس البلاء فى ظل النظام الاقتصادى القائم . الربح هو إضافة إلى التكلفة ، وبعبارة أخرى ، فإن الربح فى أساسه تعبيرعن عدم العدالة ، إذ إنه بيع للسلعة بأكثر مما تكلفت . والربح ليس فقط أمرًا غير عادل ، ولكنه أيضًا مسئول عن الأزمات الاقتصادية التى يزيد فيها الإنتاج على الاستهلاك . فالعمال يحصلون دائمًا على أقل من قيمة السلع التى ينتجونها ، فكيف والحال هذه يمكنهم أن يشتروا جميع السلع المعروضة بدخولهم المحدودة .

وهكذا ، فإن الربح هو المسئول عن أزمات الإفراط فى الإنتاج . والربح والمنافسة وجهان لأمر واحد ، فحيث تصبح المنافسة هى أساس النظام الاقتصادى فإن الربح سيكون بالضرورة هو المحرك للإنتاج .

ولكن كيف يمكن إلغاء الربح ؟ يرى أوين أن المشكلة تكمن فى استخدام النقود . وأن ذلك هو الذى جعل الربح الدافع وراء الأعمال الاقتصادية ، ولذلك ، فإذا أردنا

---

(١) سبَّب هذا الموقف لأوين معارضة شديدة من الأوساط الدينية مع اتهامه بالإلحاد . وحقيقة الأمر أن أوين لم يكن ملحدا ، وإن لم يكن فى نفس الوقت متدينا . فقد كان يؤمن بالله deist دون أن يؤمن بالأديان .

إلغاء الربح فإنه يجب أيضًا استبعاد النقود من التعامل . ولذلك فكر أوين فى استبدال أذونات العمل Labour notes بالنقود ، بحيث يحصل العامل على عدد من الأذونات بحسب ما بذله من عمل فى إنتاج السلعة ، وتباع السلعة بنفس العدد من هذه الأذونات . وهنا نستطيع أن نلمح آثار نظرية العمل فى القيمة على فكر أوين ، وهى ليست فكرة جديدة ولكن أوين اعتبرها من أهم الاكتشافات وأنها أهم من اكتشافات مناجم المكسيك وبيرو . وقد قامت محاولة لتجربة هذه الفكرة حيث أقيم محل فى لندن أطلق عليه National Equitable Labour Exchange طبق فكرة أذونات العمل بدلا من النقود . ولكن حظ هذه التجربة لم يزد على حظ المستعمرات التعاونية التى أنشئت بناء على تأثير أوين ، فكانت حياتها قصيرة ولم تلبث أن اختفت . ومع ذلك فاستبعاد النقود من التعامل ليس سوى مظهر ثانوىٍّ للفكرة الأساسية ، وهى إلغاء الربح .

وقد نشأت عدة مؤسسات لتطبيق مبدأ إلغاء الربح ، ولكنها لم تأخذ شكلها النهائى إلا بعد قيام جمعية رواد روتشديل . وهذه الجمعيات تعمل على إلغاء الربح بإقامة علاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك واستبعاد الوسطاء وتوزيع العائد بحسب المشتريات وليس بحسب المساهمة فى رأس المال . ولكن هذه الجمعيات لم تجد داعيا لاستبعاد النقود من التعامل كما اقترح أوين . وهذا هو أساس حركة « الجمعيات التعاونية » التى أقامت شهرة أوين فيما بعد . ومع ذلك فإنه من الطريف أن أوين لم يتحمس لها فى حياته ، بل انتقدها كتطبيق لأفكاره .

وقد أصبحت هذه الجمعيات هى نواة الحركة التعاونية فى إنجلترا ، وهى تعتبر ثمرة أفكار أوين . فلم يكن غريبا أن بين رواد روتشديل الـ ٢٨ ، نصفهم على الأقل كانوا من أتباع أوين . ومن بينهم ظهرت جميع الأسماء البارزة فى الحركة التعاونية الإنجليزية فى ذلك الوقت .

وحقيقة الأمر ، فإن أوين ، وبرغم تعدد اهتماماته ، فإنه لم يخلف مدرسة فكرية سوى هذه الحركة التعاونية التى نبذها فى حياته . وهى ولا شك كفيلة بالاحتفاظ باسمه فى قائمة المشهورين .

شارل فوربيه Charles Faurier (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧) :

٦٤ ـ يمثل شارل فوربيه بالنسبة للكثيرين ممن لم يقرءوا أعماله ـ كما هى العادة دائمًا عند من يتعرض لمشاهير الرجال ـ علما من أعلام الاشتراكية . ولعل ذلك يرجع إلى

الاسم الغريب الذى وصف به مدينته الفاضلة : الفلانستير Phalanstere والتى يصف فيها الحياة المشتركة لأعضاء هذه الفلانستير . ومع ذلك فإن فورييه كان أقل الاشتراكيين اشتراكية ، فضلا عن أنه لم يدع لنفسه هذه الصفة . ففى النظام الذى يقترحه نجد أن رأس المال يحصل على نسبة مرتفعة من الدخل يبلغ الثلث . وهى نسبة يحلم كثير من الرأسماليين بالحصول عليها . ومع ذلك ، فإن النظام الذى يقترحه لا يخلو من طرافة بالنسبة للتعاون ، حيث يشير إلى نوع من التعاون فى الاستهلاك والمعيشة بل وفى الإنتاج . وقد باشر فورييه نوعا من التأثير على التعاونيين .

وعلينا أن نتناول الآن أهم أفكار فورييه :

٦٥ ـ **الفلانستير** Phalanstere وهو الاسم الذى اختاره فورييه لمدينته الفاضلة ، وهى عبارة عن فندق ضخم يتسع لـ ١٥٠٠ شخص يعيشون حياة متماثلة ومشتركة فى مختلف جوانب الحياة . ويصف فورييه بتفصيل غريب هذه الجوانب المختلفة للحياة . ويختلف الفلانستير عن الفندق العادى فى أنه لا يقتصر فقط على الأغنياء بل يتسع لغيرهم (وقد عدد فورييه خمس طبقات تدفع أثمانًا مختلفة للإقامة ، ومنها طبقة إقامتها مجانية) . كذلك يختلف الفلانستير عن الفندق فى أنه لا يجمع النزلاء العابرين ، وإنما يضم مجموعة الشركاء المتعاونين ، ومن ثم يضمن قيام صلة وثيقة بينهم .

ولذلك نجد هنا نوعًا من الاشتراك فى المعيشة الجماعية ، مما يضمن شكلاً من التآلف مثل التآلف الذى يجمع الأفراد الذين يعيشون تحت سقف واحد . وهنا نجد نفس فكرة البيئة كما عند أوين . فاهتمام فورييه البالغ بهذه المعيشة المشتركة إنما يرجع إلى تقديره ما للبيئة من أثر على سلوك الفرد .

ويذهب فورييه إلى أن هذه المعيشة المشتركة ستؤدى إلى تخفيض النفقات بشكل واضح . ويقوم ببيان ذلك بحسابات وتفاصيل كثيرة ومملة . أما من الناحية الاجتماعية ، فإن المعيشة المشتركة ستؤدى إلى خلق بيئة جديدة صالحة مختلفة عن البيئة الفاسدة التى يعيش فيها الفرد فى ظل النظام الرأسمالى الصناعى .

٦٦ ـ **التعاون الكامل** : الحقيقة أن الفلانستير ليس مجرد فندق عادى ، بل إنه فندق تعاونى ، بمعنى أنه لا يستقبل سوى أعضاء الجمعية المشتركين فى هذا الفندق أو الفلانستير . فهو عبارة عن جمعية تعاونية للاستهلاك الشامل الذى يشمل الغذاء والنوم . وبالإضافة إلى ذلك ، فالفلانستير يتضمن أيضًا جمعية للتعاون الإنتاجى .

ولذلك يرى فورييه أن الفلانستير يشمل ٤٠٠ هكتار للقيام بالإنتاج اللازم لإشباع حاجات الأعضاء للاستهلاك . وهذه الأرض ، وإن لم تكن مملوكة ملكية فردية ، فهى موزعة على أسهم بحيث يحصل كل مشترك على عدد من الأسهم بقدر اشتراكه . وفيما يتعلق بتوزيع الناتج ، فإن فورييه قد وضع بعض القواعد الحسابية للتوزيع بين حصة رأس المال وحصة العمل وحصة ما أسماه بالمواهب Talent . وهذه الحصص هى على التوالى $\frac{٤}{١٢}$ ، $\frac{٥}{١٢}$ ، و $\frac{٣}{١٢}$. ومن هنا نرى أن فورييه لم يحاول إلغاء الملكية الخاصة ، وإنما اتجه إلى إلغاء العمل الأجير وحده ، وذلك عن طريق تحويل العمل الأجير إلى عمل مشترك فى الملكية ، وهو يقول إن هذه هى الطريقة الوحيدة لجعل العمل مشوقا .

٦٧ ـ **العودة إلى الأرض** : يرى فورييه متأثرًا بنزعته الخيالية أن أفضل الأشياء هى العودة إلى الأرض . ولذلك فهو ينصح بتوزيع السكان على عدد كبير من الفلانستير بحيث يحتفظ للمدن والقرى بمظهر جميل ولائق بدلا من التكدس فى المدن الكبيرة . والعودة إلى الأرض إنما تعنى عند « فوريه » البعد عن الصناعة . وواقع الأمر أن أغلب الانتقادات التى وجهها فورييه إلى النظام الاجتماعى انصبت على الصناعة وما يرتبط بها ، أكثر من مهاجمتها للنظام الرأسمالى فى ذاته . والعودة إلى الأرض لا تعنى الأعمال الزراعية فى الحقل بقدر ما تعنى العمل فى الحدائق وزراعة الأشجار والزهور .

٦٨ ـ **العمل المشوق** : يرى فورييه أن يعمل الأفراد ، لما يجدونه فى العمل من مرغبات وليس بحكم الضرورة . وهو لهذا السبب يفضل العمل فى الأرض ، لأنه اعتقد أنه أكثر إثارة وتشويقا بالمقارنة بالعمل الصناعى ذى الطبيعة المتكررة . كذلك يشير فورييه إلى العمل فى مجموعات كل بحسب رغبته مما يساعد على نمو الهوايات . وأخيرًا فإنه يرى أنه يجب توفير ضرورات الحياة لكل فرد بحيث لا يلجأ إلى العمل إلا لرغبته فى ذلك .

وهكذا نجد أن فورييه المفكر الخيالى قد انتقد النظام القائم وحاول اقتراح نظام جديد للحياة . ولكن نقده للنظام لم يكن لعيوب الرأسمالية فى ذاتها ، كما هو الأمر بالنسبة لأوين ومن سبقه ، وإنما لخصائص المجتمع الصناعى . وكذلك فإن النظام المقترح ، وإن تضمن صورة للتعاون ، فلم يخل من شطحات بعضها غريب وبعضها طريف .

لـوى بـلان Louis Blanc (١٨١١ ـ ١٨٨٣) :

٦٩ ـ لا يرجع الاهتمام بأفكار لوى بلان إلى ما فيها من أصالة بقدر ما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التى صاحبته . فمؤلفه « تنظيم العمل » L'organization de travail لا يعدو أن يكون كتيبًا صغيرًا يتضمن كثيرًا من الأفكار التى كانت سائدة فى هذا العصر . ومع ذلك ، فمجرد ظهوره سنة ١٨٤١ جذب الأنظار إليه . ولعل ذلك يرجع إلى بساطته وسهولة العرض فيه . وساعد على الاهتمام به نشاط مؤلفه السياسى ، فهو أحد خطباء ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا ، ثم أحد وزراء الحكومة المؤقتة لسنة ١٨٤٨ ، ثم فى الجمهورية الثالثة . وبالمثل فقد ساهم فى ذيوع هذه الشهرة تطبيق تجربة جمعيات الإنتاج التعاونية Ateliers sociaux التى أخذت بها فرنسا فى هذه الفترة .

ونقطة البداية عند لوى بلان هى مهاجمة المنافسة باعتبارها مصدر البلاء فى المجتمع الحديث . وقد أورد بلان عدة نماذج وأمثلة للمساوئ والبؤس الناجم عن نظام المنافسة . ورأى أن علاج هذه المساوئ هو فى الأخذ بنظام التعاون . ويختلف التعاون عند بلان عنه عند أوين أو فورييه ، فى أنه لا يهدف إلى إقامة مستعمرات تعاونية شاملة لكل جوانب الحياة . ولكنه يقصد فقط إقامة وحدات إنتاجية على أساس التعاون ، وهى التى يطلق عليها اسم « الورشة الاجتماعية » . وعلى ذلك فالتعاون عند بلان لا يغطى سوى إنتاج سلعة واحدة فى كل جمعية تعاونية للإنتاج . وتباع هذه السلعة فى السوق . ولا ينفى ذلك أن الهدف النهائى هو تنظيم جميع الوحدات الإنتاجية على هذا الأساس التعاونى . ولكن البداية هنا لا تشترط هذا النظام الشامل للاقتصاد القومى . وهذه الفكرة ليست جديدة ، فقد سبق أن نادى بها بعض أتباع سان سيمون مثل بوشيه Buchez . والفرق بين الجمعية التعاونية للإنتاج عند بلان وتلك عند بوشيه ، هو أن الأخير كان يرى تطبيق هذا النظام على وحدات الإنتاج الصغيرة فقط ، أما بلان فقد رأى إمكان تطبيق هذا النظام التعاونى على المشروعات الصناعية الكبرى .

ودافع بلان عن وحدة الأجور ، ورأى أنه من الضرورى أن يسود نظام الأجر المتساوى فى هذه الجمعيات التعاونية للإنتاج . ويفسر بلان اختلاف الأجور كنتيجة لنظم التعليم والتربية السيئة السائدة . وبمجرد تغيير هذه النظم ، فلاشك فى أن الأفراد سيقبلون المساواة فى الأجور . وهنا نلحظ فكرة أثر البيئة ، وهى الفكرة التى تعلق بها كل من أوين وفورييه على ما سبق أن رأينا .

وطالب لوى بلان لنجاح جمعيات الإنتاج التعاونية ، بضرورة تدخل الدولة بالمساعدة بتقديم رءوس الأموال اللازمة لإنشاء هذه الجمعيات ، ذلك أن الاعتماد على مدخرات العمال لتكوين هذه الجمعيات سيكون بمثابة الحكم مقدما بعدم قيام هذه الجمعيات . وفى هذا يختلف بلان عن أوين وفوربيه اللذين يؤكدان أن التعاون يجب أن يقوم على الإرادات الفردية وحدها دون تدخل من الدولة . وفى هذا الصدد نجد أن لوى بلان يعتبر من أوائل الاشتراكيين الذين طالبوا بضرورة تدخل الدولة وقيامها بالوظائف الاقتصادية .

المبحث الثانى ـ المـاركسـية

تمهيـد :

٧٠ ـ لا جدال فى أهمية أفكار كارل ماركس ، فإليه ينسب أهم وأقوى المذاهب الاشتراكية تأثيرًا فى الحياة العملية ، كما أنه يمثل أعنف هجوم على النظام الرأسمالى وعلى كل المؤيدين له . ويعتبر ماركس مع داروين وفرويد أهم ثلاثة مفكرين أثروا فى الفكر السياسى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

كارل مـاركس Karl Marx (١٨١٨ ـ ١٨٨٣)

٧١ ـ عاش كارل ماركس حياة صاخبة مليئة تماما بالقلق والاضطراب ، كما أدت أفكاره إلى غير قليل من القلق والاضطراب فى أحوال العالم . فقد تبنت أفكاره روسيا والاتحاد السوفييتى بعد الثورة البولشفية ١٩١٧ لكى تمتد إلى ما يقرب من ثلث العالم فى منتصف القرن العشرين وخاصة منذ قيام الثورة الشيوعية فى الصين ، وذلك حتى انهيار الشيوعية فى العقد الأخير من القرن العشرين .

وقد ولد كارل ماركس فى سنة ١٨١٨ فى مدينة تريير Trier البروسية لعائلة بورجوازية من أصل يهودى . وكان أبوه ـ هنريش ـ محاميًا معروفًا يملك مزرعة للكروم طالما أمضى فيها كارل طفولته . وفى تريير تعرف كارل على صديقة طفولته « جينى Jenay » وهى ابنة صديق أبيه البارون وستفالين Baron von Westphalen ، وقد أصبحت زوجته فيما بعد ، وظلت متمسكة به خلال زواجهما برغم خيانته المتعددة لها وظروف البؤس التى اضطرها للعيش فيه . ولكنها كانت سعيدة وشديدة الاعتزاز

بأصلها النبيل ، وظلت تقدم نفسها لصديقاتها على أنها « بارونة » ، وذلك برغم تواضع ظروفها المعيشية .

وكان كارل ماركس مسرفا محبا للحياة ، وتنتابه من حين لآخر مظاهر الكآبة . ولم يكن كارل ماركس متدينا ، بل كان ملحدًا شديد الاستهزاء بالأديان وبخاصة اليهودية . وكان أبوه قد اعتنق المسيحية بعد مولده بعدة سنوات ـ ١٨٢٤ ـ نتيجة لما رآه من عداء للسامية . وقد ظلت عائلته يهودية ، وكان عمه حاخاما معروفا .

وأمضى كارل ماركس شبابه فى مرح يكاد يصل إلى الاستهتار . ودرس القانون فى جامعة بون التى أمضى بها وقتا مرحا وطائشًا ، واضطر لدخول السجن بسبب إفراطه فى الشراب . ثم انتقل إلى جامعة برلين الأكثر تشددًا ، ودرس بها الفلسفة والتاريخ ، ولكنه فضل أن يقدم رسالته للدكتوراه فى الفلسفة إلى جامعة يينا Jena الأكثر تساهلا من جامعة برلين .

وأثناء إقامته فى برلين ، انضم إلى جماعة « الشباب الهيجلى اليسارية » . وبدأ كارل حياته العملية بالعمل فى الصحافة وخاصة الصحف اليسارية والثورية ، وفصل من أكثر من صحيفة . وانتقل فى ١٨٣٤ إلى باريس ، وتعرف فيها إلى عدد من الاشتراكيين الفرنسيين ، كما تعرف على صديق عمره فردريك إنجلز . وهو أحد رجال الأعمال من أصل ألمانى يملك مصانع للمنسوجات فى مانشستر . وهو شخصية غريبة ، يدير أعماله فى الصباح كأى رأسمالى ناجح ، وفى المساء يخالط اليساريين . وقد تحمل إنجلز مصاريف كارل المعيشية فى إنجلترا . وبعد عدة انتقالات بين العواصم الأوروبية ، استقر كارل فى لندن حيث أمضى معظم أوقاته فى المتحف البريطانى . وأصدر عدة مؤلفات فى الفلسفة والسياسة ، ولكن أهمها هو كتابه عن رأس المال Das Kapital . وصدر الجزء الأول منه فى عام ١٨٦٧ والثانى عام ١٨٨٥ ، والثالث والأخير بعد وفاته بمعرفة صديق عمره إنجلز فى عام ١٨٩٤ .

وليس من المعقول دراسة كل أفكار ماركس هنا . ذلك أن الماركسية تعتبر مذهبا كاملا للحياة . وقد حاول ماركس وأتباعه أن يعطوا تفسيرا كاملا لمختلف أوجه الحياة ، بحيث إن ما جاء به فى الاقتصاد لا يعدو أن يكون تطبيقا جزئيًا للنظريات الشاملة التى يدعو إليها . والواقع أن الفلسفة الماركسية تحتل مكان الصدارة من المذهب الماركسى ،

ولا يمكن فهم آرائه الاقتصادية بدون التعرض لهذه الفلسفة . ولذلك سنبدأ بالإشارة إلى بعض عناصر الفلسفة الماركسية ، ثم نتناول أهم آرائه الاقتصادية .

الفلسفة الماركسية

٧٢ ـ **الفلسفة الجدلية** : الجدلية لغةً كلمة مشتقة من الحوار وتبادل الحجج . وقد استعار الفيلسوف الألمانى هيجل هذا المعنى اللغوى للتعبير عن منهج معين فى البحث يأخذ بالتناقض القائم فى الأشياء والأفكار ، ويعتبر أن الأصل هو تطور الأشياء ، فالشىء لا يبقى على حاله لحظة واحدة وإنما يخضع لتطور مستمر . ولذلك فإن الشىء يكون موجودًا ومتغيرًا فى نفس الوقت أى موجودًا وغير موجود . فالمنطق الجدلى يختلف عن المنطق الشكلى الذى ينسب إلى أرسطو . فعند أرسطو الأصل هو ثبات الأشياء وخلودها . فما كان حقيقيًا بالأمس يظل حقيقيًا اليوم ، ولذلك ، فالشىء إما موجود وإما غير موجود . وعلى ذلك ، فإن الجدلية قد أصبح لها معنى خاص عند هيجل ، ويعنى دراسة التطور الذى يتم عن طريق تسلسل المتناقضات التى تولد التاريخ . فالأساس الأول للوصول إلى الحقيقة هو الاعتراف بالأضداد أى باجتماعها . فكل شىء وكل فكرة ، كل منهما تتضمن فى نفس الوقت نقيضه ، وهذا هو ما يؤدى إلى التطور . ولذلك فإن التطور يتم عن طريق مراحل ثلاث هى : الإثبات والنفى ونفى النفى . فكل شىء وكل فكرة (thesis) تتضمن نقيضها (antithesis) ، ويؤدى ذلك إلى ظهور حالة جديدة هى ما نسميها بنفى النفى أو التركيب (synthesis) ، وهذه يمكن أن ننظر إليها على أنها حالة جديدة (thesis) . وهكذا فإن التناقض هو أساس التطور كما أنه يؤدى دائمًا إلى الارتفاع إلى مراحل أعلى .

وقد أخذ ماركس وزميله فردريك إنجلز F. Engels بهذا المنهج الجدلى ، ولم يدخلا عليه أى تغيير . وسوف نرى أن ماركس استخدم هذا المنطق الجدلى فى الهجوم على النظام الرأسمالى . ولذلك فإننا نستطيع أن نلخص الجدلية كما وردت فى كتابات ماركس وإنجلز فى النقاط الآتية :

- ضرورة دراسة الظواهر فى ترابطها وعلاقتها بغيرها ، وبدون ذلك فإن الدراسة تصبح فارغة وغير مجدية .
- ضرورة دراسة الظواهر فى تطورها ، فالطبيعة ليست ساكنة ومستقرة ، ولكنها فى تطور مستمر .

- يؤدى التطور فى الكم إلى تغيير الكيف عند مرحلة معينة . فالتطور يأخذ شكل التغيير فى الكم ولكن عند مرحلة معينة وفجأة يؤدى ذلك إلى ظهور تغييرات كيفية . فالماء يتأثر بارتفاع الحرارة حتى يأخذ شكلا جديدًا : البخار .
- سبب هذا التطور هو صراع المتناقضات ، وهو ما سبق أن أشار إليه هيجل .

٧٣ ـ **الفلسفة المادية** : إذا كان ماركس قد أخذ الجدلية عن هيجل دون تغيير يذكر، فإنه اختلف عنه كلية فى أساس فلسفته . فعلى حين كان هيجل مثاليا ، فإن ماركس كان ماديًّا . وعندما نقول إن فلسفة ماركس كانت مادية ، فإننا نشير فى الواقع إلى الأمور الآتية :

- إن المادة هى العنصر الأول والفكر عنصر مشتق منه . وهذا هو الأساس فى التفرقة بين النظرة المادية والنظرة المثالية للكون .
- إن الفهم المادى للعالم يستتبع فهم الطبيعة كما هى ، دون حاجة للالتجاء إلى مفاهيم ميتافيزيقية مثل الأديان .
- المادة حقيقة موضوعية موجودة خارج الإدراك والشعور ، أى أن الموجود موجود حتى وإن لم يتم الوعى به .
- إنه من الممكن للإنسان التوصل إلى معرفة قوانين العالم ، فليس فى الكون ما لا يمكن معرفته أصلا .

وبهذا المفهوم المادى للكون ، اختلف ماركس عن هيجل . ولذلك ، يقال عادة إن ماركس قد وجد الفلسفة عند هيجل مقلوبة ، تقف على رأسها ، وإنه قام بتصحيح الجدل الهيجلى وإيقافه على قدميه . والإشارة هنا إلى المادية وليس إلى الجدلية . فليس الفكر هو الذى صنع العالم ، بل على العكس ، فإن العالم المادى هو الذى أدى إلى ظهور الفكر .

٧٤ ـ **المادية التاريخية** : لا تعدو المادية التاريخية أن تكون تطبيقًا للفلسفة المادية الجدلية على دراسة التاريخ وتطوره . فيرى ماركس أن التاريخ ليس مجرد مجموعة من الحكايات والقصص المتناثرة ، وإنما يخضع التطور التاريخى لقوانين عامة ،بحيث تصبح مهمة الباحث فى علم التاريخ هى اكتشاف هذه القوانين . وتكمن حقيقة

المادية التاريخية فى طبيعة هذه القوانين التى تحكم تطور المجتمع . فالتطور فى المجتمعات لا يرجع إلى البيئة الجغرافية ولا لأعمال الأفراد مهما بلغت عبقريتهم ، وإنما يتم التطور نتيجة لتطورات اجتماعية أخرى . وفى سبيل بيان هذه العوامل التى تحكم القوانين التاريخية ، فإنه ينبغى أن نميز بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، ويطلق عليهما الهيكل أو البنيان الأساسى للاقتصاد (Infra-structure) ، وبين مجموعة الأفكار والعلاقات السياسية والقانونية السائدة والتى يطلق عليه اسم الهيكل العلوى (Super-structure) .

عند ماركس ، يصنع الأفراد التاريخ أثناء قيامهم بالإنتاج ، فأول وأهم حدث تاريخى هو الإنتاج . والأفراد عند قيامهم بالإنتاج يدخلون فى صراع مع الطبيعة لكى يخضعوها لإشباع حاجاتهم ، كما أن الإنتاج يؤدى إلى قيام علاقات بين الأفراد بعضهم ببعض . ولذلك ، فيجب أن نميز أولا القوى الإنتاجية من ناحية وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى .

أما قوى الإنتاج ، فهى مجموعة الوسائل التى يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية . وتشمل هذه القوى أدوات الإنتاج المستخدمة وقوى العمل ذاتها والمعرفة الفنية المتوافرة لدى الأفراد . أما علاقات الإنتاج فتعنى شكل الروابط التى تربط الأفراد بعضهم ببعض ، وفى علاقاتهم بأدوات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج ، مثل شكل ملكية أدوات الإنتاج والعلاقة بين المنتجين والعاملين وهكذا .

ويرى ماركس أن الأفراد فى سعيهم الدائم نحو تخفيف العبء عليهم وزيادة الإنتاجية ، يعملون على تطوير قوى الإنتاج بما يزيد كفاءتهم ، ولكن لكل نوع من أنواع قوى الإنتاج نوعا مقابلا من علاقات الإنتاج التى تلائمها . وعلى ذلك ، فإن تطور قوى الإنتاج يؤدى بالضرورة إلى تطور مقابل فى علاقات الإنتاج ، على أن ذلك لا يعنى أن علاقات الإنتاج . تتبع بشكل آلى وتلقائى قوى الإنتاج ، فمن المتصور أن يكون هناك تعارض وتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، وفى هذه الحالة لابد أن يحدث تغيير بأن تقوم الحاجة مثلا إلى ثورة اجتماعية تؤدى إلى إزالة التعارض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج .

كذلك ، وفقا للمادية التاريخية فإن علاقات الإنتاج تحكم فى النهاية جميع مظاهر

الحياة الاجتماعية ، من أفكار سياسية وقانونية وفلسفية ودينية سائدة (الهيكل العلوى) . وإذا كانت علاقات الإنتاج تتطور تبعا لتطور قوى الإنتاج ، فمن الطبيعى أن نقول إن تطور الهيكل العلوى والأفكار السائدة يتبع تطور قوى الإنتاج . على أن ذلك لا ينفى كل أثر للأفكار والهيكل العلوى فى تطور المجتمعات ، فذلك يحدث ولاشك ، ولكن من الضرورى أن نعرف أن هذه الأفكار تمثل فى معظمها تعبيرًا عن أوضاع قوى الإنتاج . ويخلص ماركس من ذلك إلى أن تطور المجتمعات رهن قبل كل شىء بتطور قوى الإنتاج . وهذا هو المقصود من المادية التاريخية أو التفسيرالمادى أو الاقتصادى للتاريخ . على أن إنجلز صديق ماركس قد أوضح أنه لم يقصد بذلك القول إن الاقتصاد هو التفسير الوحيد للتاريخ بقدر ما يعبر عن العامل الحاسم .

٧٥ ـ وبتطبيق المادية التاريخية على المجتمع الإنسانى نجد أنه مر بعدة نظم اجتماعية . وهذه النظم هى : المجتمع البدائى ، والرق ، والإقطاع ، والرأسمالية ، وتعيش بعض الدول الآن مرحلة انتقالية للمرحلة الخامسة وهى الشيوعية التى تعتبر الاشتراكية الفترة الأولى منها . ففى المرحلة الأولى ،كانت أدوات الإنتاج السائدة بدائية جدا ولا تخرج عن بعض الأدوات الحجرية وبعض الأسلحة ، وكان النشاط الاقتصادى السائد هو الجمع والصيد . فالإنسان كان يعيش على قطف الثمار وصيد الحيوان . ونتيجة لبدائية أدوات الإنتاج ، فإن المخاطر التى يتعرض لها الإنسان كانت بالغة القسوة . وقد تكون هذه المخاطر طبيعية متمثلة فى الكوارث الطبيعية أو أخطار الحيوانات فى الغابات مثلا . وقد تأتى هذه المخاطر من جماعات أخرى تريد غزوها والاستيلاء على ما لديها من خيرات . وفى ظل هذه الظروف كان الاتحاد والترابط بين أفراد الجماعة أمرًا ضروريًا لمواجهة هذه المخاطر . وهذا هو ما أدى إلى قيام نظام الملكية الشائعة (مرحلة الشيوعية البدائية) ، فكل شىء موجود مملوك لجميع أفراد القبيلة ، وما يحصل عليه بعضهم يعتبر حقا للجميع . وفى ظل هذه الظروف المادية كان من الطبيعى أن تسود أفكار بدائية عن الحياة تعتقد فى السحر وفى الأرواح الشريرة . وهكذا فقد كان البناء العلوى لهذه المرحلة متفقًا مع ظروفها المادية .

بعد أن تقدمت وسائل الإنتاج ، ظهر استخدام الأدوات المعدنية ، وأصبحت الزراعة هى النشاط الاقتصادى الغالب مما ساعد على زيادة الإنتاج . وقد اصطحب ذلك بظهور الثروة الزراعية والحيوانية . ولذلك نشأت الملكية الفردية فى هذه المرحلة .

ونظرًا لأنه فى هذا الوقت لم يصل الإنسان إلى اكتشاف أية طاقة أخرى غير الطاقة العضلية ، فقد اعتمد هذا النظام على الرق . وبظهور الملكية الفردية ، نشأت مجموعة من القيم والأخلاق من أهمها إخضاع المرأة للرجل وظهور فكرة الأسرة وسيطرة الأب عليهم .

ثم أصاب قوى الإنتاج تطور جديد ، فتطورت الأدوات الإنتاجية المعدنية المستخدمة فى الزراعة . كما ظهرت بعض الحرف الصناعية البسيطة . كذلك أدى إخضاع الحيوان واستخدام الطاقة الحيوانية فى الأعمال المختلفة إلى تحرير الإنسان بعض الشيء من قيود الرق . فتطور النظام السائد وتحول إلى النظام الإقطاعى ، وتحول الرقيق إلى قن الأرض . وبمقتضى هذا النظام الأخير تمتع قن الأرض ببعض الحقوق ولم يعد شيئا من الأشياء . ومع ذلك ، فقد ظلت السيطرة فى هذا النظام للأمير أو النبيل الإقطاعى . وفى هذه المرحلة ـ فى أوروبا ـ سادت الكنيسة الكاثوليكية على مقدرات الأفراد والجماعات .

ومع اتساع الأسواق وسيطرة الإنسان على قوى الطبيعة وظهور الطاقة البخارية ثم الطاقة الكهربائية ، أمكن تحرير الإنسان أكثر من النظام الإقطاعى . وقد تطورت أدوات الإنتاج بشكل كبير مع الثورة الصناعية . وقد أدى هذا التطور إلى ضرورة تغيير العلاقات الإنتاجية السائدة . فالصناعة الآلية تتطلب عمالاً أكثر مهارة وذكاء ، ولذلك فإن تحرير العمال من جميع القيود القانونية أصبح شعار هذا العصر . ولذلك ، فقد نادى المفكرون فى هذا الوقت بالمساواة القانونية بين جميع الأفراد ، وهذا ما أدى إلى ضرورة القضاء على المؤسسات السابقة وهى : الأمراء الإقطاعيون ونفوذ الكنيسة الكاثوليكية ، وهو ما قامت به البورجوازية أو الرأسمالية . وقد كانت المطالبة بالمساواة القانونية وبحرية التعاقد لجميع العاملين فى مصلحة أصحاب رءوس الأموال حتى يتمكنوا من الحصول على اليد العاملة التى يحتاجون إليها . وبطبيعة الأحوال ، فإن المساواة التى نادى بها هؤلاء المفكرون كانت مساواة نظرية وقانونية . ولكن من الناحية الواقعية أو من الناحية الاقتصادية ، فقد كان هناك سيطرة واستغلال من جانب الرأسمالية للطبقة العاملة .

ويرى ماركس أن التطور لن يقف عند حدود النظام الرأسمالى ، إذ إن تطور أدوات الإنتاج لن يلبث أن يجعل العلاقات الإنتاجية الرأسمالية عقبة فى سبيل التطور .

فالتقدم الفنى يؤدى إلى مزيد من تقسيم العمل والتخصص ، وهذا من شأنه زيادة تركز رأس المال حتى يمكن الإفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، وبذلك يؤدى التطور فى أساليب الإنتاج إلى مزيد من الجماعية والتركز فى أساليب الإنتاج حيث يزداد حجم المشروعات وتتركز فى مشروعات عملاقة مما يدعو إلى تركز العمال فيها . كذلك يؤدى ازدياد تقسيم العمل إلى ازدياد الترابط بين النشاط الاجتماعى ، وهذا ما يؤدى إلى إضفاء الصفة الاجتماعية على أساليب الإنتاج . ولا يستقيم هذا التطور مع العلاقات الإنتاجية الرأسمالية القائمة على الملكية الفردية . ولذلك تقوم الحاجة إلى ضرورة تغيير هذه العلاقات وقيام نوع جديد من الملكية الجماعية تتفق وتطور أساليب الإنتاج . فأمام جماعية الإنتاج لابد وأن تقوم جماعية الملكية .

ويرى ماركس أن هذا التطور فى النظام الرأسمالى أمر حتمى ، نتيجة للتناقض الأساسى فى هذا المجتمع الناشئ عن تركز الملكية والإنتاج من ناحية واستمرار فكرة الملكية الخاصة من ناحية أخرى ، مما أدى إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين : طبقة العمال (البروليتاريا) وطبقة البورجوازيين . وهكذا نرى أن الثورة الاشتراكية ضرورة علمية لتطور النظام الرأسمالى (حتمية الاشتراكية) .

الاقتصـــاد المـاركسـى

٧٦ ـ على خلاف ما يتصوره الكثيرون ، فإن الماركسية تنطوى على فلسفة أكثر مما تتناول قضايا اقتصادية . والمسائل الاقتصادية التى تناولها ماركس خضع فيها إلى حد بعيد لنظريته الفلسفية . وأهم عمل قام به ماركس من هذه الناحية هو نقد النظام الرأسمالى ببيان التناقضات فيه وتصوره لانهيار هذا النظام ، ولكنه لم يتناول بالدراسة كيفية عمل النظام الاشتراكى بعد قيام الثورة الاشتراكية .

ويمكن أن نجمل أهم المسائل الاقتصادية التى تناولها ماركس فيما يلى : نظرية القيمة ، ميل معدل الربح إلى التناقص ، تركز رأس المال ، الفقر العام ، الأزمات الاقتصادية . ومن الواضح أن هذه المسائل تتصل كلها بفكرة جوهرية واحدة هى التناقضات فى النظام الرأسمالى وبيان أسباب انهياره .

٧٧ ـ **نظرية القيمة** : تطورت نظرية القيمة عند ماركس . ففى الجزء الأول من كتابه « رأس المال » نجده يأخذ بنظرية العمل فى القيمة دون أى تحفظ يذكر ، فى حين نجده

فى الجزء الثالث من الكتاب نفسه قد عدل بعض أفكاره ، وإن كان مستمرًا فى الاعتقاد بأنه لم يخرج عن نظريته الأصلية . وهو فى جميع الأحوال لا يخرج كثيرًا عن الفكر السائد لدى التقليديين الإنجليز وبخاصة ريكاردو .

ونبدأ الآن بنظرية القيمة كما وردت فى الجزء الأول من كتاب « رأس المال » . ويفرق ماركس بين عدة أمور ؛ فهناك أولا ، قيمة الاستعمال ، ويقصد بها منفعة السلعة لإشباع حاجات الإنسان ، وهى شخصية لأنها تتوقف على الأفراد . وهناك ثانيًا ، قيمة المبادلة ، ويقصد بها قدرة السلعة على المبادلة بسلعة أخرى .

ويرى ماركس أن القيم التبادلية لسلعة ما مع السلعة الأخرى لابد أن تعبر عن أشياء مشتركة مساوية لها . ومعنى ذلك ، أنه إذا كانت كميتان مختلفتان من سلعة القمح وسلعة الحديد متساويتين فى القيمة ، فلابد أنهما يحتويا على كمية متساوية من شىء ثالث يكون مشتركا بينهما ويسمح بالمقارنة بينهما . ولذلك ، فإنه لا يمكن التعبير عن قيم هذه السلع إلا بمعرفة هذا الشىء الثالث .

ويتساءل ماركس عن هذا الشىء المشترك الذى يجعل قيم الأشياء قابلة للمقابلة ؟ لا يمكن أن يكون هذ الشىء هو خصائص السلع ، لأن هذه الخصائص تؤثر على منفعة السلعة ومن ثم على قيمة الاستعمال . وهى على أى الأحوال تتوقف على الأشخاص وتختلف باختلافهم ، ولذلك لا تصلح لتفسير قيمة المبادلة . ولذلك فإذا استبعدنا قيمة الاستعمال لتفسير قيمة المبادلة ، فلا يبقى سوى عنصر واحد مشترك فى جميع السلع هو كونها ناتج العمل الإنسانى . ولذلك فالسلع ذات قيمة لأنها ناتج العمل الإنسانى ، وهو الطابع الاجتماعى والمشترك بين جميع السلع . ولذلك فإن العمل هو الذى يفسر قيمة المبادلة ، وهو أساس القيمة . وقد واجه ماركس صعوبتين فى هذا الصدد :

الصعوبة الأولى : أنه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من العمل ؛ فهناك عمل بطىء بأدوات متأخرة ، وهناك عمل نشيط بأدوات متقدمة . فهل تعنى نظرية العمل فى القيمة ، أن ما تنتجه ساعة عمل من النوع الأول ، يساوى ما تنتجه ساعة عمل من النوع الثانى ، بالرغم من زيادة كمية الإنتاج أو تحسن نوعه فى هذا النوع الأخير ؟ وأجاب ماركس على ذلك بأن العبرة هى بكمية العمل اللازم « اجتماعيا » . وبعبارة أخرى العمل تحت الظروف السائدة أو الغالبة فى المجتمع .

أما الصعوبة الثانية التى واجهتها نظرية العمل فى القيمة فترجع إلى أن العمل ذاته ليس عنصرا متجانسا . فهناك العمل اليدوى ، وهناك العمل الفنى الماهر ، وهناك العمل الذهنى، فكيف يمكن مقارنة هذه الأنواع المختلفة من العمل ؟ أجاب ماركس على ذلك بعبارة غامضة مؤداها أن المقارنة بين أنواع العمل « تتم فى الواقع من وراء ظهر المنتجين » .

واهتمام ماركس بنظرية القيمة إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى رغبته فى تفسير فائض القيمة الذى يحصل عليه الرأسماليون فى ظل النظام الرأسمالى .

يرى ماركس أن التبادل يختلف فى ظل الإنتاج الرأسمالى عنه فى ظل نظام الإنتاج البسيط . ففى ظل الإنتاج البسيط الذى لا يدخل فيه الرأسمالى ، يبيع المنتج سلعته مقابل النقود ثم يستخدم هذه النقود للحصول على ما يلزمه من السلع الأخرى . وبعبارة أخرى فإن التبادل يأخذ هذه الصورة :

سلعة أ ←——— نقود ←——— سلعة ب

ويحقق المنتج فائدة إذا كانت منفعة السلعة ب بالنسبة له أكبر من منفعة السلعة أ التى يبيعها .

أما فى ظل الإنتاج الرأسمالى ، فالمنتج الحقيقى وهو العامل لا ينتج لحسابه وإنما لحساب الرأسمالى . ولذلك يأخذ التبادل صورة مختلفة تبدأ بشراء الرأسمالى عنصر العمل والمواد الأولية التى يستخدمها فى الإنتاج ، ثم يبيعها فى السوق مقابل النقود . وعلى هذا فالدورة تبدأ بالنقود التى يستخدمها الرأسمالى فى شراء العمل والمواد الأولية ، وتنتهى بالنقود التى يحصل عليها مقابل بيع السلع المنتجة . وتصبح صورة التبادل :

نقود ←——— سلع ←——— نقود

ويحقق الرأسمالى فائدة إذا كانت النقود التى يحصل عليها أكبر من تلك التى يبدأ بها . ويتساءل ماركس عن مصدر هذه الزيادة فى النقود التى يحصل عليها الرأسمالى ، ويرى أنها ناجمة عن فائض القيمة (surplus value) . ويرى ماركس أن سبب هذه النتيجة هو تلك الخصيصة التى ينفرد بها العمل ، وهى قدرة العامل على أن ينتج ما هو أكثر قيمة مما استهلكه .

فالرأسمالى لا يشترى من العامل عددا من ساعات العمل ، ولكنه يشترى « قوته »

على العمل ، ومن ثم فإن « قوة العمل » تظهر فى السوق كسلعة من السلع يشتريها الرأسمالى . وهذه السلعة تخضع فى نظر ماركس لنفس قانون القيمة السابق ، بمعنى أن قيمة « قوة العمل » تتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها . ولكن ما هى ساعات العمل اللازمة لإنتاج « قوة العمل » ؟ يرى ماركس أنها الساعات اللازمة لإنتاج السلع الضرورية لحياة العامل . ولذلك فإن الرأسمالى يدفع مقابل « قوة العمل » ثمنا هو الأجر ، وهو يساوى ثمن السلع الضرورية لحياة العامل - وفى هذا يتابع ماركس الفكر التقليدى وبخاصة عند ريكاردو - ثم يقوم الرأسمالى بتشغيل العمال الذين يستأجرهم . ونظرًا لأننا قلنا إن العمل يتميز بقدرة العامل على إنتاج سلع ذات قيمة أكبر من قيمة السلع التى استهلكها ، فإن الرأسمالى يستطيع أن يشغل العامل عددًا من الساعات أكبر من عدد الساعات اللازمة لإنتاج السلع الضرورية لحياته ، ومن هنا يحصل الرأسمالى على الفرق وهو ما يسمى « بفائض القيمة » .

ويرى ماركس أن حصول الرأسمالى على فائض القيمة يعتبر استغلالا للعامل ، لأن العامل هو المنتج الوحيد ، وحصول الرأسمالى على هذا الفائض ليس له ما يبرره سوى النظم الاجتماعية السائدة فى ظل النظام الرأسمالى . ولا يحتج على ذلك بالقول بأن الرأسمالى مالك لرأس المال ، وأنه يحصل على الأرباح مقابل مساهمة رأس ماله فى زيادة القيمة على السلعة ، فكل ما يقدمه رأس المال أنه - باعتباره عملاً مختزنًا - ينقل قيمة هذا العمل المختزن إلى السلعة الجديدة دون أن يترتب على ذلك أية زيادة فى قيمتها ، وإنما تأتى فى الزيادة من العمل المباشر وحده .

٧٨ - وإذا انتقلنا الآن إلى نظرية القيمة عند ماركس كما تظهر فى الجزء الثالث من كتابه « رأس المال » الذى نشر بعد وفاته بمعرفة صديقه إنجلز ، نجد أن ثمة تعديلا قد لحق هذه النظرية . ولبيان هذا التعديل ينبغى أن نعرف بعض المصطلحات التى يأخذ بها ماركس :

- رأس المال المتغير Variable capital ؛ وهو ما يدفعه الرأسمالى للعمال .
- رأس المال الثابت Constant capital ؛ وهو ما يدفعه الرأسمالى كثمن للآلات والمواد الأولية .
- معدل فائض القيمة أو معدل الاستغلال Exploitation rate ؛ وهو النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال المتغير .

- معدل الربح Profit rate ؛ وهو النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال الكلى الثابت والمتغير .

- التركيب العضوى لرأس المال Organic composition of capital ؛ وهو النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال الكلى .

ونلاحظ فى هذه الاصطلاحات أن ماركس يطلق على أجور العمال « رأس المال المتغير» نظرًا لأن العمل يزيد من قيمة السلعة التى يساهم فى إنتاجها . أما ثمن الآلات والمواد الأولية فإن ماركس يعتبرها من قبيل « رأس المال الثابت » ، لأنها لا تضيف زيادة إلى قيمة السلعة التى تدخل فى إنتجها وإنما تنقل إليها قيمتها دون تغيير.

وقد لاحظ ماركس فى صياغته الجديدة لنظريته فى الجزء الثالث من كتابه ، أنه إذا كان التركيب العضوى لرأس لمال متساويا فى جميع الصناعات فإن نظرية العمل فى القيمة تظل صحيحة ، بمعنى أن قيمة السلعة تساوى ما بذل فى إنتاجها من عمل . أما إذا اختلف التركيب العضوى لرأس المال - أى اختلفت الكثافة الرأسمالية لأسلوب الإنتاج ، فإن الأمور تختلف . ذلك أنه إذا تساوت القيمة مع كمية العمل المباشر المبذول فى إنتاج السلعة بصرف النظر عن الكثافة الرأسمالية لأسلوب الإنتاج ، فإن معنى ذلك أن معدل الربح سيكون مختلفا فى كل صناعة . ذلك أن فائض القيمة ينتج فقط من العمل المباشر أى رأس المال المتغير . ويترتب على ذلك أن معدل الربح سيكون منخفضا إذا زاد التركيب العضوى لرأس المال أى زادت الكثافة الرأسمالية للإنتاج . ونظرًا لأن معدل الربح لا يمكن أن يستمر مختلفا فى صناعتين مدة طويلة ، فإن ذلك سيؤدى إلى انتقال المشروعات إلى الصناعة ذات معدل الربح المرتفع حتى تتحقق المساواة فى معدلات الربح فى جميع الصناعات . ولذلك فإنه فى حالة اختلاف التركيب العضوى لرأس المال لا يمكن أن تتوقف القيمة على مبدأ العمل فقط ولابد من أخذ معدل الأرباح فى الاعتبار .

ومعنى ذلك أن ماركس قد أقر فى الجزء الثالث من رأس المال أن معدل التبادل لا يتوقف على العمل وحده ، وإنما أيضا على معدل الربح وذلك فى الأحوال التى يختلف فيها التركيب العضوى لرأس المال فيما بين الصناعات المختلفة . ونظرًا لأن اختلاف التركيب العضوى لرأس المال يعتبر الحالة العادية للإنتاج ، فإننا يمكن القول بأن ماركس قد عدل عن نظرية العمل فى القيمة إلى الأخذ بنظرية نفقة الإنتاج ، أى أن

القيمة أصبحت تتوقف عنده على العمل ومعدل الربح . وبعبارة أخرى فإن رأس المال المستخدم (رأس المال الثابت) يؤثر أيضا فى قيمة السلعة . وهذا التطور فى النظرة إلى القيمة سبق أن رأيناه بالنسبة لكل مفكرى المدرسة التقليدية (وبوجه خاص لدى آدم سميث) . وقد رفض ماركس أن يعتبر ذلك عدولا عن نظريته ، ومع ذلك فإن حججه فى هذا الموضوع لم تكن مقنعة .

٧٩ ـ **ميل معدل الربح إلى التناقص** : كان الاقتصاديون التقليديون يميلون بصفة عامة إلى القول بأن الاقتصاد الرأسمالى يتجه نحو حالة من الركود ينخفض فيها معدل الربح بما يحول دون قيام استثمارات جديدة . وقد بنى معظم هؤلاء الاقتصاديون نتائجهم على أساس ظاهرتى تناقص الغلة وتزايد السكان . ولم يشذ ماركس عن هؤلاء الاقتصاديين فى الوصول إلى النتيجة نفسها بالقول بأن معدل الربح يميل إلى التناقص فى ظل النظام الرأسمالى . وإن كان قد استخدم فى هذا الصدد أدوات التحليل الخاصة به .

فمعدل الربح عند ماركس ـ كما سبق أن رأينا ـ هو النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلى الثابت والمتغير . ويفسر ماركس اتجاه معدل الربح إلى التناقص بأن الإنتاج الرأسمالى يتجه إلى زيادة نسبة رأس المال الثابت المستخدم فى عملية الإنتاج ، أى زيادة التركيب المعنوى لرأس المال ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض معدل الربح . فإذا كان العمل (رأس المال المتغير) هو وحده الذى يولد فائض القيمة ، فإن زيادة التركيب العضوى ـ وهى تعنى زيادة رأس المال الثابت ـ لا تزيد من فائض القيمة الذى أصبح يوزع الآن على حجم أكبر من رأس المال الثابت . فالنسبة : $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال}}$ لا تظل ثابتة مع زيادة كثافة الإنتاج الرأسمالى ، وإنما يزيد المقام لزيادة رأس المال الثابت ، وذلك مع بقاء البسط ثابتا نظرا لعدم زيادة العمل أو رأس المال المتغير . وقد سبق أن رأينا أن ماركس يعتبر العمل المباشر هو مصدر فائض القيمة . وهذا ما يؤدى إلى اتجاه معدل الأرباح إلى الانخفاض المستمر .

وقد أغفل ماركس فى تحليله هذا أثر زيادة التركيب العضوى لرأس المال على الإنتاجية . فهو يعتقد أن الأخذ بالأساليب الأكثر كثافة لرأس المال لا أثر لها على الإنتاجية ، علما بأن الرأسمالى لا يلجأ إلى هذه الأساليب إلا إذا كان هناك كسب فى الإنتاجية ، وبالتالى زيادة فى فائض القيمة . ففائض القيمة لا ينتج فقط من العمل «رأس المال المتغير » ، وإنما أيضا من « رأس المال الثابت » . وقد لاحظ ماركس نفسه

أن معدل الربح لم يتناقص فى النظام الرأسمالى فى خلال الثلاثين سنة الأخيرة من حياته . ولذلك انتهى إلى أنه لابد أن تكون هناك عوامل معارضة أو مخففة توقف أثر هذ القانون العام عنده .

٨٠ ـ **تركز رأس المال Capital Concentration** : ويقصد بذلك أن النظام الرأسمالى يعرف ظاهرتين ، الأولى أن المشروعات تتجه إلى استخدام وسائل إنتاجية أكثر رأسمالية (زيادة التركيب العضوى لرأس المال) . وأما الظاهرة الثانية التى يعرفها النظام الرأسمالى فهى الاتجاه نحو تركز المشروعات فى عدد قليل من الوحدات الكبيرة ، وبعبارة أخرى اتجاه النظام الرأسمالى نحو الاحتكار . وهكذا فإن النظام الرأسمالى يتميز عن النظم السابقة بزيادة تراكم رأس المال ـ ومن هنا جاءت تسميته ـ فضلا عن أن الإنتاج يتركز بشكل مستمر فى عدد أقل من المشروعات الضخمة .

٨١ ـ **الفقر العام Pauperising** : كان الاقتصاديون التقليدون يرون أن الأجور تتحدد فى ظل النظام الرأسمالى عند الحد الأدنى اللازم للمعيشة ولا يمكن أن ترتفع عن ذلك . وقد ارتبط ذلك عندهم بنظريتهم فى السكان . وقد انتهى ماركس إلى النتيجة نفسها ، وإن توصل إليها بتحليل مختلف . فعند ماركس يبقى النظام الرأسمالى العمال فى حالة فقر مستمر ، ولا يمكن أن تزيد الأجور عن مستوى الكفاف . وقد ربط ماركس هذه النتيجة بتحليله لتطور النظام الرأسمالى . فهذا النظام يميل ـ كما سبق أن أشرنا ـ إلى زيادة التركيب العضوى لرأس المال ، وهذا من شأنه إنقاص الطلب على العمال . وبذلك يزيد عرض العمال على طلبهم ويظهر فائض فى عرض العمل مما يؤدى إلى انخفاض أجورهم باستمرار . ولذلك فإن الطبقة العاملة وهى تقوم بإنتاج الآلات ووسائل الإنتاج الرأسمالية فإنها تنتج فى الوقت نفسه الوسائل التى تزيحها من السوق وتجعلها زائدة عن الحاجة . وقد أدى استخدام الوسائل الرأسمالية فى الإنتاج الزراعى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال الزراعيين الذين اضطروا إلى الهجرة إلى المدينة ، مما زاد من عرض جيش العمال الاحتياطى reserve army .

٨٢ ـ نلاحظ أن بعض أفكار ماركس السابقة لا يمكن أن تكون صحيحة كلها فى الوقت نفسه ، فهناك تناقض داخلى بين آرائه فى المسائل الآتية :

ـ ميل معدل الربح إلى الانخفاض . ـ زيادة التركيب العضوى لرأس المال .
ـ الفقر العام واستمرار الأجور عند حد الكفاف .

فهذه النتائج الثلاث التى انتهى إليها ماركس لا يمكن أن تكون صحيحة فى الوقت نفسه ، إذ لابد أن يكون أحدها على الأقل غير صحيح . ذلك أن زيادة التركيب العضوى لرأس المال ـ وهى الظاهرة التى رآها « ماركس » معبرة عن تطور النظام الرأسمالى ـ لابد أن تؤدى إلى زيادة الإنتاجية . فلا يوجد حافز لرجال الأعمال لاستخدام أساليب أكثر كثافة رأسمالية ما لم يرتبط ذلك بزيادة فى الإنتاج . ومعنى ذلك أنه يترتب على زيادة التركيب العضوى لرأس المال زيادة الإنتاج الكلى ، وهذه الزيادة لابد أن توزع إما على العمال وإما على الرأسماليين . وفى الحالة الأولى لا يمكن أن يظل الأجر عند مستوى الكفاف ، وإنما لابد أن تزيد الأجور مع زيادة التركيب العضوى لرأس المال . وفى الحالة الثانية ، فلابد وأن تزيد أرباح الرأسماليين .

وهكذا فالاتجاه نحو كثافة الإنتاج الرأسمالى لا يمكن أن تتم ما لم يترتب عليها زيادة فى الإنتاجية ، والزيادة فى الإنتاج لابد وأن توزع على العمال أو الرأسماليين أو كليهما . وعلى ذلك فإنه لا يمكن أن تزيد كثافة رأس المال الثابت مع انخفاض معدل الربح وثبات الأجور فى الوقت نفسه . وهذا ما دعانا إلى القول بأن هناك تناقضًا داخليا بين هذه الأمور الثلاثة ؛ فلابد أن يكون أحدها غير صحيح .

٨٣ ـ **الأزمات الاقتصادية** : لانجد نظرية واحدة عند ماركس لتفسير الأزمات الاقتصادية ، بل نجد عنده عدة تفسيرات . فمن ناحية أخذ ماركس ما سبق أن ذكره سيسموندى من أن السبب فى الأزمات الاقتصادية هو الإفراط فى الإنتاج أو نقص الاستهلاك . فمع زيادة الإنتاج الرأسمالى ـ نتيجة لزيادة تراكم رأس المال مع بقاء الأجور منخفضة ـ تقوم صعوبة فى تصريف هذه المنتجات . وبذلك يعرف النظام نقص الاستهلاك المرتبط بحصول الرأسمالى على فائض القيمة ، ومن ثم حرمان العمال من الحصول على دخول كافية يمكن أن تترجم فى شكل طلب المنتجات فى السوق . وهكذا يؤدى الاستغلال الرأسمالى إلى ظهور الأزمات وظهور حالات الإفراط فى الإنتاج ، ولا مشترين .

ومن ناحية أخرى ، أخذ ماركس الاتجاه الغالب لدى المفكرين التقليديين بالقول باتجاه النظام الرأسمالى نحو الركود نظرا لانخفاض معدل الربح فيه . فإذا انخفض هذا المعدل عن المعدل الذى يعتبره المنظمون تعويضا ومقابلا مناسبا ، فإن الاستثمارات ستقل ، وبذلك فإن ما يحصل عليه الرأسماليون من فائض القيمة يحبس عن التداول ولا

يظهر فى شكل استثمارات جديدة . وهذا ما يؤدى إلى ظهور البطالة وانخفاض الإنتاج . ومن الواضح أن هذا التفسير يقترب من التفسير الحديث الذى أتى به كينز فى تفسير البطالة لعدم كفاية الاستثمار لامتصاص المدخرات عند مستوى التشغيل الشامل . كذلك يرى ماركس أن استمرار التقدم الفنى وما يعنيه من ضرورة تغير الآلات والأدوات ، كل ذلك يؤدى إلى اضطراب فى النشاط الاقتصادى . وأخيراً يشير ماركس إلى أن الفوضى فى النظام الرأسمالى وعدم معرفة حاجات السوق على وجه الدقة يمكن أن يؤدى إلى تقلبات شديدة ، وقد يترتب عليها إفراط فى إنتاج بعض السلع .

٨٤ ـ **الترابط فى الاقتصاد** : قدم ماركس محاولة من أولى المحاولات التى تبين الارتباط فى القطاعات المختلفة للاقتصاد ، وبذلك يكون ـ بعد كيناى Quesney الفرنسى ـ من أهم رواد الحسابات القومية . وبدون الدخول فى التفاصيل ، فقد قسم ماركس الاقتصاد إلى قطاعين ، الأول لإنتاج السلع الرأسمالية ، والثانى لإنتاج السلع الاستهلاكية . وأوضح بأسلوب رياضى بسيط كيف يرتبط القطاعان نتيجة لأن السلع الاستهلاكية ـ وهى إنتاج القطاع الثانى ـ توزع على استهلاك العمالة فى كلا القطاعين ، فضلا عن أن إنتاج السلع الرأسمالية ـ وهى إنتاج القطاع الأول ـ يستخدم أيضا فى إنتاج القطاعين . وانتهى إلى أن التوازن يتحقق عندما تتساوى الأجور فى كلا القطاعين مع مجموع إنتاج السلع الاستهلاكية فى القطاع الثانى ، وأن إنتاج السلع الرأسمالية من القطاع الأول يعادل احتياجات القطاعين من الإحلال والتجديد .

ويمكن القول بأن هذا التحليل الذى استخدمه ماركس يمثل إشارة متقدمة إلى نماذج الترابط والتداخل الصناعى Interindustry . وبالفعل فإن الاقتصاديين الماركسيين المحدثين مثل أوسكار لانجه يعتبرون هذا العرض عند ماركس هو الأساس فى استخلاص جداول المنتج والمستخدم Input Output Tables كما طورها الاقتصادى الأمريكى الروسى الأصل ليونتيف .

الفصل الخامس

التحليل الحدى والنظرية التقليدية الجديدة (نيوكلاسيك)

المبحث الأول ـ خلفيـات عـامـة

تمهيـــد :

٨٥ ـ يعتبر جون إستيوارت ميل John stuart Mill هو آخر الاقتصاديين التقليديين العظام . وكانت كتاباته تمثل من ناحية خلاصة الفكر التقليدى ، ومن ناحية أخرى الإحساس ببعض بوادر القصور . ولم يكن غريبًا أن يكون جون إستيوارت ميل منظرًا للنظام الرأسمالى ومطالبا فى الوقت نفسه بالعديد من الإصلاحات الاجتماعية ، مما جعله قريبًا من الاشتراكيين . ولذلك فإن الاتجاهات التالية له جاءت من ناحية فى شكل معارضة النظام الرأسمالى من الاشتراكيين والماركسيين ، ومن ناحية أخرى فى تأصيل وضبط الأفكار الاقتصادية للآباء التقليديين .

وقد درسنا فى الفصل السابق الاتجاهات المعارضة للرأسمالية ، وندرس فى هذا الفصل الموجة الجديدة للاتجاه العام فى الفكر التقليدى والذى يطلق عليه التقليدية الجديدة . وكما سنرى ، فإن أهم ما يميز هذه المدرسة هو تركيزها على سلوك الوحدات الاقتصادية الأولية ، أو ما يسمى بنظرية الاقتصاد الجزئى Micro economics وهى تتمحور حول نظرية القيمة . أما التطورات الاقتصادية الإجمالية للنظام الاقتصادى فى مجموعه أو شكل الكميات الاقتصادية الإجمالية Macro economics فقد توارت بعض الشيء .

وقد ساعدت روافد متعددة على إثراء هذا الفكر الجديد ، كما تنوعت مراكز الإشعاع الفكرى الجديد بين عدد من الدول . ونتناول فيما يلى أهم هذه الاتجاهات بعد أن نمهد لها بالإشارة عن أهم اتجاهات الفكر الاقتصادى فى هذه المرحلة .

النظـرة الموضوعيـة والنظـرة الشخصيـة :

٨٦ ـ ترددت الدراسات الاقتصادية بين الاعتبارات الموضوعية والاعتبارت الشخصية فى تحديد السلوك الاقتصادى . فالنظرة الموضوعية تأخذ فى الاعتبار عوامل البيئة وظروف الإنتاج الفنية والعوامل الاجتماعية التى تجاوز فردية الشخص ، بعكس النظرة الشخصية التى تركز على الاعتبارات النفسية للفرد والتى تميز شخصيته . وقد غلب على الدراسات الاقتصادية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر النظرة الموضوعية . وظهر ذلك بوجه خاص فى نظريات القيمة التى تربط قيمة السلعة بالعمل أو بنفقة الإنتاج ، مع استبعاد المنفعة أو قيمة الاستعمال من التأثير فى هذه القيمة . وعلى العكس، فمنذ ذلك الوقت قد ظهرت عدة اتجاهات جديدة تعيد النظرة الشخصية للدراسات الاقتصادية ، وبوجه خاص الاعتماد على المنفعة فى تحديد القيمة .

والواقع أن محاولة ربط القيمة بالمنفعة محاولة قديمة . ولكنها لم تكلل فى السابق بالنجاح ؛ فقد كان هناك دائمًا ماثلا فى الأذهان مثالُ الخبز والماء ذَوَى المنافع الهائلة والقيمة المحدودة أو حتى المنعدمة فى السوق . وبالمقابل فهناك الماس والمجوهرات ذات المنفعة القليلة والقيمة السوقية المرتفعة . فكيف يمكن والحال كذلك ربط القيمة بالمنفعة . وقد ساعد على نجاح هذه المحاولة الأخيرة لنظريات المنفعة اكتشاف فكرة التحليل الحدى ، ومن ثم ربط القيمة بالمنفعة الحدية . فهذا التحليل لا ينظر إلى المنفعة الكلية أو حتى المنفعة المتوسطة ، وإنما يركز على المنفعة الحدية أو الأخيرة ، وهى قد تكون قليلة بالمقارنة بمنفعة الوحدات السابقة على ما سنرى . وهكذا أمكن إدخال المنفعة ـ وهى علاقة شخصية ـ فى تحديد القيمة دون الاصطدام بالعقبات السابقة المتمثلة فى انخفاض قيمة بعض السلع ذات المنافع الظاهرة الكبيرة ، أو ارتفاع قيمة سلع أخرى لا تبدو لها منفعة ظاهرة . فالمنفعة علاقة شخصية ، وهى أيضًا تتوقف على الندرة .

وقد ساعد على نمو النظريات الشخصية فى الربع الأخير من القرن الماضى ما حدث

من تطور فى الدراسات النفسية من ناحية ، وكرد فعل للمنهج التاريخى من ناحية أخرى . فالاهتمام بالدراسات النفسية قد زاد فى هذه الفترة بشكل واضح . ومن أهم الدراسات النفسية التى أثرت بوجه خاص فى الدراسات الاقتصادية أعمال ويبر E.H.Weber حيث أوضح أهمية العوامل النفسية . وقد استخدم نفس الأفكار فيشنر Fechner سنة ١٨٦٠ لبيان مدى تأثر الأحاسيس نتيجة لبعض المؤثرات الخارجية . وهذا هو المعروف باسم قانون فيبر أو فيشنر ، والذى يقضى بأنه إذا عرض الفرد لجرعات متساوية من مؤثر خارجى فإن كثافة الإحساس المرتب عليه تتناقص باستمرار. ومن الواضح أن هذا القانون يعتبر الأساس النظرى لفكرة تناقص المنفعة الحدية .

كذلك فقد ذهبت المدرسة التاريخية فى ألمانيا بزعامة شمولر Schmoller إلى استحالة استخلاص أية قوانين عامة للسلوك الاجتماعى ، وإن غاية الأمر هو دراسة النظم والمؤسسات الاجتماعية القائمة واستخلاص بعض القواعد الخاصة بها . وبذلك انتهت هذه المدرسة إلى عدم جدوى الدراسات المنطقية والاستنباطية فى مجال العلوم الاجتماعية، وأنه لا مكان إلا للدرسات الإحصائية والاستقرائية واستخلاص القواعد الخاصة بكل تنظيم دون القدرة على الوصول إلى قوانين عامة .

وقد أثارت المدرسة التاريخية ومنهجها المشار إليه رد فعل قوى للدفاع عن النظريات والقوانين الاجتماعية العامة ، مما استتبع زيادة أهمية الدراسات المنطقية ومحاولة البحث عن قواعد عامة للسلوك. وقد كان أنصار المدرسة الحدية ضمن من تصدوا للمدرسة التاريخية . فقد حاولت تلك المدرسة إقامة نظريات اقتصادية عامة مبنية على بعض المقدمات حول سلوك الإنسان ودوافعه . وقد وجدت هذه المدرسة فى فكرة المنفعة أساسا معقولا لإقامة نظرية عامة للسلوك الاقتصادى .

وساعد على ذلك ازدهار مذهب المنفعة Utilitarianism فى الفلسفة فى الوقت نفسه تقريبًا . فالفرد يبحث عن المنفعة أو اللذة ويحاول أن يتجنب الألم . وهكذا خلق أصحاب المدرسة الشخصية إنسانا خاصا هو الإنسان الاقتصادى (homo-economicus) ، وهو إنسان رشيد يحاول تعظيم المنفعة التى يحصل عليها وتقليل الألم الذى يضطر إلى تحمله . والاقتصاد لم يعد سوى علم حساب المنفعة والألم .

ويمكن أن نميز فى المدرسة الشخصية فى الاقتصاد بين عدة اتجاهات . فهناك مدرسة نفسية غير رياضية ، ونجدها بصفة خاصة فى فينا مع كارل منجر . كما أن هناك

مدرسة رياضية اعتمدت فى تحليلها على استخدام بعض الأساليب الرياضية ويمثلها فى إنجلترا جيفونز ، وفى سويسرا ـ لوزان ـ فالراس ، وفى إيطاليا باريتو ، وقبل ذلك ظهر فى فرنسا الاقتصادى الرياضى كورنو ، وفى السويد تأثر الفكر الاقتصادى بنفس أساليب المدرسة الشخصية . ويجمع هؤلاء جميعًا أنهم أخذوا بالتحليل الحدى ، ولذا يمكن أن نطلق عليهم اسم المدرسة الحدية (Marginalism) . وقد ظهر هذا التحليل فى وقت متقارب فى الربع الأخير من القرن الماضى حوالى ١٨٧٠ فى عدة أماكن ؛ فى فينا مع كارل منجر ، وفى إنجلترا من ستانلى جيفونز ، وفى لوزان مع فالراس . وقد توجت كافة هذه الجهود مع ألفريد مارشال الذى يمثل خلاصة الفكر التقليدى فى ثوبه القديم والحديث معا .

مفهوم التحليل الحدى :

٨٧ ـ قد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن التفكير الحدى فى النظرية الاقتصادية والذى دخل علم الاقتصاد فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، حوالى (١٨٧٠)، يمثل ثورة فكرية فى التفكير الاقتصادى ، تقابل الثورة الرياضية التى أدخلها نيوتن وليبنز فى الرياضة قبل ذلك بحوالى قرنين من الزمان (ظهر كتاب نيوتن فى المبادئ Principia ١٦٨٧) . بل إن فكرة الحدية Marginalism لا تعدو أن تكون ترجمة اقتصادية للفكرة الرياضية « معدل التغيير » Rate of change ، وتعبيرا عن أهمية دراسة المتغيرات بالغة الصغر والضآلة Infinitesimal لفهم الحركة والتغيير . فقد رأى ليبنز Leibniz وكذا نيوتن Newton أنه ينبغى دراسة الكميات الرياضية ـ وبالتالى قوى الطبيعة وقوانين الحركة ـ من خلال التغييرات بالغة الضآلة . وقد أدى ذلك إلى ظهور التحليل الرياضى Calculus الذى يدرس التغييرات فى الكميات الرياضية من خلال متابعة ما يحدث لها عندما يحدث تغير طفيف ، والذى أدى إلى ظهور فكرة « المشتقة » Derivative التى تمثل « معدل التغيير » فى أية علاقة رياضية . وهذه الفكرة بالضبط هى ما أخذ به التحليل الاقتصادى الحدى ، والذى يبحث فيما يحدث للمتغيرات الاقتصادية عند حدوث تغيير صغير ، أو ما يسمى بالتغيير الحدى .

فمعظم القرارات الاقتصادية تتخذ فى شكل جرعات متتابعة . فالوحدات الاقتصادية عند اتخاذ قراراتها لا يعرض عليها ـ عادة ـ أحد أمرين : إما كل شىء وإما لا شىء على الإطلاق . فهذه أحوال نادرة حقًا . فالأمر يتعلق عادة باتخاذ قرارات

صغيرة متتابعة . فإذا كان الأمر يتعلق مثلاً بنشاط إنتاجى ، فإن المنتج لا يواجه عادة بقرار بالإنتاج الكامل أو بعدم الإنتاج كلية ، وإنما تعرض عليه خيارات متعلقة بقرارات للإضافة بزيادة كمية الإنتاج أو استخدام عمال جدد أو حتى القيام بتوسع جديد فى نشاطه . وهنا فإن سلوكه يتطلب المقارنة بين العائد من زيادة الإنتاج أو استخدام عامل جديد أو إضافة خط إنتاجى جديد من ناحية ، وبين ما يترتب على ذلك من تضحية أو تكلفة نتيجة لهذه الإضافة من ناحية أخرى . كذلك عند الاستهلاك فإن على المستهلك أن يقارن بين زيادة الاستهلاك بوحدة جديدة وبين المنفعة المتحققة منها . وبشكل عام ، فإن القرار الاقتصادى لا يقتصر على ممارسة النشاط ، بل يتناول عادة المدى الذى يذهب إليه ، أى حجم الإنتاج أو الاستهلاك . وهكذا يتحدد السلوك الاقتصادى بالمقارنة بين العائد والتكلفة عند الحد (at the margin) ، ومن هنا جاءت التسمية بالتحليل الحدى .

ويمكن القول بصفة عامة بأن كفاءة الاختيار تتطلب التوقف ـ سواء فى الإنتاج أو الاستهلاك ـ عندما يتساوى العائد الحدى مع التكلفة الحدية ، أى عندما يصبح الفارق بينهما صفرا . فالقرارات الاقتصادية هى دائماً قرارات للاختيار بين بدائل مختلفة . وعند اتخاذ كل قرار يؤخذ فى الاعتبار المقارنة بين العوائد والتكاليف الحدية . ويتحقق التوازن عند تساوى هذه الأوضاع الحدية . وهذه النتيجة تؤكد مدى التقابل بين التحليل الحدى فى الاقتصاد من ناحية ، وبين التحليل الرياضى من ناحية أخرى . فقد أوضح التحليل الرياضى أن الوصول إلى الأوضاع القصوى Maxima, Minima تتحقق عندما يكون معدل التغيير (المشتقة) صفرًا ، ويمكن ترجمة ذلك اقتصاديًا بالإشارة إلى أن الوضع الأمثل يتحقق عندما يصبح الفارق بين العائد الحدى والتكلفة الحدية صفرًا ، أى عند تساوى هذين الأمرين .

يرتبط التحليل الحدى بهذا الشكل بعدد من الفروض الاقتصادية النظرية حول الاستهلاك والإنتاج . فالفرض الأساسى فى الاستهلاك هو مبدأ تناقص المنفعة Diminishing utility ، بمعنى أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الوحدات المستخدمة . فالكوب الأول أكثر نفعا للظمآن أو الصائم من الكوب الرابع أو الخامس ، بل إنه بعد حد معين قد يصبح الكوب الأخير من الماء مؤلما وغير مقبول . ومن ناحية الإنتاج ، فإن الفرض الأساسى هو مبدأ تزايد النفقات الحدية ، ذلك أنه بعد حد معين

من حجم الإنتاج (الحجم الأمثل) تؤدى زيادة الإنتاج إلى ضرورة تحمل تكاليف أكبر لإنتاج الوحدات الجديدة بما يجاوز العائد الحدى منها . وأخيرًا فإن التحليل الحدى يفترض القابلية للتجزئة والانقسام بحيث إن القرارات الاقتصادية يمكن أن تأخذ شكل جرعات أو قرارات بالزيادة أو النقصان Incremental .

وبعد هذا الاستعراض للفكرة الحدية ، فإننا نتناول على التوالى المدارس الفكرية التى ساهمت فى تطوير هذه الأفكار ودخولها فى النظرية الاقتصادية .

المبحث الثانى ـ المدرسة النمساوية فى الاقتصاد

٨٨ ـ ساهمت هذه المدرسة فى وضع وتطوير نظرية المنفعة الحدية ، وهى تتضمن عدة أسماء هامة فى الاقتصاد ، وبصفة خاصة كارل منجر ـ وهو مؤسس هذه المدرسة ـ ثم فيزر وبوهيم بافيرك .

كـارل منجـر Karl Menger (١٨٤٠ ـ ١٩٢١)

٨٩ ـ وضع منجر كتابه فى « مبادئ الاقتصاد » سنة ١٨٧١ ، وهو الذى بنى شهرته ، وعلى أساسه عين أستاذًا للاقتصاد السياسى فى جامعة فينا . وقد عاش منجر فى وقت سيطرت فيه المدرسة التاريخية والمنهج التاريخى على الدراسات الاجتماعية ، ولذلك فقد قام منجر بجهد كبير فى معارضة المنهج التاريخى والدفاع عن المنهج الاستنباطى فى الدراسات الاجتماعية . ولذلك نجد إلى جانب كتبه فى الاقتصاد مؤلفات أخرى فى المنهج أهمها « أبحاث فى مناهج العلوم الاجتماعية ، وبوجه خاص الاقتصاد السياسى » سنة ١٨٨٣ .

فعنده أن هناك عدة علوم تشترك فى الاهتمام بدراسة الظواهر الاقتصادية : علوم تاريخية ، وعلوم نظرية ، وعلوم تطبيقية . أما الدراسة التاريخية ، فتتضمن التاريخ الاقتصادى والإحصاء ، وأما النظرية الاقتصادية ، فهى من قبيل العلوم النظرية الاستنباطية المجردة . وأخيرًا فإن هناك بعض الدراسات الاقتصادية التطبيقية مثل السياسة الاقتصادية والمالية العامة والاقتصاديات القطاعية . وقد واجه كارل منجر فى هذه المحاولة مساجلات مع شمولر زعيم أنصار المنهج التاريخى .

أما أفكار منجر فى الاقتصاد ، فإنها تدور حول فكرة المنفعة والحاجة ؛ فأقام نظرية

عامة للسلع الاقتصادية (goods) . فحتى يكون لشىء وصف السلعة ، لابد أن يكون قادرًا على إشباع حاجة إنسانية ، أى أن تكون له منفعة ، ولذلك فإنه يجب توافر الأمور الآتية حتى نكون بصدد سلع اقتصادية :

- أن تقوم هناك حاجة إنسانية .
- أن يتضمن الشىء من الخصائص ما يجعله قادرًا على إشباع هذه الحاجة .
- أن يعرف الإنسان قدرة الشىء على إشباع حاجته .
- أن يكون الإنسان قادرًا على السيطرة والتصرف فى هذا الشىء .

وقد قسم منجر السلع إلى مراتب بحسب مدى قربها من المستهلك . ففى المرتبة الأولى ، نجد الخبز وفى المرتبة الثانية الدقيق وهكذا . وقد اهتم منجر بوجه خاص بالسلع الاستهلاكية التى يتوقف عليها الطلب على السلع الأخرى . وعلى ذلك أوضح منجر أن الطلب على السلع الاستثمارية إنما هو طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية .

وحتى يصبح الشىء سلعة اقتصادية ، فلا يكفى أن يكون نافعًا ، بل يجب فوق ذلك أن تقوم بين عرضه وبين الاحتياجات الإنسانية علاقة معينة . فالاحتياجات الإنسانية Human requirements هى عبارة عن مجموعة السلع الاستهلاكية التى تلزم الفرد لإشباع حاجاته . وعند منجر، فإنه لكى يصدق وصف السلعة بالمعنى الاقتصادى economic goods على الأشياء ، فلابد أن يكون عرضها أقل من الاحتياجات لها . وعلى ذلك ، فالأشياء الصالحة لإشباع الحاجات والتى توجد بوفرة لا تعتبر من قبيل السلع بالمعنى الاقتصادى ، وبعبارة أخرى ، يجب أن تكون السلع محدودة بالنسبة للحاجات التى تصلح لإشباعها . وعلى ذلك ، فالهواء لا يعتبر سلعة لأنه يوجد بحجم أكثر من الحاجة إليه . وفيما يتعلق بنظرية القيمة ، فإن منجر رأى فيها علاقة بين الاحتياجات وبين المتاح من السلعة . ولعل أهم مساهمة من جانب منجر فى هذ الصدد تتركز فى تقديره بأن المنفعة الناتجة من استهلاك السلعة تتناقص مع زيادة الوحدات المستهلكة . وهذا هو مبدأ تناقص المنفعة الذى بنى عليه الحديون تحليلهم .

فريدريك فون فيزر Friedrich Von Wieser (١٨٥١ ـ ١٩٢٦)

٩٠ ـ وقد تأثر بأسلوب كارل منجر فى الاعتماد على المنهج المجرد ، وقد أخذ مثله

بفكرة المنفعة الحدية ، كما ساعد على تطوير الدراسات الحدية . ولعل أهم ما أورده فيزر هو إشارته إلى أن قيمة عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وأرض ، إنما هى قيم مشتقة من منفعة السلع التى تساهم فى إنتاجها . وعلى ذلك فقيمة هذه العناصر تتحدد بالإنتاجية الحدية لكل منهم . وقد دعاه ذلك إلى انتقاد كل من نظريات العمل فى القيمة وكذا الاتجاه الذى يذهب إلى أن الأجور تتحدد عند مستوى الكفاف ، فعنده أن الأجور تتحدد بالإنتاجية الحدية للعمل .

بوهيم بافريك Eugen Von Bohm-Bawerk (١٨٥١ ـ ١٩٠٤)

٩١ ـ أهم ما اشتهر به بوهيم بافريك هو نظريته لرأس المال وسعر الفائدة ، وقد أثرت فى الأجيال اللاحقة من الاقتصاديين . كذلك كان بوهيم بافريك من أوائل من وجهوا انتقادات شديدة إلى النظرية الماركسية ، وبوجه خاص فيما يتعلق بنظرية العمل فى القيمة .

وقد رأى بوهيم بافريك أن رأس المال هو نتيجة لتطور الفن الإنتاجى والأخذ بأساليب إنتاجية تزيد من دورة الإنتاج round-about قبل الوصول إلى المنتج النهائى للمستهلك . ويترتب على إطالة العملية الإنتاجية زيادة فى الإنتاجية والكفاءة ، ولكنها من ناحية أخرى تتطلب مرور وقت قبل الوصول إلى إنتاج السلعة الاستهلاكية . فأساليب الإنتاج تتطور باستمرار نحو مزيد من إطالة العملية الإنتاجية وبالتالى زيادة المراحل الوسيطة قبل الوصول إلى الإنتاج النهائى . ويرى بوهيم بافريك أن ظهور رأس المال هو نتيجة لإطالة فترة الإنتاج ، وبذلك فإن رأس المال لا يعدو أن يكون سلعا مستقبلة . وهكذا تصبح فكرة رأس المال وثيقة الصلة بفكرة الزمن ، وتنطوى بالتالى على معنى التخلى عن الحاضر من أجل المستقبل . ويعتبر سعر الفائدة ثمنا لرأس المال تتحدد قيمته فى ضوء هذه النظرة لرأس المال . فإذا كانت أساليب الإنتاج غير المباشرة أكثر كفاءة من الأساليب المباشرة ـ برغم ما تستغرقه من زمن ـ فإن إنتاج رأس المال يتطلب التخلى فى الحاضر عن السلع الاستهلاكية لمزيد من السلع الاستهلاكية فى المستقبل ، وهذه التضحية بالحاضر تتطلب جزاء ومكافأة . ولذلك فإن سعر الفائدة إنما يدفع مقابل ذلك الكسب فى الإنتاجية من جانب المستثمر ، وتلك التضحية بالحاضر من جانب المدخر. فيتحدد سعر الفائدة والحال كذلك ، فى ضوء المقارنة بين

الكسب المتحقق فى زيادة الإنتاجية من ناحية والألم من التضحية بالاستهلاك من ناحية أخرى . وتتم المقارنة بين هذه الكميات الحدية على ما سبق أن أشرنا .

المبحث الثالث ـ المدرسة الرياضية

٩٢ ـ عرفت المدرسة الحدية اتجاها يستخدم الوسائل الرياضية فى شرح العلاقات الاقتصادية . وقد ظهر هذا الاتجاه الحدى فى الوقت نفسه تقريبًا الذى ظهرت فيه مدرسة فينا ، وبوجه خاص فى إنجلترا مع جيفونز وفى لوزان مع فالراس وذلك فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . ومع ذلك ، فإنه لا يجوز التعرض للمدرسة الرياضية دون الإشارة لواحد من الرواد يعتبر بحق مؤسس المدرسة الرياضية ، وهو الاقتصادى الفرنسى كورنو . ولذا نبدأ بالإشارة إليه .

كورنو Augustine Cournot (١٨٠١ ـ ١٨٧٧)

٩٣ ـ وهو اقتصادى فرنسى ويمكن أن يعتبر أول من استخدم الأساليب الرياضية ، وبوجه خاص التفاضل والتكامل فى الاقتصاد . وللأسف لم يعرف كورنو فى حياته أى نجاح ، حتى إنه لم يتمكن من تصريف نسخة واحدة من كتابه الأول « أبحاث فى المبادئ الرياضية لنظرية الثروة » سنة ١٨٣٨ Recherche sur les Mathematiques de la Theorie des Richesses ، فاضطر إلى وضع طبعة أخرى خالية من الجبر والرياضة. ولم تشتهر أعماله إلا فى وقت لاحق بعد وفاته عندما وجه النظر إلى هذه الأعمال الاقتصادى الإنجليزى جيفونز والاقتصادى الفرنسى فالراس .

ويعتبر كورنو هو أول من أدخل فكرة منحنى الطلب باعتباره علاقة بين الثمن والكمية المطلوبة ، وبحيث يكون الثمن هو المتغير المستقل والطلب هو المتغير التابع ، وبذلك يبين منحنى الطلب علاقة عكسية بين تغيرات الثمن من ناحية ، والمتغيرات المقابلة فى الكمية المطلوبة من ناحية أخرى . وقبل ذلك ، كان هناك خلط بين تأثير الثمن على الطلب على هذا النحو وهو المعروف بقانون الطلب ، وبين تأثير تغييرات الكمية المطلوبة على الثمن وهو المعروف بالتغيير فى ظروف الطلب . كذلك أشار كورنو إلى أنه فى ظل المنافسة الكاملة يتجه الثمن إلى التساوى مع النفقة الحدية . وأوضح بجلاء أن الطلب والعرض والثمن كميات مترابطة ، الأمر الذى يعتبر مقدمة لما يعرف بنظريات التوازن الشامل .

ستانلى جيفونز William Stanley Jevons (١٨٣٥ ـ ١٨٨٧)

٩٤ ـ هاجم جيفونز جون ستيوارت ميل واعتبره مسئولا عن تأخر الدراسات الاقتصادية . وقد أقام جيفونز دراسته الاقتصادية على أساس تجريدى ، واستخدم التحليل الرياضى وبخاصة التفاضل والتكامل . وقد اهتم جيفونز بوجه خاص بالاستهلاك ووضعه فى المرتبة الأولى قبل الإنتاج والتوزيع ، وترتب على ذلك أن حظيت فكرة المنفعة بجانب كبير من تحليله ، وربط القيمة بالمنفعة وليس بالنفقة كما فعل الاقتصاديون التقليديون . ويعتبر جيفونز أحد مكتشفى فكرة المنفعة الحدية وتناقص هذه المنفعة الحدية . وقد أطلق على المنفعة الحدية اسم المنفعة النهائية Final degree of utility . وقد توصل إلى أنه عند التوازن ، تتحقق المساواة بين المنافع النهائية (المنافع الحدية) . فإذا كانت المنفعة الحدية (النهائية) أكبر فى سلعة ما ، فمعنى ذلك أن هناك مصلحة فى استهلاك مزيد من هذه السلعة للإفادة من هذه المنفعة العالية . ويستمر الأمر كذلك حتى تتحقق المساواة بين المنافع الحدية ، وعندئذ لا يقوم أى حافز لتغيير نمط الاستهلاك .

وبعد أن رفض جيفونز نظريات القيمة التقليدية ، سواء نظرية العمل فى القيمة أو نظرية نفقة الإنتاج ، أوضح اتفاقه التام حول فكرة الريع باعتباره دخلاً فرقيا للأرض الأكثر خصوبة . ومع ذلك ، فلم يضف جيفونز أى جديد على تحليل ريكاردو فى هذه الجزئية .

وقد أشار جيفونز إلى بعض النظريات غير الاقتصادية لتفسير التقلبات الاقتصادية، حيث ذكر أن البقع الشمسية تؤدى إلى التأثير فى الإنتاج الزراعى ومن ثم إلى بعض التقلبات الاقتصادية ، ولعل ذلك يرجع إلى اهتمامات «جيفونز » فى مرحلة شبابه بدراسة المناخ وتقلبات الطقس وخصوصًا عندما كان يعمل فى أستراليا . وقد كتب بعض الكتب عن تقلبات الطقس فى أستراليا .

ليون فالراس Leon Walras (١٨٣٤ ـ ١٩١٠)

٩٥ ـ وهو يعد من أكبر الاقتصاديين النظريين . وإلى جانب اشتراكه فى اكتشاف فكرة المنفعة الحدية مع كارل منجر وستانلى جيفونز ، فإنه واضع فكرة التوازن الشامل للاقتصاد General equilibrium . وقد تأثر ليون بوجه خاص بأفكار والده أوجست

فالراس الذى كان أستاذًا للفلسفة ، كما تأثر بالاقتصادى الرياضى كورنو الذى سبقت الإشارة إليه . وبرغم ما حققه فالراس من مكانة علمية ومن قدرة على الابتكار ، فإنه لم يستطع أن يجد مكانًا فى الجامعات الفرنسية ، وظل أستاذًا للاقتصاد فى جامعة لوزان السويسرية . والآن ، وبعد أن وضحت الأهمية الحقيقية لأفكار فالراس وأثره على تطور النظرية الاقتصادية ، فإن الفرنسيين المعاصرين يفخرون به باعتباره من الاقتصاديين الفرنسيين !

وكما ذكرنا ، فقد ساهم فالراس فى اكتشاف فكرة المنفعة الحدية . وبرغم أنه كتب بعد كارل منجر وستانلى جيفونز بثلاث سنوات ، فإنه لم يطلع على أعمالهما ، ويعتبر أنه اكتشف نفس الفكرة استقلالا . وقد استخدم تعبير الندرة rarete ، وعرفها بأنها «المشتقة من المنفعة المتحققة من زيادة الاستهلاك » ، وبعبارة أخرى فإن الندرة عنده هى معدل التغيير فى المنفعة الكلية نتيجة زيادة الوحدات المستهلكة . وهذا هو التعريف المستقر عندنا . وقد استخدم فالراس فكرة المشتقة derivative المعروفة فى الرياضة بالنظر إلى ميله إلى استخدام الرياضة. ونحن نعرف أن المشتقة فى التفاضل Calculus، وهى تعنى معدل التغيير ، إنما تقابل فكرة الحدية فى الاقتصاد .

على أن أهم ما يميز تحليل فالراس ، هو استخدامه لتحليل « التوازن الشامل » . وعن طريقه أوضح فالراس بجلاء وبشكل لم يعرض من قبل مدى الترابط فى الاقتصاد ومختلف علاقات الطلب والعرض لجميع السلع . وقد استخدم فى هذا العرض نظاما من المعادلات الرياضية الآنية Simultaneous equations ؛ فبين كيف يتحقق التوازن فى الاقتصاد عندما يتساوى طلب وعرض جميع لسلع . فيتطلب الأمر بالنسبة للاستهلاك أن يعرف كل فرد ترتيب أفضلياته وذوقه بحيث يوزع استهلاكه (الطلب) على مختلف السلع على ضوء منافع السلع والخدمات بالنسبة له بالمقارنة إلى الأثمان المختلفة لكل سلعة . ومن الضرورى أن يكون سلوك الفرد رشيدًا ، بحيث يوزع استهلاكه على السلع على النحو الذى يجعله يحقق أقصى إشباع ممكن وفقا للأثمان السائدة . وبالمثل فإنه بالنسبة للإنتاج أو العرض ، فإن كل منتج يعرف الكميات التى يستعد لعرضها وبيعها فى السوق عند كل ثمن فى ضوء مدى توافر عناصر الإنتاج ومستوى الفن الإنتاجى السائد . ويتحقق التوازن عندما تتحقق المساواة بين طلب وعرض كل سلعة .

وهكذا بين فالراس أن التوازن فى الاقتصاد كل مترابط يشمل جميع السلع والخدمات . فهناك دوال للطلب ، وهى تبين شكل طلب الأفراد من كل سلعة عند كل ثمن . وهناك دوال أخرى للعرض وهى تبين الكميات المعروضة من كل سلعة عند كل ثمن . والدوال الأولى تستند إلى تقدير الأفراد للمنافع ، والدوال الثانية تستند إلى تكلفة الإنتاج كما يعكسها الفن الإنتاجى السائد وحجم الموارد المتاحة . وعند التوازن لابد وأن تتحقق المساواة بين طلب وعرض كل سلعة . وهكذا استخدم فالراس هذه المعادلات (أو الدوال) فى نظام من المعادلات الجبرية بما يبين كيفية التوازن فى الاقتصاد . وعند حل مجموع هذه المعادلات ، تتحدد الأثمان الكفيلة بتحقيق المساواة بين طلب الأفراد للسلع من ناحية ، وبين عرض هذه السلع من ناحية أخرى . وعن طريق تغيرات الأثمان تتعدل أوضاع الطلب والعرض للسلع حتى يتحقق التوازن فى النهاية . وهكذا تعتبر الأثمان المتغير الذى يؤدى إلى تحقيق التوازن والمساواة بين طلب وعرض السلع . وبذلك تقوم الأثمان والسوق بدور توزيع أو تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة .

وإلى جانب بيان الترابط بين طلب وعرض السلع ، فقد أوضح فالراس عن طريق نظام التوازن الشامل العلاقة بين أثمان السلع من ناحية وأثمان عناصر الإنتاج من ناحية أخرى . فأثمان أو دخول عناصر الإنتاج (عمل ، رأس مال ، أرض) هى أثمان مشتقة من الأثمان النهائية للسلع الاستهلاكية كما تظهر فى السوق فى ضوء التوازن العام للاقتصاد . وقد استخدم فالراس نظام التوازن الشامل على مرحلتين :

فى المرحلة الأولى وأسماها التوازن فى اقتصاد التبادل Theorie de l'echange وهو يتعرض فيها لمشكلة التوزيع للإنتاج عن طريق التبادل بما يحقق أقصى إشباع ممكن . وفى هذه المرحلة يفترض فالراس أننا بصدد إنتاج قد تم بالفعل ، وأننا نبحث فقط فى توزيع هذ الإنتاج على مختلف الاستخدامات .

وفى مرحلة ثانية واسمها التوازن فى اقتصاد الإنتاج Theorie de production تخلى فيها عن افتراض وجود حجم معين من السلع والخدمات ، وبحث فيها مشكلة الإنتاج والتوزيع معا ، وبين كيف يتم الإنتاج ، ثم كيف يوزع بما يحقق أقصى إشباع فى ضوء ما هو متاح من موارد وفن إنتاجى .

ومن الواضح من هذا الاستعراض أن المحدد النهائى للإنتاج والتوزيع هو من

ناحيـة رغبـات الأفـراد وتفضيـلاتهم (الطـلب) ، والموارد المتـاحة والفن الإنتاجى السائد (العرض) ، وتقـوم الأثمـان بدور همـزة الوصـل بين رغبـات المستهـلكين وقـدرات المنتجين .

وفيها يتعلق بالنقود ، فقد جاءت عند فالراس فى موضعين : الأول عند تعرضه لنظام التوازن الشامل ، والثانى لدى مناقشته دور النقود فى الاقتصاد . فنصادف النقود مرة لدى فالراس عند معالجته للتوازن الشامل ، وهى لا تعدو أن تكون وحدة للقياس (مقياس القيم) . ولذا أطلق عليها اسم المقياس numeraire وهى بذلك لا تختلف عن أية سلعة أخرى حين تستخدم كوحدة لقياس باقى الأسعار . فنستطيع أن نستخدم أية سلعـة كأساس لبيـان قيمة السلـع بعضها بالبعـض الآخر . ولذلك فإن النقود فى نظام فالراس للتـوازن الشامل ليس لها أىَ دور سـوى مقياس القيم ، وهو دور نظرى أو محاسبى .

والحقيقة أن نظام التوازن الشامل هو نظام عينى لا توجد فيه نقود بالمعنى الحقيقى . ومع ذلك ، فنجد عند فالراس إشارة أخرى للنقود باعتبارها وسيطا للتبادل ، ومن ثم لها دور نقدى . وقد وضع فالراس معادلة خاصة للطلب على النقود ، وهو طلب غير مباشر مشتق من الطلب على السلع ، لأن النقود عنده مجرد وسيط فى التبادل، ومن ثم ليس لها منفعة ذاتية مستقلة عن طلب السلع والخدمات التى تستخدم فى شرائها . وقد كانت معادلة فالراس لطلب النقود هى الأساس الذى اشتق منه فيشر فيما بعد معادلة التبادل التى أصبحت وسيلة عرض نظرية كمية النقود على ما سنرى فيما بعد .

وقد تعرض فالراس لبعض مشاكل الاقتصاد الاجتماعى وعدالة التوزيع ، وأطلق شعارًا هو « مساواة الشروط أو الظروف وعدم مساواة المراكز » ، بمعنى أنه ينبغى أن توفر الدولة شروطًا متساوية للجميع ، ولكن نظرًا لاختلاف إمكانيات الأفراد وقدراتهم، فلابد أن يؤدى هذا إلى عدم تساو فى المراكز ، وبعبارة أخرى فقد كان فالراس ليبراليا يدافع عن المساواة القانونية فى توفير الفرص المتساوية ، ولكنه لا يتطلب بالضرورة المساواة الفعلية . فالمطلوب هو المساواة عند نقطة البداية وليس عند نهاية السباق . وكان فالراس مؤمنا بأهمية نظريته الاجتماعية ، وكان يتوقع الحصول على جائزة « نوبل » للسلام .

باريتو Vilerredo Pareto (١٨٤٨ ـ ١٩٢٣)

٩٦ ـ وهو اقتصادى إيطالى حصل على تعليم متنوع فى الفلسفة والاجتماع والرياضة والاقتصاد والهندسة وحصل على الدكتوراه فى الهندسة ، ثم تحول إلى الاهتمام بالاقتصاد وبالعلوم الاجتماعية . وقد شغل مناصب متعددة قبل أن ينتهى إلى شغل نفس منصب فالراس أستاذًا للاقتصاد فى جامعة لوزان .

الواقع أن باريتو جدد فى كثير من المواضع ، واستخدم بوجه خاص الرياضة بكفاءة أكبر من فالراس ، ومع ذلك فإن مساهمته فى الأفكار الاقتصادية لا يمكن أن تجاوز الرعيل الأول من الحديين ، مثل كارل منجر وستانلى جيفونز وليون فالراس .

وقد اهتم باريتو بإبراز الطبيعة العلمية للاقتصاد . فالاقتصاد عنده هو أساسا نظرية تحديد الأثمان فى ظل شروط المنافسة الكاملة ، وقد توسع فى استخدام الأسلوب الرياضى حتى يؤكد للنظرية الاقتصادية طابعها العلمى الدقيق والمنضبط . وقد أخذ باريتو بفكرة التحليل الحدى ، ولكنه استخدم لفظا جديدًا للمنفعة الحدية Ophelimity ، وهو تغيير غير ذى أهمية حقيقية ، وإن كان باريتو نفسه يعتقد بغير ذلك . والأهم من ذلك فى هذا الميدان ، هو أن باريتو وجد أن المنفعة غير قابلة للقياس ، ومن ثم فيجب أن يستبدل بها فكرة أخرى ترتيبية Ordinal وليست قياسية Cardinal . فالمنفعة إحساس داخلى لا يقبل القياس أو المقارنة مع أحاسيس الآخرين . وأقصى ما نستطيعه هو ترتيب أولويات أو أفضليات . فإذا كان من المستحيل الاتفاق على مقياس محدد للمنفعة ، فإنه يمكن على العكس الاتفاق على ترتيب الأولويات والأفضلية . ولذلك ، فقد استخدم فكرة منحنيات السواء التى قدمها فى وقت سابق الاقتصادى الإنجليزى أدجوارث . وهكذا فإن منحنيات السواء تنسب فى الواقع لكل من أدجوارث وباريتو .

كذلك استخدم باريتو « نظام التوازن الشامل » لفالراس . وقد رأى باريتو أنه ينبغى تقسيم التحليل الاقتصادى إلى ثلاثة أجزاء : الإستاتيكية ، والديناميكية ، والجزء الديناميكى . والتفرقة بين النوعين الثانى والثالث غير واضحة تماما عند باريتو، ولكن عند التمعن نجد أنها يمكن أن تقابل ما يطلق عليه الآن على التوالى أسماء الإستاتيكية المقارنة والديناميكية . ومع ذلك ، فإن باريتو نفسه لم يتبع هذا التقسيم فى دراسته لمختلف المشاكل الاقتصادية .

ولعل ما يميز باريتو أنه كان من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضوا لكيفية تحقيق التوازن فى ظل النظام الاشتراكى . فقد أوضح باريتو ومن قبله الإيطالى بارون ، أنه من الممكن الوصول إلى أثمان التوازن فى ظل النظام الاشتراكى وبرغم إلغاء الملكية الخاصة ، وقد أعطى لذلك إثباتا رياضيا .

وأخيرًا ، فقد اهتم باريتو بكيفية توزيع الدخول . وقام بعدة دراسات عن توزيع الدخول فى بعض المالك الأوروبية ، ووجد أن هناك تشابها فى نمط توزيع الدخول فى هذه الدول . وأراد أن يعطى لذلك صورة قانون رياضى بأن بين أنه يمكن إيجاد علاقة دالة لوغارتيمية بين حجم الدخول الموزعة على الأفراد وبين عدد الأفراد . وبطبيعة الأحوال ، فإنه من الصعب وضع صيغة رياضية واحدة لبيان كيفية توزيع الدخول من الدول المختلفة وفى أوقات مختلفة . على أنه أشار فى هذا الصدد إلى فكرة أصبحت فيما بعد أداة أساسية فى التحليل الاقتصادى ، وهى ما يسمى بتوازن أو « أفضلية باريتو » Pareto optimum . فنظرًا لعدم إمكان المقارنة بين الأحاسيس الداخلية من منفعة أو ألم فيما بين الأفراد interpersonnal comparison ، فلا يمكن القول بأن وضعا أفضل من آخر إلا إذا ترتب عليه زيادة فى المنافع لأحد الأفراد دون أن يقابل ذلك أى تضحية لأى فرد آخر . فلا يمكن أن يُعتبر وضع أفضل من حيث توزيع الدخول إلا إذا ترتب عليه زيادة فى دخول البعض دون أن يترتب على ذلك أى إضرار للآخرين . أما إذا أدت زيادة دخول البعض إلى نقص دخول الآخرين ، فإنه لا يمكن القول بأنها تمثل أوضاعًا أفضل من ناحية الكفاءة الاقتصادية ، وإن كان يمكن أن تكون أفضل من الناحية السياسية أو الاجتماعية . ومن الواضح أن هذه النتيجة ترتبط بفكرة باريتو بأنه لا يوجد مقياس موضوعى للمنفعة ، وبالتالى استحالة المقارنة بين منافع وآلام الأفراد فيما بينهم .

المبحث الرابع ـ المدرسة السويدية

٩٧ ـ وهنا نجد عددًا من الاقتصاديين المبرزين ، وقد لعب بعضهم أدوارًا مهمة فى العصر الحديث مثل ميردال وداج همرشولد . ومع ذلك فسوف نقتصر على مؤسس هذه المدرسة ، وهو فيكسل .

فيكسل John Gustaf Kunt Wicksell (١٨٨٥ ـ ١٩٢٦)

٩٨ ـ أهم ما يميز المدرسة السويدية هو الاهتمام بدراسة المشاكل النقدية والرغبة فى تحقيق مزيد من الاندماج بين النقود وبين النظرية الاقتصادية العينية . فالنقود عند التقليديين ـ ثم عند أغلب مفكرى المدرسة الحدية ـ تمثل فصلا أو ملحقا منفصلا . فالنظرية الاقتصادية تهتم بالاقتصاد العينى فقط . أما إدخال النقود فى التحليل فليس من شأنه أن يغير من النتائج التى نصل إليها فى ظل التحليل العينى ، ويقتصر دور النقود على تحديد المستوى العام للأسعار . وهذا هو ما يعرف باسم « نظرية كمية النقود» . وقد حاول فيكسل أن يطبق نفس أدوات التحليل على كل من الاقتصاد العينى والنقدى سواء بسواء .وقد أدى هذا التحليل بفيكسل إلى التمييز بين سعر الفائدة العينى وسعر الفائدة النقدى .

أما سعر الفائدة العينى فهو السعر الذى كان يمكن أن يسود فى ظل الاقتصاد العينى ، وحيث يعرض الادخار العينى مقابل سعر فائدة عينى أو حقيقى . وينبغى أن يتساوى هذا السعر ـ فى أوضاع التوازن ـ مع الإنتاجية الحدية الحقيقية لرأس المال . أما سعر الفائدة النقدى فهو السعر النقدى الذى تقتضيه البنوك مقابل إقراض المستثمرين .

وقد أوضح فيكسل أنه لكى يتحقق التوازن فى الاقتصاد ، فلابد من مساواة سعر الفائدة العينى وسعر الفائدة النقدى . وقد استخدم فيكسل فى هذا الصدد أداة جديدة أثرت على التحليل الاقتصادى اللاحق وخاصة فى دراسة التقلبات الاقتصادية ، وهذه هى فكرة الحركات التراكمية . فإذا اختلف السعر النقدى عن السعر العينى بأن كان السعر النقدى أقل من السعر العينى مثلا ، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الطلب على الاستثمار لأن الزيادة فى إنتاجية رأس المال (سعر الفائدة العينى) يزيد على التكلفة النقدية للاقتراض (سعر الفائدة النقدى) ، وهذه الزيادة فى الطلب الاستثمارى سوف تؤدى إلى قيام حركات تراكمية فى شكل زيادات متتالية للطلب تنتهى بارتفاع الأسعار. ذلك أن زيادة الطلب على الاستثمار ـ ومع افتراض التشغيل الشامل ـ لابد أن يصاحبها زيادة أجور العمال فى هذه الصناعات الاستثمارية ، ومن ثم ينجذب العمال من صناعات الاستهلاك إلى صناعات الاستثمار ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى نقص عرض سلع الاستهلاك ، وبالتالى ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية ، ومن ثم ارتفاع توقعات

الأرباح وإنتاجية رأس المال (السعر العينى للفائدة) . وبذلك تستمر الزيادة فى الطلب على الاستثمار ، مما يؤدى إلى موجات متتابعة من ارتفاع الأسعار . وهذه الحركة التراكمية إلى أعلى لا تتوقف إلا إذا تدخلت البنوك برفع سعر الفائدة النقدى لمنع استمرار التضخم وارتفاع الأسعار .

وعادة لا تنجح البنوك فى رفع سعر الفائدة النقدى إلى المستوى الفعلى لسعر الفائدة العينى ، ولكنها يمكن أن تجاوز ذلك over shoot ، مما يؤدى إلى زيادة أسعار الفائدة النقدية عن الأسعار العينية . ويقل الطلب على الاستثمار حيث إن تكلفة الاستثمارات الجديدة (سعر الفائدة النقدى) تزيد على الإنتاجية المتوقعة منها . وهكذا تبدأ موجة جديدة عكسية فى الاتجاه الانكماشى ، ويظهر الركود . وهنا نجد بوادر دراسات الدورات الاقتصادية .

المبحث الخامس ـ المدرسة التقليدية الجديدة أو النيوكلاسيكية

تمهيـد :

٩٩ ـ تعرضت المدرسة التقليدية لانتقادات عديدة. وقد كان آخر الكتاب التقليديين ـ كما سبق أن أشرنا ـ هو جون إستيوارت ميل ، وقد نشر كتابه فى مبادئ الاقتصاد السياسى ١٨٤٨ . وقد ظل هذا الكتاب هو العمدة فى تعليم الاقتصاد باعتباره خلاصة الفكر التقليدى لآدم سميث وريكاردو . ومع ذلك ، فقد بدأت الانتقادات من عدة جوانب . فمن ناحية ، قامت المدرسة التاريخية ـ كما رأينا ـ بانتقاد المدرسة التقليدية لاعتمادها على التجريد والاستنباط كأساس لاستخلاص القوانين الاقتصادية . وظهرت من ناحية أخرى مدرسة فينا ثم غيرها من الاتجاهات الحدية التى عابت على النظرية التقليدية إهمالها جانب المنفعة والطلب بصفة عامة ، وأقامت نظرية للقيمة الشخصية التى تعتمد بصفة أساسية على المنفعة الحدية .

ونضيف إلى ذلك كله ما حدث من تغير فى الأوضاع الاقتصادية مما تطلب تطوراً مقابلا فى النظرية الاقتصادية . وكان من الواجب أن يتوافر للنظرية الاقتصادية جهد خلاق لإعادة صياغة النظرية الاقتصادية وتجميع العناصر الشاردة فى كل متكامل يستعيد أساسيات الاقتصاد كما أرساها التقليديون ، ويضيف إليها تجديدات المدرسة الحدية ، ويجمع بين أفكار تكلفة الإنتاج مع أفكار المنفعة .

وقد قدم الأفكار الجديدة الاقتصادى الإنجليزى ألفريد مارشال الذى جمع بين أفكار التقليديين وأفكار الحديين ووفق بينهما وأعطى الدراسات الاقتصادية دفعة قوية . وباشرت أفكاره نفوذًا بالغا على الدراسات الاقتصادية للجيل اللاحق . ولذلك يطلق على أفكاره عادة اسم المدرسة التقليدية الحديثة أو الجديدة (النيوكلاسيكية) .

ألفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢ ـ ١٩٢٤)

١٠٠ ـ ولد ألفريد مارشال فى ١٨٤٢ ، وكان أبوه ـ ويعمل فى بنك إنجلترا ـ متسلطا فرض عليه نظاما صارما ، وكان يرغب فى إلحاقه بأكسفورد لدراسة اللاتينى والانخراط فى السلك الدينى . ولكن ألفريد فضل الالتحاق بكمبريدج حيث درس ـ على غير رغبة والده ـ الرياضيات ، واتجه بعد تخرجه لدراسة الفيزياء الجزيئية Molecular physics ، ولكنه انشغل بالفلسفة . وسافر إلى ألمانيا حيث درس أعمال كانت Kant . وانتقل من الاهتمام بدراسة ما وراء الطبيعة Metaphysics ، إلى دراسة الأخلاق ، ومنها بدأ يهتم بدراسة الاقتصاد السياسى ، فأقبل على دراسة أعمال جون إستيوارت ميل ووجد فيها غايته . وإذا كانت العلوم فى العصور الوسطى تتركز حول ثلاثة محاور ؛ علم اللاهوت وبه صفاء الروح ، والقانون وبه استقرار العدل ، والطب وبه سلامة الصحة البدنية ، فقد أضاف إليها مارشال ، الاقتصاد وبه تتحدد رفاهية المجتمع .

وبدأ مارشال بتدريس الرياضة فى جامعة كمبريدج لكى ينتهى إلى تدريس الاقتصاد ، وجاهد حتى إعترفت الجامعة أخيرًا بتخصص جديد للاقتصاد السياسى (١٩٠٣) . وقد بدأ مارشال تدريسه الاقتصاد فى بريستول ثم أكسفورد قبل أن يعين أستاذًا لكرسى الاقتصاد فى كمبريدج فى ١٨٨٥ ، والتى ظل بها حتى وفاته فى (١٩٢٤)

وقد تزوج إحدى تلميذاته ـ مارى بالى Mary Paley ـ والتى استمرت فى تدريس الاقتصاد بعد وفاته اعتمادًا على مؤلفه فى الاقتصاد . وقد تتلمذ على يد مارشال عدد من الاقتصاديين الذين أصبح لهم شأن كبير فيما بعد ، لعل أهمهم جونماينور كينز ـ فضلاً عن أبيه جون نيفل ـ وبيجو وجوان ربنسون . وقد صدر كتابه فى مبادئ الاقتصاد Principle of economics لأول مرة فى ١٨٩٠ ، وظهرت الطبعة الثانية قبل وفاته عام ١٩٢٤ . وقد ظل هذا الكتاب هو أساس تدريس الاقتصاد فى الجامعات الإنجليزية والأمريكية لوقت طويل .

ونلاحظ أنه خرج على التسمية المعروفة للاقتصاد السياسى Political Economy إلى « علم الاقتصاد Economics » ، كما هو الحال بالنسبة لعلم الفيزياء Physics مثلا. وبرغم دراسات مارشال للرياضة وتعمقه فيها ، فإنه لم يغلب استخدام الرياضة فى شرحه ، بل كانت معالجاته الرياضية تتأخر إلى الملاحق والحواشى . ولم ير مارشال فى الاقتصاد ـ رغم تكوينه الرياضى ـ مشابهة للفيزياء أو تطبيقا لأفكار نيوتن فى الميكانيكا، بل إنه كان يميل إلى النظر إلى الاقتصاد باعتباره أقرب إلى البيولوجيا ونظريات التطور لداروين .

١٠١ ـ كان هدف مارشال من الكتابة فى الاقتصاد هو إعادة صياغة الأفكار الاقتصادية التقليدية مع استخدام أدوات التحليل التى جدت ، وهو نفس الهدف الذى شغل جون إستيوارت ميل .

وفيما يتعلق بمنهج الدراسة ، فإن مارشال لم يشارك فى الجدل القائم بين المدرسة التاريخية والمدرسة المجردة . وعلى العكس ، فقد رأى ضرورة الجمع بين الاستباط والاستقراء ، فكما لا يمكن السير على قدم واحدة فإن الجمع بين المنهجين ضرورى . ومع ذلك فإن مارشال وبرغم معرفته النادرة بالوقائع ، فقد استخدم الأسلوب المجرد إلى حد بعيد ، ولم يمنع ذلك من أن كتاباته تناولت الكثير من الأحداث التاريخية والمعاصرة للتدليل على صحة أفكاره .

وفيما يتعلق بأسلوب التحليل ، فقد استخدم مارشال أسلوب تحليل التوازن الجزئى partial equilibrium analysis وبذلك اختلف عن فالراس وباريتو اللذين اعتمدا على أسلوب التوازن الشامل . فعند مارشال المتغيرات الاقتصادية متعددة ومتداخلة ولا يمكن دراسة العلاقات فى تعقدها الواقعى ، ولذلك فلابد من العزل بافتراض « بقاء الأشياء الأخرى على حالها » Ceteris paribus . وهو ما يعرف بأسلوب تحليل التوازن الجزئى . إن العلوم الطبيعية تمكن الباحث من دراسة الظواهر الطبيعية المعقدة عن طريق الاختبار فى المعمل وعزل بعض المؤثرات وذلك بالسيطرة على التجارب العلمية بحيث يمكن بحث أثر كل متغير على الظاهرة استقلالا . وبالمثل فإن العلوم الإنسانية يمكن أن تصل إلى النتيجة نفسها عن طريق أسلوب التحليل الجزئى . ويمكن أن يتحقق ذلك إذا استبعدنا فكرة النظر إلى جميع المتغيرات دفعة واحدة ، والاقتصار على أخذ متغير واحد فى كل مرحلة ، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة ،

ثم نركز النظر على أحد المتغيرات الأخرى ، ثم الانتقال إلى متغير ثالث وهكذا . ولذلك فإن أسلوب التحليل الجزئى فى العلوم الاجتماعية هو المقابل للعزل واستخلاص النتائج من التجارب المعملية فى العلوم الطبيعية .

١٠٢ ـ والآن ، بعد هذا الاستعراض لخلفيات مارشال ، فإننا نتناول أهم أفكاره الاقتصادية . وقد يكون من المفيد أن نبدأ بنظرية القيمة ، فقد سبق أن رأينا أن التقليديين كانوا يأخذون بصفة عامة بنفقة الإنتاج ، وذلك على خلاف بينهم . فعلى حين لم يأخذ ريكاردو إلا بنفقة العمل (نظرية قيمة العمل) ، فإن آدم سميث وغيره من التقليديين قد أخذوا بنفقة الإنتاج الشاملة بما فى ذلك رأس المال أيضًا . وبالمقابل فقد رأينا أن الحديين قد أخذوا بفكرة المنفعة الحدية .

أما مارشال فقد جمع فى نظريته للقيمة بين النفقة والمنفعة ، فالقيمة تتحدد عنده بالعرض والطلب معا . ويرى مارشال أنه يصعب تحديد المسئول منهما عن تحديد القيمة ، كما يصعب تحديد المسئول ، من بين حدى المقص ، عن قطع الورقة . فالطلب والعرض يساهمان معا ـ كحدى المقص ـ فى تحديد القيمة . وقد اهتم مارشال ـ تأثرًا بالحديين ـ بدراسة المنفعة ، ودرس منحنى الطلب بالتفصيل ، وجعل من الاستهلاك أساس النشاط الاقتصادى والغرض منه . وقد استحدث مارشال فى هذا الصدد فكرة « فائض المستهلك » التى تنشأ نتيجة تناقص المنفعة الحدية من ناحية ، وثبات ثمن السلعة أمام الجميع ومساواته مع المنفعة الحدية من ناحية أخرى. وكان الاقتصادى الفرنسى ديبوى Dupuit قد سبق وقدم الفكرة نفسها ولكنه لم يعطها القدر نفسه من الأهمية والنضوج كما هو الحال عند مارشال .

ومن الأفكار الهامة التى أدخلها مارشال فى التحليل الاقتصادى فكرة المرونة Elasticity لبيان طبيعة العلاقات بين المتغيرات . وقد استعار مارشال هذه الفكرة من علوم البيولوجيا . وتكمن أهمية هذه الفكرة فى كونها تعطى تحديدًا لخصائص التغير دون أن تتوقف على وحدات القياس المستخدمة ، وبذلك تعتبر مقياسا مطلقا ومستقلا عن وحدات القياس لبيان شكل التغير فى العلاقات الاقتصادية . فمرونة الطلب مثلا تعبر عن مدى حساسية التغير فى الكمية المطلوبة نتيجة للتغير فى ثمن السلعة . وهذه المرونة تعطى مقياسا لا يتأثر بما إذا كنا نقيس الكمية المطلوبة بالكيلو أو الجرام أو أية وحدة قياس أخرى ، كما لا تتأثر بوحدة النقد وهل هى الجنيه أو القرش مثلا . وقد

أخذ مارشال فيما يتعلق بالفن الإنتاجى بفكرة الحلول أو الإحلال Substitution بين عناصر الإنتاج المختلفة ، بحيث يكون المنظم بالخيار فى التأليف بين عناصر الإنتاج وفقًا لأثمان هذه العناصر وإنتاجيتها الحدية .

وقد أدخل مارشال عنصر « الزمن » فى التحليل عند التمييز بين الفترة القصيرة والفترة المتوسطة والفترة الطويلة . فبرغم أن أسلوب مارشال هو بطبيعته أسلوب إستاتيكى لأنه يبحث عن شروط وأوضاع التوازن ، إلا أنه استطاع إدخال الزمن عن طريق التمييز بين شروط التوازن فى الفترة القصيرة والتوازن فى الفترة الطويلة . والزمن عند مارشال ليس هو مرور الوقت كما أنه ليس فترة زمنية محددة . بل إن الزمن عنده تصور منطقى لظروف الإنتاج . ولذلك فقد عرف الفترة بأنها مجموعة من الشروط ، أو بعبارة أخرى الزمن الضرورى لتحقق مجموعة من الشروط . وطريقته فى التحليل هى ما يمكن أن نطلق عليه الآن اسم الإستاتيكة المقارنة Comparative statics . فالفترة القصيرة هى الفترة التى لا تسمح للمنتج بأن يغير ظروف الإنتاج ، وبالتالى فإن التغيير فى العرض يأتى من التغيير فى المخزون . أما الفترة الطويلة فهى التى تسمح له بالتغير فى الطاقة الإنتاجية ، وبالتالى فإن التغيير فى العرض يمكن أن يأتى من زيادة أو نقص الطاقة الإنتاجية . ولكن لا يوجد عند « مارشال » أى تفسير للانتقال من وضع التوازن فى فترة إلى وضع التوازن فى فترة أخرى (الانتقال من التوازن فى الفترة القصيرة إلى التوازن فى الفترة الطويلة مثلا) .

كذلك استخدم مارشال فكرة تناقص المنفعة الحدية وأعطاها مزيدًا من الوضوح والانضباط . وفيما يتعلق بتوزيع الدخل القومى على الأجور والأرباح وسعر الفائدة والريع ، فإنه طبق نفس قواعده فى نظرية القيمة حيث نظر إلى دخول هذه العناصر باعتبارها أثمانا لعناصر الإنتاج تتحدد أيضًا وفقا لظروف الطلب والعرض وفى ضوء إنتاجية كل عنصر .

وفيما يتعلق بدراسة الأسواق المختلفة ، فإن « مارشال » درس التوازن فى سوق المنافسة الكاملة وفى سوق الاحتكار ، وأعطى مزيدًا من الانضباط للتوازن فى سوق الاحتكار حيث استخدم فكرة الإيراد الصافى . ومع ذلك ، فقد ظلت المنطقة الوسطى بين المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل ـ والمعروفة باسم المنافسة الاحتكارية ـ ناقصة فى تحليله ، حتى استطاعت السيدة جوان روبنسون والأستاذ شامبرلين فى الثلاثينيات إعطاء تفسير لحالات المنافسة الاحتكارية .

ومن الأفكار التى قدمها مارشال أيضًا فكرة شبه الريع quasi rent الذى يحصل عليه الفرد نتيجة لظروفه الخاصة .

وأخيرًا ، فينبغى أن نشير إلى أن تأثير ألفريد مارشال كان عميقًا جدًا ، وأن كثيرًا من الأفكار السائدة الآن إنما تستمد من مارشال ، وبوجه خاص الاعتماد على المنحنيات الهندسية لشرح العلاقات الاقتصادية . ومع ذلك ، فإن اهتمام مارشال بنظرية القيمة ونظرية الاقتصاد الوحدى micro economics كانت على حساب النظرة التجميعية واقتصاديات الكميات الكلى macro economics ، ولم تتقدم هذه الدراسات فى العصر الحديث إلا نتيجة لانتقادات كينز . وقد ظل مارشال مؤمنا بقانون الأسواق أو المنافذ لساى ، وكان يرى أن العرض يخلق الطلب ، وبالتالى فإن الأصل هو أن الاقتصاد يعرف التوازن عند مستوى التشغيل الشامل . ولم يمنع ذلك مارشال من الاعتراف بإمكان حدوث تقلبات اقتصادية ، ولكنها تمثل حالات طارئة لن تلبث قوى السوق أن تعيدها من جديد إلى وضع التوازن . وفيما يتعلق بنظريات النقود ، فقد كان مارشال يعتقد فى صحة نظرية كمية النقود ، ويرى أن دور النقود الأساسى هو تحديد المستوى العام للأسعار . وقد استخدم فى عرض نظرية النقود معادلة تعتمد على الطلب على النقود تختلف عما هو مستخدم فى عرض نظرية النقود وخاصة مع « فيشر » .

ومن خلال تلاميذ مارشال وخاصة كينز ظهر أخطر تطوير فى النظرية الاقتصادية فى الاقتصاد الكلى macro economics والربط بين النظرية الاقتصادية العينية والاقتصاد النقدى .

الفصل السادس
كينز والاقتصاد الكينزى

تمهيـــــد :

١٠٣ ـ ربمـا لن يذكر التاريخ الاقتصادى للقرن العشرين من هو أكثر شهرة وتأثيرًا فى الاقتصاد من كينز . فقد كان كتابه عن « النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود » ، ١٩٣٦ The General Theory of Employment, Interest and Money ، والمشهور باسم « النظرية العامة » ، حدثًا لا يقل أهمية عن ظهور « ثروة الأمـم» لآدم سميث، ١٧٧٦ ، وقد لا يقل تأثيرًا عن «رأس المال» الجزء الأول، ١٨٦٧ ، لكارل ماركس .

فالاقتصاد بعد كينز لم يعد الشىء نفسه كما كان قبله، وذلك برغم ماتعرض له من معارضة ونقد. فها هو ذا ميلتون فردمان ـ الذى أصبح فيما بعد أشد معارضى كينز ـ يؤكد أنه « فى معنى معين ، فإننا جميعا كينزيون الآن ، وإن كان يمكن القول من ناحية أخرى بأنه لم يعد هناك أحد كينزى قط » [١] . ولم يكن كينز نفسه بأقل ثقة أو حتى ادعاء فيما يفعله عند تحريره « للنظرية العامة » ، فهو يرسل خطابًا لبرناردشو يقول فيه : «إنه لكى تفهم حالتى الذهنية الآن ، فيجب أن تعرف بأننى منكب على كتابة مؤلف فى النظرية الاقتصادية أعتقد أنه يمثل انقلابًا فكريًا فى أسلوب معالجة العالم للمشكلات الاقتصادية ، ليس بشكل فورى وإنما ربما خلال السنوات العشر القادمة[٢]» .

---

(1) " In one sense, we are all Keynesians now; in another, no one is a Keynesian any longer ".

(2) " To understand my state of mind, however, you have to know that I believe myself to be writing a book on economic theory which will largely =

وإذا كانت « النظرية العامة » هى أهم أعمال كينز وأشهرها ، فإنها لم تكن العمل الوحيد له ، فضلاً عن أن حياته تعبر عن مدى الحيوية والثراء فى شخصيته فى تنوعها واستقلالها الفكرى . كذلك فربما كان كينز ـ بعد ريكاردو ـ هو الاقتصادى الوحيد الذى نجح فى أن يكون لنفسه ثروة مالية محترمة من التعامل فى البورصة . وأخيرًا فإن أفكار كينز لم تقتصر على التأثير فى السياسات الاقتصادية الداخلية لمختلف الدول لفترة ما بعد الحرب ، بل إن النظام النقدى الدولى الذى نعيش فى ظله منذ مؤتمر بريتون وودز فى ١٩٤٤ ، يعتبر إلى حد بعيد ثمرة لأفكار كينز ، وإن كان قد نالها العديد من التغيير والتبديل بتأثير تدخل الأمريكيين وممثلهم فى هذا المؤتمر فى ذلك الحين هارى وايت .

وإزاء ذلك ، فقد يكون من المفيد أن نتعرض لحياة كينز وآفاقها المتنوعة قبل أن ننتقل إلى عرض أفكاره .

جون ماينور كينز (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦)

١٠٤ ـ ولد كينز فى ١٨٨٣ والإمبراطورية البريطانية فى أزهى عصورها ، من أسرة بورجوازية أقرب إلى الأرستقراطية ، وفى وسط تغلب عليه بيوريتانية العصر الفكتورى . وكان والده جون نيفل كينز John Neville Keynes أستاذًا بجامعة كمبردج درس المنطق والاقتصاد وشغل منصب مسجل الجامعة ، وهى وظيفة إدارية هامة لأنها تتعلق بإدارة أموال الجامعة ، وله كتاب مشهور فى منهج ونطاق علم الاقتصاد . وقد انغمست أمه فلورنس آدا Florence Ada فى الحياة العامة ، وشغلت منصب عمدة كمبردج لبعض الوقت .

وفى وسط يقدس العلم والثقافة ، كان من الطبيعى أن ينال كينز أفضل الفرص المتاحة . فذهب إلى مدرسة إيتن Eton المشهورة فى تعليم أبناء رجال الدولة والنبلاء ، وأظهر فيها تميزًا واضحًا وخاصة فى الرياضة . وكان من السهل أن ينتقل إلى كامبردج ، « كلية الملك » King's College حيث ظهرت علامات نبوغه بشكل واضح . ولم

= revolutionise - not, I suppose, at once, but in the course of the next ten years - the way the world thinks about economic problems ".

يدرس الاقتصاد فى دراساته الجامعية كما يمكن أن نتوقع ، بل درس الرياضة ، وكتب بحثا فى « نظرية الاحتمالات » "Treatise on Probability" للحصول على زمالة الجامعة Fellowship .

وقد التقى كينز فى سنوات الجامعة بعدد من العقول الفذة فى مختلف المجالات فى الفن والأدب والفلسفة والرياضة . وكان من أعمق من رآهم كينز فى هذه المرحلة ممن كان لهم تأثير فكرى كبير عليه مور G.E.Moore الذى وضع كتابا هاما فى الأخلاق Principia Ethica وهوايتهيد A.N.Whitehead عالم الرياضة والمنطق والذى شارك برتراند راسل فى عدة مؤلفات ، فضلا عن الفنانين والأدباء أمثال ستراشى Lytton Strachy وليوناردو وولف أخى الأديبة فرجينيا وولف . كما التقى كينز فى هذه السنوات ببرتراند راسل الذى قال عنه فيما بعد فى مذكراته ؛ « إنه (كينز) أكثر من رأيت حدة فى الذكاء والوضوح » ، وإننى «عندما أتحاور معه أشعر أننى أحمل عمرى كله بين يدى ، ونادرًا ما خرجت من المناقشة معه بدون شعور بالسخافة » (١) . وقد اشترك كينز فى هذه السنوات فى مجموعة من المثقفين كانوا يطلقون على أنفسهم اسم « الرسل The Apostles » ، وهى تجمع عددا ممن ورد ذكرهم آنفا من المثقفين الراديكاليين فى أفكارهم . وقد كان هؤلاء نواة الجماعة التى شكلت فيما بعد وعرفت باسم جماعة «البلومزبرى » Bloomsburry .

وبعد تخرجه أقنعه والده بدراسة الاقتصاد ، كما أن الفريد مارشال أبدى اهتماما به ودرس معه لحوالى ثمانية أسابيع . ثم تقدم لامتحان فى الحكومة البريطانية فى وزارة المستعمرات (مكتب الهند فى سنة ١٩٠٥) ، حيث نجح وكان ترتيبه الثانى (من عدد المتقدمين ١٠٤) ، ولم تكن درجاته فى الاقتصاد مرتفعة فى هذا الاختبار ، وإن كان تفسيره لذلك لا يخلو من غرور وادعاء ؛ فقد رأى أنه « من الواضح أننى (كينز) أفهم فى الاقتصاد بشكل أفضل من الممتحنين » (٢) .

وفى أثناء عمله فى مكتب الهند ـ التى لم يزرها قط ـ وضع كتيبا عن العملة فى الهند

(1) " The sharpest and clearest intellect, I have ever known ". " When I argued with him, I felt that I took my life in my hands, and I seldom emerged without feeling something of a fool ".

(2) " I evidently knew more about economics than my examiners " .

Indian Currency and Finance ، وهو ما اعتبره المؤرخ الاقتصادى شومبيتر أهم ما كتب عن قاعدة الذهب Gold exchange standard .

ولم يلبث كينز أن مل العمل فى الحكومة ، فعاد من جديد إلى جامعة كمبردج حيث قبل عرض ألفريد مارشال لتدريس الاقتصاد ، الأمر الذى قام به اعتمادًا على كتاب مارشال فى « المبادئ » .

وبقيام الحرب العالمية الأولى عاد كينز من جديد إلى العمل الحكومى فى وزارة الخزانة. وقد فرض قيام الحرب خيارًا أخلاقيًا صعبا على أعضاء مجموعة بلومزبرى. فهؤلاء كانوا يعتقدون فى السلام وينبذون الحرب كموقف أخلاقى . واختلف الأمر بينهم ، فمنهم من رفض الانخراط فى الجندية وتحمل تبعة المحاكمة ، ومنهم من غلب عليه فى نهاية الأمر الشعور الوطنى . أما كينز فقد غلبت عليه النزعة العملية ، واستمر فى العمل الحكومى الموجه للحرب مع مشاركته الذهنية فى مناقشات المجموعة . وعند نهاية الحرب ، اشترك كينز ـ كمندوب لوزارة الخزانة ـ فى مفاوضات السلام فى مؤتمر فرساى عام ١٩١٩ . وقد وجد كينز أن سلوك الحلفاء فى هذا المؤتمر تحركه نزعات الانتقام وتسوية الحسابات بأكثر مما يراعى الظروف الواقعية والعملية لقدرة ألمانيا المهزومة . ولذلك لم يلبث أن انسحب كينز من هذه المفاوضات وكتب عدة مقالات فى الجرائد اللندنية مهاجما فرض العقوبات الشديدة على ألمانيا . وقد ظهرت هذه المقالات بعد ذلك فى كتاب ترك أثرًا بعيدًا على الرأى العام وهو « النتائج الاقتصادية للسلام » The Economic Consequences of Peace . وقد احتلت مسألة قدرة الاقتصاد الألمانى على دفع التعويضات مكانا هاما فى مناقشاته ، الأمر الذى أدى إلى قيام جدل كبير حول ما عرف فى ذلك الوقت بقضية التحويل Transfer problem اشترك فيها الاقتصادى السويدى أولين . وكانت آراء كينز فى رجال السياسة المشاركين فى هذه المفاوضات بالغة القسوة . فالرئيس الأمريكى ولسن ليس أكثر « من دون كيشوت أعمى وأصم »(١) . أما الرئيس الفرنسى كليمانصو فهو يعانى من « وهم هو فرنسا ، ومن مرارة هى الجنس البشرى » (٢).

---

(1) Wilson, this " blind and deaf Don Quixote ".

(2) Clemenceau, who had " one illusion - France, and one disillusion - mankind ".

وبدأ كينز يوجه اهتماماته لدراسة النقود ، فظهر له مؤلف عن الإصلاح النقدى فى عام ١٩٢٣ Tract on Monetary Reform ثم رسالة عن النقود فى جزءين عام ١٩٣٠ Treatise on Money ، تضمنت بواكير أفكاره التى ظهرت فيما بعد فى مؤلفه العمدة عن « النظرية العامة » . ومع ذلك فقد ظل كينز فى مؤلفه عن النقود عام ١٩٣٠ أقرب إلى التقليديين ، وإن وجه النظر إلى أهمية المساواة بين الادخار والاستثمار التى ستصبح فيما بعد واحدة من أهم أدوات تحليله للتوازن العام .

ومع اهتمام كينز بالمسائل النقدية ، فقد رأى أن قرار إنجلترا بالعودة إلى قاعدة الذهب عام ١٩٢٥ قرار خاطئ ، حيث ترتب عليه العودة إلى سعر الإسترلينى بالنسبة إلى الذهب لفترة ما قبل الحرب دون مراعاة إلى ما أصابها من اختلالات خلال هذه الفترة. وكان رأى كينز أن هذا القرار سوف يدمر قدرة الاقتصاد الإنجليزى على المنافسة فى وقت كانت إنجلترا تحتاج فيه إلى تخفيض قيمة عملتها وليس إلى رفع هذه القيمة بالعودة إلى أسعار ما قبل الحرب . وقد أصاب تشرشل ، وزير الخزانة فى ذلك الحين ، غير قليل من انتقادات كينز وتهكماته عليه ، وكتب مقالا عنه تحت عنوان « النتائج الاقتصادية للسيد تشرشل The economic consequences of Mr. Churchill إشارة إلى كتابه السابق عن النتائج الاقتصادية للسلام .

وفى خلال الثلاثينيات ، والأزمة الاقتصادية مستعرة فى العالم الصناعى - حيث انخفض الناتج القومى فى معظم الدول بمعدلات تصل إلى الثلث ، وزادت البطالة إلى ما يقرب من ربع القوة العاملة - ظلت النظرية الاقتصادية المعتمدة عاجزة دون أن تجد تفسيرًا مقنعا لهذه الأزمة أو مخرجا منه . فوفقا لهذه النظرية ، فإنه برغم إمكان حدوث اختلالات جزئية هنا وهناك وبشكل مؤقت ، فإن القوى الاقتصادية للسوق كفيلة بإعادة التوازن العام للاقتصاد . فالأزمة الاقتصادية العامة والمستمرة أمر غير مقبول فى النظرية الاقتصادية . وفى مواجهة هذه النظرية الاقتصادية المستقرة ، فقد كان الواقع الاقتصادى تحديا وتكذيبا لها .

وهكذا ، فقد قامت الحاجة إلى تفسير جديد يسمح ببيان أن الاختلال الاقتصادى أمر ممكن ، كما يساعد على إعطاء وسائل لعلاج هذا الاختلال. وهذا بالضبط ما فعله كينز فى مؤلفه « النظرية العامة » ، حيث قدم تفسيرا للتوازن والاختلال ، وبين أن التوازن يمكن أن يستقر عند مستويات متعددة من التشغيل ، وأنه قد يستقر دون

العمالة الكاملة . وهكذا فإن استمرار البطالة أمر ممكن ومقبول فى ظل النظرية الاقتصادية .

ولم يكتف كينز بإعطاء تفسير للأزمة الاقتصادية للبطالة المستمرة ، بل إنه أعطى أيضا وصفا للسياسة الاقتصادية لمواجهة هذه الحالة والقضاء على البطالة عن طريق تدخل الدولة . ومن هنا ، فقد قدم كينز أهم وأخطر تبرير لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية معارضا بذلك أنصار النظرية التقليدية الذين كانوا يدافعون دائمًا عن الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة . ومن هذه الزاوية فإن كينز يمكن أن ينظر إليه باعتباره معارضا للنظام الرأسمالى ونظريات عدم التدخل ، ولكنه من ناحية أخرى كان يمثل المدافع الحقيقى عن هذا النظام بإعطائه وسائل مقاومة الأزمة وتجاوزها ، وبالتالى فقد أعطى كينز الرأسمالية دفعة جديدة مكنتها من مجاوزة مشاكلها وأزماتها .

وبهذا الشكل ، يمكن أن نفهم وضع كينز الملتبس ، فقد وجه أخطر نقد إلى النظام الرأسمالى ببيان عدم قدرته على تحقيق التشغيل الشامل من ناحية ، ولكنه من ناحية أخرى كان المنقذ لهذا النظام بإعطائه أساليب العلاج ومجاوزة الأزمة . فمن خلال نقده للنظام الرأسمالى ، استطاع كينز هو والنصائح المستمدة من أفكاره ، أن ينقذا هذا النظام ويعطياه دفعة إلى الأمام ومزيدًا من الحيوية والقوة . وكان كينز يرى نفسه ـ مع كل اعتراضاته وانتقاداته للأوضاع القائمة ـ أنه فى النهاية يمثل القوى المحافظة التى تقدس الحرية والفردية ، لكنْ مع الاعتراف بدور هام ورئيس للدولة فى النشاط الاقتصادى .

وبظهور كتاب « النظرية العامة » ـ وبرغم صعوبة الكتاب وعدم تنظيمه ـ فقد أصبح يمثل الفكر المعتمد لمعظم الدول الصناعية لما بعد الحرب ، واكتسب كينز اعترافا دوليا وأهمية كبرى . وقد وجدت سياسة الرئيس الأمريكى روزفلت فى New deal تأصيلا نظريا فى أفكار كينز . ولم تلبث الحكومات بعد الحرب أن اتبعت سياسات متفقة مع آرائه ، وذلك حتى نهاية السبعينيات من هذا القرن حين بدأ ظهور الأفكار المعارضة له وإن كانت لم تخرج عن الإطار العام للتفكير الذى وضعه كينز فى ذلك المؤلف الهام .

ولم تقتصر حياة كينز واهتماماته على كتاباته النظرية ، فقد كان متعدد الاهتمامات والواجب . فقد اهتم بالفنون والمسرح ، وأنشأ مسرح كمبردج حيث أولاه مع زوجته

البالرينا الروسية ليديا ليبوكوفا Lydia Lobokova اهتمامًا كبيرًا . كذلك تولى الإشراف على مجلة Economic Journal واستمر بها حتى عام ١٩٤٥ .

وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية ومع بدء الحلفاء الإعدد لعالم ما بعد الحرب ، وخصوصا العمل على وضع نظام للاقتصاد العالمى ، لعب كينز دورًا رئيسا فى الإعداد لمؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ . وكان إنشاء صندوق النقد الدولى توفيقا بين آراء كينز من ناحية ، والأمريكى وايت Harry White من ناحية أخرى ، على شكل النظام النقدى الدولى لما بعد الحرب . وفى عام ١٩٤٦ توفى كينز تاركًا تراثًا فكريًا هائلاً ومجالاً للجدل حول السياسات الاقتصادية لم يغلق حتى الآن .

النظـريـة الكينـزيـة :

١٠٥ ـ عندما نتحدث عن النظرية الكينزية ، فإننا لا نستعرض أفكار كينز كافة . فقد سبق أن رأينا عند استعراض حياته مدى التنوع والثراء فى حياته الفكرية . ولذلك فإن الحديث عن النظرية الكينزية ينصب فى الواقع على الأفكار التى عرضها فى كتابه «النظرية العامة» . وكما سبق أن أشرنا فإن أسلوب وطريقة عرض كينز لأفكاره فى «النظرية العامة » شابها الكثير من الاضطراب وعدم التنظيم . وبالمقابل ، فإنه بالنظر إلى ما حققته هذه الأفكار من نجاح وشيوع ، فقد استقر فى الأدب الاقتصادى أساليب عديدة أكثر سهولة ويسرًا لعرض هذه الأفكار . ويمكن أن نشير بوجه خاص إلى اثنين من الاقتصاديين ساعدا على شرح وتقديم أفكار كينز : الأول هو ألفين هانسن Alvin H. Hansen الذى كان له فضل تبسيط وشرح نموذج كينز على نحو استقر فى معظم كتب مبادئ الاقتصاد ، والثانى هو جون هكس J.R.Hicks الذى استطاع فى مقال ـ أصبح كلاسيكيا ـ لعرض « النظرية العامة » Mr. Keynes and the Classics ، أن يبين الفروض الأساسية وراء النموذج الكينزى والخلاف بينه وبين التقليديين .

وقبل أن نتناول النموذج الكينزى قد يكون من المفيد أن نشير منذ البداية إلى بعض الخصائص العامة لهذا النموذج .

أهم خصـائص التحليـل الكينـزى :

١٠٦ ـ لعل أول هذه الخصائص هى أن تحليل كينز هو تحليل للفترة القصيرة . فقد افترض كينز ثبات السكان وثبات حجم رأس المال والفن الإنتاجى ، ونظر إلى المتغيرات

التى تحدث فى إطار هذه الفترة القصيرة . ومن العبارات الشهيرة لكينز والتى وردت فى أحد مؤلفاته الأخرى ـ « إنه فى المدة الطويلة فإننا سنكون جميعا أمواتًا » [1]. وقد يبدو ذلك غريبًا على نظرية تتناول الاستثمار كأحد المتغيرات الأساسية . ومع ذلك ، فقد نظر كينز إلى الاستثمار باعتباره جزءًا من الإنفاق والطلب الكلى ، ولكنه أهمل دور الاستثمار باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية ، وبالتالى عنصرًا مغيرًا لحجم رأس المال ومستوى التقدم الفنى ، فهذا أثر يظهر فى المدة الطويلة التى تجاهلها كينز . ومن هنا فإننا سنرى أن معالجة كينز للاستثمار باعتباره أحد روافد الطلب والإنفاق قد اقتصرت على ما أسماه بمضاعف الاستثمار Multiplier ، فى حين أن عددًا من أتباعه أدخلوا تأثيرًا آخرا للاستثمار (المعجل) Accelator باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية ، وبالتالى زيادة فى القدرة الإنتاجية فى مرحلة تالية .

وقد ترتب على الأخذ بالفترة القصيرة كإطار للتحليل أن ربط كينز بين المتغيرات فى الدخل القومى من ناحية والعمالة من ناحية أخرى . فإذا كان هناك ثبات فى السكان وفى الفن الإنتاجى وفى حجم رأس المال ، فإن الزيادة والنقص فى الدخل القومى إنما تنشأ من الزيادة والنقص فى العمالة أو التشغيل . ولذلك فإن « النظرية العامة » لكينز وهى تبحث فى محددات العمالة أو التشغيل ، تبحث فى الوقت نفسه فى محددات الدخل القومى . وقد أدت نظرية كينز فى الواقع إلى تطور ما سمى من ذلك الحين باقتصاديات الدخل القومى ، كما أدت إلى ظهور ما عرف باسم الحسابات القومية National Accounts .

وتشتق الخصيصة الثانية مما سبق . فتحليل كينز هو تحليل كلى ؛ فهو يتعامل مع كميات كلية أو إجمالية Aggregates ، ولا يناقش السلوك الفردى أو الجزئى . فهو يتعامل مع الاستهلاك الكلى أو الاستثمار الكلى ، وليس مع سلوك المستهلك الفرد أو المنتج الفرد . وقد أدى هذا التحليل إلى ظهور ازدواج فى النظرية الاقتصادية بين ماسمى بالتحليل الوحدى micro economics والتحليل الكلى أو الجمعى macro economics : الأول يتناول سلوك المستهلك أو المنتج وتحديد الأثمان النسبية فى مختلف الأسواق على النحو الذى استقر مع مارشال ، أما الجزء الثانى وهو التحليل الكلى أو الجمعى فإنه يدرس الكميات الكلية أو الإجمالية فى الاقتصاد مثل الدخل القومى ، والاستهلاك القومى والاستثمار القومى ، والمستوى العام للأسعار . ويعتبر تحليل كينز

هو الأساس فى ظهور ما يسمى بالتحليل الكلى macro analysis وما ارتبط به من ظهـور الإحصاءات الاقتصادية العامة وحسابات الدخل القومي على ما رأينا . وإذا كان كينز ـ على ما سنرى ـ قد خرج على الفكر التقليدى فى التحليل الكلى ، فإنه لم يضف شيئًا على التحليل الوحدى الذى لا زال يحمل بصمات الفكر النيوكلاسيكى لمارشال وأتباعه .

أما الخصيصة الثالثة ، فهى أن تحليل كينز تحليل نقدى monetary منذ البداية . فقد جرت العادة بين التقليديين على النظر إلى النقود باعتبارها ستارًا يخفى العلاقات الاقتصادية العينية ، أى الاقتصاد الحقيقى real economy ، وإدخال النقود فى التحليل الاقتصادى لا يغير من الأمر شيئًا سوى تحديد المستوى العام للأسعار . فالنقود محايدة لا تؤثر فى العلاقات الاقتصادية العينية ، ويقتصر دورها على تحديد هذا المستوى العام للأسعار أو قيمة النقود ذاتها . وتأثير النقود يأتى من تغيير كمية النقود المتداولة ؛ فإذا زادت كمية النقود ارتفع المستوى العام للأسعار أى انخفضت قيمة النقود ذاتها ، والعكس بالعكس . وهذا ما عرف باسم نظرية كمية النقود Quantity theory of money . أما عند كينز فإن النقود ليست مجرد ستار بل إن لها دورًا مؤثرًا فى الاقتصاد ولا يمكن فصل الاقتصاد العينى عن الاقتصاد النقدى ، ولا يمكن مناقشة القضايا الاقتصادية أصلا بافتراض عدم وجود النقود . ويرتبط ذلك بأمر هام كان التقليديون يفترضونه ـ ضمنًا ـ وهو أن الرشادة الاقتصادية تقتضى أن يكون سلوك الأفراد محكوما باعتبارات حقيقية غير نقدية ـ تكلفة أو منفعة ـ وبالتالى افتراض اختفاء «الخداع النقدى Monetary illusion » . والمقصود بذلك هو أن الوحدات الاقتصادية من مستهلكين أو منتجين لا ينخدعون بالمظاهر النقدية ، بل إنهم على العكس ينفذون إلى جوهر الأشياء . فالعامل لا يتأثر إذا زاد دخله النقدى فى نفس الوقت الذى تزيد فيه الأسعار بنفس المعدل ، إذ إن دخله الحقيقى لم يتغير . ولكن كينز يؤكد أن الأفراد ليسوا دائمًا بهذا القدر من الرشادة ، ومن الممكن أن يقعوا فى الوهم أو الخداع النقدى . فالعمال على سبيل المثال يرفضون انخفاض أجورهم النقدية تحت أى ظرف من الظروف ، ولو ارتبط ذلك بانخفاض الأسعار . وعلى العكس ، فإنه من الممكن أن يقبل العمال ثبات الأجور النقدية برغم الارتفاع العام فى الأسعار وبالتالى انخفاض دخولهم الحقيقية . وهذا هو ما يرجع إلى الخداع أو الوهم النقدى . فحيثما استمرت الأجور الاسمية دون تخفيض ، فإنهم يقبلون الأوضاع ولو ارتفعت الأسعار .

وهكذا فإن الأجور النقدية عند كينز لا تعرف المرونة والقدرة على التغيير ، بل إنها تصبح جامدة أو على الأقل لا تقبل الانخفاض بعد حد معين downward sticky . ويفسر ذلك باعتبارات متعددة بعضها نفسى وبعضها راجع إلى أوضاع تنظيمية أو تشريعية مثل الاتفاقات الجماعية أو مواقف النقابات .

ويثير جمود أو مرونة الأسعار والأجور نتائج هامة حول أسلوب تحقيق التوازن . فإذا كان الأصل هو تساوى الطلب مع العرض ، فإنه فى حالة قابلية الأسعار للتغير فإن هذه المساواة تتحقق عن طريق تغيرات الأسعار . . أما فى حالة جمود الأسعار ، فإن المساواة بين الطلب والعرض تتحقق عن طريق التغير فى الكميات وظهور مخزون غير قابل للبيع أو استنفاد مخزون الفترات السابقة . فى الأسلوب الأول يتحقق التوازن عن طريق تغير الأسعار ، وفى الأسلوب الثانى عن طريق تغير الكميات المبيعة . وقد أطلق هكس Hicks على هذا الأسلوب الأول التحليل المرن flexprice method والثانى التحليل الجامد fixprice method . وبتطبيق هذا المنطق على سوق العمالة ، فإن التعادل بين طلب وعرض العمل يتحقق فى ظل أسلوب تغيرات الأسعار (الأجور) عن طريق تغيرات الأجور ، وفى ظل أسلوب جمود الأسعار (الأجور) عن طريق زيادة أو نقص العمالة (البطالة) . والموقف الأول هو موقف التقليديين بصفة عامة ، والثانى هو موقف كينز إلى حد بعيد . فعند التقليديين وجود فائض فى عرض العمل (بطالة) يؤدى إلى انخفاض الأجور ، وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة الطلب على العمل من جانب المنظمين لزيادة فرص الربح والاستفادة من العمالة الرخيصة . أما عند كينز ، فإن وجود فائض فى عرض العمل ومع جمود الأجور النقدية ، لن يزيد الطلب على العمالة لجمود الأجور ، وبذلك لا يمكن زيادة العمالة إلا إذا توافرت أسباب أخرى ترتبط بزيادة الطلب الكلى . ومع ذلك ، يظل جمود الأجور النقدية عند كينز مجرد عنصر فى تفسير البطالة ، والأمر يتوقف فى النهاية على نظرته الشاملة لكفاية أو عدم كفاية الطلب الإجمالى . وقد دعاه ذلك إلى انتقاد قانون ساى الذى كان الأساس النظرى للتقليديين للتوازن العام فى الاقتصاد .

قانون ساى ، والطلب الفعلى أو الفعال :

١٠٧ ـ سبق أن رأينا أن النظرية التقليدية فى توازن الاقتصاد الكلى أو التجميعى تستند إلى افتراض صحة قانون ساى ، المعروف باسم قانون المنافذ Loi des

Debouche's . ونجد هذا الفرض أيضا لدى ريكاردو وإن كان قد نازعه فى ذلك مالتس ـ على ما رأينا ـ ولكن أفكار ريكاردو استقرت إلى حد بعيد فى الفكر التقليدى . وكان الاقتصادى الفرنسى جان باتست ساى J.B.Say هو أوضح من عرض هذه الفكرة والتى انتسبت إليه .

ويقضى قانون ساى بأن « العرض الإجمالى يخلق الطلب الإجمالى المقابل له والمساوى له فى القيمة » . فالعرض الإجمالى للسلع ينشأ من الإنتاج ، والإنتاج يؤدى إلى توزيع دخول على عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) تعادل بالضبط قيمة الإنتاج . ومن ناحية ثانية ، فإن هذه الدخول النقدية لن تلبث أن تتحول إلى طلب على السلع . فالنقود ليس لها سوى وظيفة واحدة هى أنها وسيط فى التبادل (بالإضافة طبعا إلى وظيفة مقياس القيم) . وهكذا يظهر طلب إجمالى مساو للدخول النقدية الموزعة والتى تتعادل مع حجم الإنتاج . وعلى ذلك نجد لدينا الحلقة التالية المترتبة على الإنتاج :

الإنتاج ← العرض الإجمالى للسلع ← دخول نقدية ← طلب إجمالى على السلع .

وبذلك يتأكد لدينا صحة قانون ساى فى المساواة بين العرض الإجمالى والطلب الإجمالى ، وبالتالى لا يمكن أن يعرف الاقتصاد أزمة إفراط فى الإنتاج بأن يكون العرض الإجمالى للسلع أكبر من الطلب الإجمالى عليها . وهذا التوازن الإجمالى بين مجموع عرض السلع وبين مجموع الطلب عليها لا يحول بطبيعة الأحوال دون إمكان حدوث اختلالات جزئية بين عرض وطلب سلعة معينة . ولكن فى هذه الحالة ـ ونظرًا للمساواة الدائمة بين العرض الكلى والطلب الكلى ـ فإن وجود اختلال فى سوق سلعة معينة لابد أن يقابله اختلال آخر فى سوق أو أسواق أخرى بنفس القدر ولكن فى الاتجاه العكسى . فحدوث فائض فى عرض سلعة معينة يؤدى إلى قيام عجز مقابل فى عرض سلعة أو سلع أخرى ، وبحيث يكون الفائض الإجمالى (العجز) منعدما دائمًا فى مجموع أسواق السلع والخدمات . وتؤدى المنافسة والرغبة فى الحصول على أقصى الأرباح إلى إزالة الاختلالات . فالسوق التى تعرف فائضًا فى العرض ، يقل فيها البيع ، وبالتالى تنخفض معدلات الربح . وبالعكس ، فإن السوق التى تعرف عجزًا فى المعروض ترتفع فيها الأسعار ، وبالتالى تزيد معدلات الربح فيها . وتؤدى الاختلافات فى معدلات الأرباح إلى إعادة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة . وهكذا تنتقل عناصر الإنتاج من السوق التى تعرض فائضًا إلى السوق التى تعانى من عجز . وبذلك تؤدى تغيرات

الأسعار النسبية واختلاف معدلات الأرباح إلى إعادة توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة حتى يتحقق التوازن فى جميع الأسواق . ولكن هذه الاختلالات الجزئية لا شأن لها بالتوازن العام ، الذى تتحقق فيه المساواة الدائمة بين العرض الإجمالى والطلب الإجمالى .

ولا يكتفى التقليديون بالقول بأن العرض الإجمالى يتساوى دائمًا مع الطلب الإجمالى ، بل إنهم يرون فوق ذلك أن هذا التوازن يتحقق عادة عند مستوى التشغيل الشامل . فيضيف التقليديون إلى ما تقدم أنه مع وجود باعث الربح وفرص الكسب ، فإن الاقتصاد يتجه دائما إلى التوازن عند مستوى التشغيل الشامل ، وبالتالى القضاء على البطالة . فإذا كانت هناك عناصر إنتاج عاطلة ، كان معنى ذلك أن هناك فرصا للربح غير مستغلة ، ولا خوف من عدم وجود أسواق لأن استخدامها فى الإنتاج سوف يخلق الطلب المقابل لها (قانون الأسواق) . وعلى ذلك يتجه الاقتصاد دائمًا إلى التوازن عند مستوى التشغيل الشامل . ولكن موقف التقليديين من هذا التوازن لا يمنع من اعترافهم بإمكان حدوث بطالة لفترات مؤقتة أو لظروف خاصة . فالانتقال من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج لا يتم فوريا ، بل لابد من فترة لإعادة التدريب وترتيب الأوضاع. كذلك ، فقد تكون هناك ظروف استثنائية تمنع من تحقيق هذا التوازن ، مثل جمود الأسعار أو وجود عقبات قانونية أو فعلية تحول دون استخدام بعض عناصر الإنتاج المعطلة . ولكن هذه العقبات تمثل اختلالا فى أوضاع السوق ينبغى إزالتها ، وإذا تركت الأمور لقوى السوق فإنها قادرة على تحقيق التوازن العام فى نهاية الأمر .

وهكذا ، فإن نموذج الفكر التقليدى هو نموذج للتوازن المستقر عند مستوى التشغيل الشامل الذى يستبعد البطالة الإجبارية أصلا . وقيام البطالة ـ عند التقليديين ـ إما يرجع إلى أوضاع مؤقتة لن تلبث أن تزول ، وإما يرجع إلى قيود مفروضة على السوق وإزالتها كفيل بإعادة التوازن. وقد ترتب على ذلك أمران :

الأول ، أن نصيحة التقليديين فى أحوال وجود البطالة هى عدم التدخل فى الأسواق والعمل على إزالة كافة القيود عليها حتى تتمكن قوى السوق التلقائية من القضاء على البطالة . وأما النتيجة الثانية ، فهى تضاؤل أهمية دراسة التحليل الاقتصادى الكلى macro والسياسات الاقتصادية المرتبطة بها ، فكل ما هو مطلوب هو الامتناع عن

التدخل وإزالة القيود المفروضة على السوق . وسوف نرى أن هذه الأمور قد اختلفت تماما مع كينز .

۱۰۸ ـ وعلى عكس ذلك تماما نموذج كينز . فكينز لا يعتقد فى صحة قانون ساى . فليس من الصحيح أن العرض يخلق الطلب ، بل إن العكس تماما هو الصحيح . فعند كينز « الطلب يخلق العرض » . فالمنتجون ينتجون تلك الكمية التى يعرفون أن هناك أسواقا لها ، ومن ثم فإن وجود طلب فى السوق هو الذى يؤدى إلى إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذا الطلب . فنقطة البداية عند كينز هى الطلب الإجمالى وليس العرض الإجمالى . ويستند هذا التحليل إلى النظر إلى ظروف الإنتاج الفعلية . فالمنتج يبدأ بالتفكير فى الإنتاج إذا توقع أن هناك طلبا على سلعته .

وهكذا ، فإن نقطة البداية هى توقعات الطلب الإجمالى الذى يؤدى إلى ظهور الإنتاج المقابل له . ولا يرجع ذلك فقط إلى النظر إلى ظروف الإنتاج الحديث من أجل السوق ، بل إنه ينطوى أيضا على نظرة مغايرة لدور النقود . فليس صحيحا أن النقود هى مجرد وسيط فى التبادل ، وأن كل دخل نقدى لابد أن يتحول إلى طلب على السلع والخدمات، بل إن للنقود وظيفة أخرى هى أنها مخزن القيم . فالنقود قد تطلب لذاتها ، وبذلك لا تتحول بالضرورة إلى طلب على السلع والخدمات . فليس من الضرورى أن يؤدى العرض إلى زيادة فى الطلب بنفس المقدار ، إذ قد يتسرب جزء من الدخول النقدية الموزعة بعيدًا عن الطلب (الاكتناز Hoarding) ، كما أنه من المتصور أن يزيد الطلب على العرض بإنفاق كميات مكتنزة فى فترات سابقة ، أو حتى نتيجة لزيادة عرض النقود من السلطات النقدية. وهكذا ينهار الأساس النظرى من التطابق الدائم بين العرض الإجمالى والطلب الإجمالى ، ويظهر للنقود دور مؤثر فى النشاط الاقتصادى . ولذلك فقد أضاف كينز إلى الطلب على النقود باعث الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) ، فالنقود قد تطلب لذاتها (باعتبارها مخزنا للقيم) ، وبالتالى لم يعد الطلب على النقود طلبا مشتقا من الطلب على السلع (باعتبارها مجرد وسيط للتبادل) . ولذلك فقد قلنا إن كينز قد أدمج التحليل النقدى فى دراسته منذ البداية .

بل إن نظرية كينز كانت مقدمة لإدماج نظرية الأصول المالية فى النظرية الاقتصادية . فالطلب على النقود ـ تفضيل السيولة كما سنرى ـ يقتضى المقارنة بين مزايا الاحتفاظ بالنقود سائلة وبين العائد الذى تحققه الأصول المالية ـ وبخاصة السندات ـ وسوف

تتطور هذه النظرة إلى النقود فيما بعد ـ وخاصة مع جارلى وشو Gurely & Shaw ـ لإدخال الأصول المالية financial assets فى التحليل الاقتصادى ، بحيث ينظر إلى النقود باعتبارها نوعا من الأصول المالية (أى المطالبات المالية financial claims) التى تتمتع بالقبول العام . فالمطالبات المالية ميدان واسع ، يقع فى طرف منه المديونيات الشخصية ـ التى لا تتمتع بأى شكل من أشكال التداول ـ وفى طرف آخر النقود التى تتمتع بإمكانية كاملة للتداول . وفيما بين هذين الطرفين يوجد العديد من الأصول والمطالبات المالية التى تتمتع بدرجات متفاوتة من إمكانية التداول ، مثل الأوراق التجارية وغيرها .

وأيا ما كان الأمر ، فقد رأى كينز أن العبرة فى تحديد مستوى التشغيل هى بالطلب الفعلى أو الفعال effective demand . ولبيان ذلك ، فقد ميز كينز بين ما أسماه بالعرض الإجمالى (أو دالة العرض الإجمالى) ، وهو يمثل العلاقة بين كل مستوى من مستويات التشغيل (ومن ثم الدخل القومى) ، وبين **الحد الأدنى** من إيرادات البيع المتوقعة التى **تكفى** المنتجين لتشغيل هذا الحجم من العمالة . أما دالة الطلب الإجمالى فيقصد بها العلاقة بين كل مستوى من مستويات التشغيل (ومن ثم الدخل القومى) وبين الحصيلة التى **يتوقع** المنتجون **الحصول عليها** من بيع القدر المقابل من الناتج القـومى لهذا المستوى من التشغيل . أما الطلب الفعلى أو الفعال فهو نقطة التقاء هذين الأمرين ، أى الوضع الذى **يتوقع** المنتجون الحصول عليه من الإيرادات والتى **تكفى** فى الوقت نفسه لتغطية تكاليف الإنتاج . وعند هذا المستوى من الطلب الفعال يتحدد مستوى التشغيل الشامل ويتحقق التوازن فى الاقتصاد العام . والجديد عند كينز هو أن هذا المستوى يمكن أن يستقر دون مستوى التشغيل الشامل ، أى مع وجود قدر من البطالة .

وهكذا يتضح أن تحليل كينز يعترف بأن البطالة ليست أمرًا استثنائيًا ومؤقتًا ، بل يمكن أن تمثل حالة طبيعية للاقتصاد ، وذلك إذا كانت ظروف الطلب الفعلى أو الفعال غير كافية لتشغيل كافة الموارد . ومن هنا أهمية تحليل مكونات هذ الطلب الفعلى أو الفعال ؛ وهى عند كينز الطلب على **الاستهلاك** والطلب على **الاستثمار** . فإذا كان الاستهلاك والاستثمار غير كافيين ، فإن الاقتصاد يجد توازنه دون التشغيل الشامل أى مع وجود بطالة . والقضاء على البطالة لا يمكن أن يتحقق فى مثل هذه الظروف

بمجرد عدم التدخل ، بل لابد من سياسة اقتصادية من الحكومات والسلطات النقدية من أجل تدعيم الطلب الفعلى أو الفعال . وهكذا فقد كانت نظرية كينز الأساس النظرى لسياسات التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى من أجل تحقيق العمالة والقضاء على البطالة .

وعلينا الآن أن نستعرض نظرية كينز فى الاستهلاك والاستثمار حتى يمكن أن نفهم كيفية التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى بالسياسات الاقتصادية التى نصح بها كينز لضمان استقرار الاقتصاد عند مستوى التشغيل الشامل .

الاستهلاك والاستثمار عند « كينز » :

١٠٩ ـ المقصود بالاستهلاك هو ما ينفق على السلع الاستهلاكية . وقد أدخل كينز فكرة دالة الاستهلاك Consumption function . والمقصود بذلك هو تحديد العوامل التى يتوقف عليها الإنفاق الاستهلاكى . ونلاحظ هنا أن هناك رابطة بين الاستهلاك والادخار Savings . فإذا كان الاستهلاك هو الجزء من الدخل الذى ينفق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ، فإن الادخار هو الجزء الباقى من الدخل والذى لا ينفق . فالادخار والحال كذلك هو استهلاك سلبى ، أو هو الفارق بين الدخل والاستهلاك أو المتمم الحسابى بين الدخل والاستهلاك . وهكذا ، فإن الحديث عن دالة الاستهلاك أو عن العوامل التى تحدد الاستهلاك ، هو حديث فى الوقت نفسه عن دالة الادخار أو عن العوامل التى تحدد الادخار باعتبار أن الادخار هو الامتناع عن الاستهلاك .

ونلاحظ مبدئيا أن كينز قد أدخل تعديلا فى طريقة طرح المشكلة عندما بحث دالة الاستهلاك . ذلك أن التقليديين كانوا يبحثون المشكلة نفسها ولكن من زاوية الادخار ، فهم يتساءلون عن العوامل التى تحكم الادخار . وقد عكس هذا التغيير فى أسلوب طرح المشكلة اختلاف اهتمامات التقليديين عن اهتمامات كينز من ناحية ، كما أدى إلى اختلاف اختيار العوامل المؤثرة فى السلوك الاقتصادى بالاستهلاك والادخار بين كينز والتقليديين من ناحية أخرى . فعلى جانب الاهتمامات غلب على التقليديين الاهتمام بقضية النمو والتطور ، وها هو ذا آدم سميث يعطى مؤلفه عنوان « ثروة الأمم » . أما عند كينز ، فإن القضية المطروحة هى تحديد مستوى التشغيل وآثاره على البطالة . ومن

هنا فقد انصب اهتمام التقليديين على تكوين أو تراكم رأس المال (الاستثمار) وبالتالى أهمية البحث عن وسائل تمويلية ، أى البحث عن العوامل المؤثرة فى الادخار . أما كينز فقد كان شاغله هو مستوى النشاط الاقتصادى وبالتالى الاهتمام بعناصر الإنفاق ، وفى مقدمتها الإنفاق على الاستهلاك .

وإذا انتقلنا الآن إلى أثر طريقة طرح المشكلة من حيث تحديد العوامل المؤثرة على كل من الاستهلاك والادخار ، فإننا نلاحظ أنه من زاوية تراكم رأس المال وتوفير مصادر التمويل اللازمة له فإن الأمر يتوقف على مدى قدرة الرأسماليين على الادخار وكيفية تعويضهم عن التضحية بالاستهلاك . ولذلك فقد رأى التقليديون أن الادخار يتوقف على أسعار الفائدة . أما من زاوية الإنفاق ـ الأمر الذى حظى باهتمام كينز ـ فإن الاستهلاك هو عمل الجميع من أجل إشباع حاجاتهم ، وبالتالى فمن الطبيعى أن يتوقف إنفاقهم الاستهلاكى على مستوى دخولهم .

وبعد هذا العرض ، نعود إلى دالة الاستهلاك عند كينز . يتوقف الاستهلاك عند كينز على الدخل ، فيزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل ولكن بنسبة أقل عن طريق ما أسماه كينز « الميل للاستهلاك » Propensity to consume . وقد ميز كينز بين الميل المتوسط للاستهلاك Average propensity to consume ، وبين الميل الحدى للاستهلاك Mariginal . فالميل المتوسط يبين النسبة بين الاستهلاك والدخل ، والميل الحدى يمثل النسبة بين التغيير فى الدخل والتغيير المترتب عليه فى الاستهلاك . والذى يهم لدى كينز هو أن الميل الحدى موجب وأقل من الواحد الصحيح ، ومعنى ذلك أن كل زيادة (تغيير) فى الدخل يؤدى إلى زيادة مقابلة فى الاستهلاك ، ولكن بمعدل أقل . ويمكن أن نستخلص مما تقدم دالة للادخار بالقول بأن هناك ميلاً موجبًا للادخار ، بمعنى أن زيادة الدخل تؤدى إلى زيادة الادخار ولكن بنسبة أكبر .

ولم يستخلص كينز نظريته فى الاستهلاك من أية دراسات تطبيقية ، وإنما اعتمد فى ذلك على حجج منطقية ومن الملاحظات العامة المقبولة مبدئيًا A priori . وهو يرى أن الاستهلاك يتوقف على ما أسماه القانون النفسى Fundamental psycholigical law أو ربما بعبارة أدق القانون الاجتماعى ، ومقتضاه أن الأفراد يزيدون استهلاكهم مع زيادة الدخل ولكن بنسبة أقل ، ومن ثم نجد أن الميل للاستهلاك يكون عادة أعلى لدى الطبقات الفقيرة التى يكفى دخلها بالكاد لإشباع حاجاتها الضرورية ، أما

الادخار فهو ترف لا يقدر عليه سوى الأغنياء ، وتزيد القدرة عليه بزيادة الدخل . وينبغى أن نتذكر أن القانون النفسى والذى يحدد مستوى الاستهلاك لدى كل مستوى للدخل يختلف باختلاف الزمان والمكان .

وإذا كان كينز قد أعطى الأساس العام فى علاقة الاستهلاك بالدخل ، فقد أضاف عدد من الاقتصاديين اللاحقين مزيدًا من التفصيل والانضباط فى هذا الشأن . وقد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى دوزنبرى J.E.Deuseneberry الذى أوضح أن العبرة هى بالدخل النسبى Relative income ، ذلك أن زيادة الدخول لفئة أو طبقة معينة يؤدى إلى اكتساب عادات جديدة للاستهلاك يصعب التنازل عنها ، ولذلك فإن انخفاض دخول هذه الطبقات لا يؤدى بالضرورة إلى انخفاض استهلاكها بالنظر إلى استقرار عادات الاستهلاك ، وهكذا يعرف الاستهلاك بعض الجمود فى حالة انخفاض الدخل . كذلك أضاف الاقتصادى الأمريكى ميلتون فردمان M. Friedman فكرة الدخل الدائم Permanent income ، ذلك أن نمط الاستهلاك لا يتوقف على الدخل المحقق فى المدة القصيرة ، وإنما يراعى أيضا احتمالات الزيادة فى الدخل فى المدة الطويلة. فالطبيب أو المهندس الشاب قد ينفق على الاستهلاك من نفس الدخل بمعدلات أعلى من العامل غير الماهر مثلا نظرًا لأنه يتوقع أن يحقق فى المستقبل مستوى أعلى من الدخل بشكل دائم ومستقر .

١١٠ ـ وإذا انتقلنا الآن إلى الاستثمار عند كينز ، نجد أنه أولاه أهمية كبرى . وهو ينظر إليه ـ كما سبق أن رأينا ـ باعتباره إنفاقا يضاف إلى الطلب الإجمالى . ولم يهتم كينز بأثر الاستثمار على زيادة الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال ، فهذه قضايا المدة الطويلة التى أهملها كينز . وقد اعتبر كينز الاستثمار متغيرًا مستقلا وأن تقلباته هى المسئولة إلى حد كبير عن تغيرات مستوى الدخل القومى والعمالة . وذلك بعكس الاستهلاك الذى رآه كينز مستقرًا إلى حد بعيد نتيجة لاستقرار عادات الاستهلاك (القانون النفسى للاستهلاك) . وعندما نقول إن الاستثمار متغير مستقل عند كينز ، فإن ذلك يعنى أن الاستثمار يتغير لأسباب مستقلة عن تغيرات الدخل واستقلالا عنها . ولكن هذا لا يعنى أن الاستثمار لا يتوقف بدوره على متغيرات أخرى . فالقول بأن الاستثمار متغير مستقل عند كينز يعنى أن الاستثمار ـ على عكس الاستهلاك ـ يتوقف على أمور أخرى غير الدخل .

وتحدد دالة الاستثمار عند كينز المتغيرات التى يتوقف عليها حجم الاستثمار . وهو يرى أن الاستثمار يتوقف على المقارنة بين أمرين هما من ناحية الكفاءة الحدية لرأس المال Marginal efficiency of capital ، ومن ناحية أخرى سعر الفائدة . وفى هذا لا يكاد كينز يختلف عن التقليديين . فلدى الجميع أن الاستثمار يتوقف على المقارنة بين العائد على الاستثمار وتكلفة النقود (سعر الفائدة) . وما أدخله كينز هنا هو مجرد تعديلات طفيفة فى أسلوب العرض واستخدام طريقة معدل العائد الداخلى internal rate of return أو ما أطلق عليه الكفاءة الحدية لرأس المال ، والمقصود بذلك هو سعر الخصم الذى يسوى بين تكلفة الاستثمار والقيمة الحالية للإيرادات المتوقعة من استخدامه . ففى جميع الأحوال ينبغى لاتخاذ قرار الاستثمار معرفة عدة أمور ، وهى :

١ ـ ثمن عرض رأس المال الجديد ، أو تكلفة الاستثمار .

٢ ـ الإيرادات المتوقعة من استخدام رأس المال الجديد خلال فترة حياته .

٣ ـ سعر الفائدة النقدى السائد فى السوق .

ونستطيع أن نستخدم أى عنصرين من هذه العناصر الثلاثة ثم نقارن النتيجة مع العنصر الثالث . فيمكن أن نحدد القيمة الحالية لإيرادت الاستثمار Present value ، وذلك بخصم الإيرادات المتوقعة باستخدام سعر الفائدة السائد فى السوق ، ونقارن هذه القيمة مع ثمن عرض رأس المال أو تكلفة الاستثمار . فإذا كانت هذه القيمة الحالية أكبر من تكلفة الاستثمار ، فإن المستثمر يجد من مصلحته القيام بهذا الاستثمار وإلا فلا . وهذا هو الأسلوب التقليدى فى المقارنة بين القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة من الاستثمار من ناحية وتكلفة الاستثمار من ناحية أخرى .

أما كينز فقد لجأ إلى أسلوب مختلف شكليا ، وهو البحث عن سعر الخصم الذى يسوى بين ثمن عرض رأس المال أو تكلفة الاستثمار من ناحية ، وبين القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة للاستثمار من ناحية أخرى . وهذا السعر هو ما يطلق عليه الآن معدل العائد الداخلى للاستثمار ، ثم يقارن هذا العائد مع سعر الفائدة . فإذا كان هذا العائد ـ وهو ما أطلق عليه كينز اسم الكفاية الحدية لرأس المال ـ أكبر من سعر الفائدة ، فإن المستثمر يجد من مصلحته القيام بالاستثمار ، وإلا فلا . والجديد الذى أدخله كينز فى هذا الصدد هو الأهمية الكبرى التى أعطاها لعنصر التوقعات فى تحديد

الإيرادات المتوقعة للاستثمار . فإذا سادت فى السوق موجة من التفاؤل ، أقبل المستثمرون لأنهم يتوقعون عائدات كبيرة على استثماراتهم ، أما إذا سادت موجات التشاؤم فإنهم يدبرون عن الاستثمار . وهكذ فإن الكفاءة الحدية لرأس المال ، وهى ترتبط فى نهاية الأمر بإنتاجية رأس المال ، تتوقف على الحالات النفسية للمنظمين ونظرتهم إلى المستقبل فى تفاؤلهم وتشاؤمهم مما يؤثر فى تقديراتهم عن هذه الكفاءة لرأس المال .

وأخيرا ، فإنه بالنسبة لسعر الفائدة ، وهو أحد المحددات الرئيسة لدالة الاستثمار ـ على ما رأينا ـ فقد رأى كينز أنه ظاهرة نقدية بحتة تتوقف على طلب وعرض النقود . أما عرض النقود ، فهو متغير خارجى يتوقف على قرارات السلطات النقدية . وأما الطلب على النقود فهو يمثل تجديدًا من ناحية كينز ، فلم يقتصر فيه كينز على الطلب على النقود لباعث العاملات (والاحتياط) وإنما ظهر الطلب على النقود لباعث المضاربة . وقد اهتم كينز بوجه خاص بهذا الطلب لباعث المضاربة واعتبره دالة فى سعر الفائدة . فالنقود قد تطلب باعتبارها وسيطا فى المبادلات أى لباعث المعاملات . وهنا يتوقف هذا الطلب على الدخل . فكلما زاد الدخل زادت الحاجة إلى المعاملات ، وبالتالى زاد الطلب على النقود (باعتبارها وسيطا فى المبادلات) . ولكن النقود تطلب أيضا باعتبارها مخزنا للقيم ، وتتم المقارنة بين الاحتفاظ بالنقود سائلة أو توظيفها فى أصول مالية (سندات على وجه الخصوص) . فإذا زادت أسعار الفائدة على الأصول المالية (السندات) ، فإن الأفراد لا يحتفظون بنقودهم سائلة ومعطلة إلا فى الحدود الدنيا . أما إذا انخفضت أسعار الفائدة فإن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بنقودهم سائلة انتظارًا لمستقبل تتحسن فيه أسعار الفائدة . فهنا يميل الأفراد إلى تفضيل السيولة نظرًا لانخفاض أسعار الفائدة . ومن هنا فإن الطلب على النقود لباعث المضاربة (باعتبارها مخزنا للقيم) يتوقف على أسعار الفائدة السائدة ويتغير معها عكسيا .

وهكذا يتضح أن محددات الدخل القومى والعمالة عند كينز تنحصر فى ثلاثة أمور هى :

- الميل للاستهلاك
- سعـر الفائـدة
- الكفاءة الحدية لرأس المال

فهذه الأمور تحدد عند كينز الطلب الفعلى أو الفعال من استهلاك واستثمار . فالميل

للاستهلاك يحدد الطلب على الاستهلاك ، وسعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال يحددان معا الاستثمار .

المساواة بين الادخار والاستثمار

١١١ ـ أثارت العلاقة بين الادخار والاستثمار غير قليل من الخلط فى فهم نظرية كينز. وربما يرجع ذلك إلى تعدد المعانى التى يستخدم فيها كل من هذين المصطلحين. وقد ساعد الفكر الاقتصادى اللاحق ، وخاصة مع المدرسة السويدية على إبراز التفرقة بين الادخار أو الاستثمار المتحقق ex post من ناحية ، والادخار والاستثمار المرغوب فيه أو المخطط له ex ante من ناحية أخرى .

كذلك ، فإنه مما يساعد على فهم العلاقة بين الادخار والاستثمار على المستوى القومى أن نتذكر أننا ونحن نتحدث عن كميات اقتصادية إجمالية ـ ادخارًا أو استثمارًا ـ فإننا نشير فى الواقع إلى ما وراءها من قرارت اقتصادية تتخذه وحدات مختلفة . فالادخار ـ كما سبق أن رأينا ـ هو قرار بالامتناع عن الاستهلاك ، وبالتالى يصدره أصحاب الدخول (المستهلكون) بإنفاق جزء من الدخل فى الاستهلاك ، والاحتفاظ بالتالى بجزء آخر فى شكل ادخار . أما الاستثمار ، فإنه قرار يصدر من المنتج ـ المنظم ـ بالإضافة إلى رأس المال القائم والإنفاق على هذا التوسع الاستثمارى . وهكذا يمكن القول بأن الادخار قرار من قطاع الأفراد أو القطاع العائلى ، أما الاستثمار فإنه قرار من قطاع المشروعات أو القطاع الإنتاجى . وهكذا فإن كلا من قرارات الادخار وقرارات الاستثمار تصدر من قطاعات مختلفة ، ومن الممكن بالتالى أن تختلف . والأصل إذن هو عدم التطابق بين قرارات قطاع الأفراد أو القطاع العائلى فى الاستهلاك (الادخار) ، وبين قرارت قطاع المشروعات أو القطاع الإنتاجى فى الاستثمار ، وبالتالى إمكان التفاوت والاختلاف بين قرارات الادخار وقرارات الاستثمار . والمقصود هنا هو قرارات الادخار والاستثمار المخطط لها أو المرغوب فيها ex ante .

وإذا كان من الممكن أن تختلف قرارات الادخار والاستثمار المخطط لها ex ante على النحو المتقدم ، فإنه فى نهاية كل فترة لابد أن يتساوى الادخار والاستثمار المتحققين ex poste . ويزول التفاوت بين الكميات المخطط لها وتلك المحققة عن طريق التباين بين التوقعات والإنجازات . فقد يتوقع المنظمون مستوى معينا من الطلب ، فإذا بهم

يفاجئون بنقص فى الطلب وزيادة فى المخزون . وبالمثل ، فقد يتوقع الأفراد دخلاً معينًا وبالتالى مستوى معينًا من الاستهلاك أو الادخار ، فإذا بهم يفاجئون بدخول أقل أو أكثر وبالتالى معدلات أخرى من الادخار المتحقق .

وقد أوضح كينز أنه بالنسبة للادخار والاستثمار المتحققين ex post ، فلابد أن يتساويا فى نهاية كل مدة ، وأن هذه المساواة هى متطابقة identity محاسبية . فالجزء الذى لا يستخدم فى الاستهلاك والذى يمثل ادخارًا ، لابد وأن يقابله على مستوى الإنتاج استثمار مقابل فى شكل سلع رأسمالية أو مخزون سلعى . وعلى ذلك فإن هذه المساواة هى حقيقة محاسبية فى نهاية كل فترة . ولكن ذلك لا يحول دون أن تكون الاستثمارات أو المدخرات المتحققة ex post أكبر أو أقل من الاستثمارات والمدخرات المخطط لها ex ante على نحو ما أشرنا .

مضاعف الاستثمار :

١١٢ ـ من أهم أدوات التحليل التى ظهرت مع كينز ، فكرة المضاعف Multiplier (وإن كان سبق أن قدم هذه الفكرة تلميذه الاقتصادى كان Kahn) ، وقد طبقها كينز نفسه بالنسبة للاستثمار ، ولكن لا يوجد ما يمنع من الحديث بصفة عامة عن مضاعف الإنفاق المستقل . وتعتمد فكرة المضاعف على أنه على حين أن جزءًا من الإنفاق (الاستهلاك) يتوقف على الدخل نفسه ، فإن الجزء الآخر من الإنفاق (الاستثمار) يعتبر مستقلاً عن تغيرات الدخل ، ومن ثم فإن تغيرات الدخل ترجع بصفة أساسية إلى هذا الجزء المستقل من الإنفاق (الاستثمار) . كذلك فإنه بالنظر إلى أن الاستهلاك يكاد يعتبر دالة مستقرة للدخل ، فإن تغيرات الاستثمار تؤدى إلى تغيرات مضاعفة فى الدخل القومى .

ولشرح كيفية عمل مضاعف الاستثمار نتصور وضعا يمثل فروض كينز . فالاستهلاك يتوقف على الدخل ، ولنفترض أن الميل الحدى للاستهلاك هو ٨٠٪ وبالتالى فإن الميل للادخار هو ٢٠٪ أو $\frac{١}{٥}$. ومعنى ذلك أن زيادة معينة فى الدخل تؤدى إلى زيادة فى الاستهلاك بنسبة ٨٠٪ من الزيادة فى الدخل . ولنتصور الآن أن الدولة قامت بإنفاق استثمارى مستقل جديد ، فماذا يحدث ؟ زيادة الإنفاق الاستثمارى تعنى إنفاقا على دخول جديدة للعاملين والموردين فى هذا الاستثمار الجديد ، وهذه

الزيادة فى الدخول تؤدى ـ وفقا للميل للاستهلاك السائد ـ إلى زيادة مقابلة فى الاستهلاك تمثل ٨٠٪ من قيمة الإنفاق الاستثمارى الأول . ولكن هذه الموجة الجديدة من الإنفاق الاستهلاكى تعنى توزيعا جديدًا للدخول لمنتجى هذه السلع الاستهلاكية، وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة جديدة فى الاستهلاك تمثل ٨٠٪ من هذه الزيادة الأولى فى الاستهلاك . وهكذا نجد أن إنفاقا أوليا على الاستثمار أدى إلى موجات متتابعة من الإنفاق الاستهلاكى ، فى كل موجة يعاد إنفاق ٨٠٪ أو ($\frac{٤}{٥}$) ما تم توزيعه من دخول فى المرحلة السابقة . ويمكن التعبير عن ذلك حسابيا بافتراض أن الإنفاق الاستثمارى الأول كان ١٠٠ جنيه مثلا ، فإننا نجد الموجات المتتالية من الزيادات فى الإنفاق على النحو التالى :

$$١٠٠ + ١٠٠ (\frac{٤}{٥}) + ١٠٠ (\frac{٤}{٥})^{٢} + ١٠٠ (\frac{٤}{٥})^{٣} + ...$$

وهذه متوالية هندسية تؤول قيمتها ١٠٠ × ٥ = ٥٠٠ جم

أى أن الزيادة النهائية فى الدخل تعادل الإنفاق الاستثمارى الأولى المستقل مضروبا فى مقلوب الميل للادخار ، استنادًا إلى أن المتوالية الهندسية المتقدمة تتحدد قيمتها وفق $\frac{أ}{١-ن}$ باعتبار أن « أ » هو الإنفاق الأولى ، « ن » هى نسبة التغيير ($\frac{٤}{٥}$ فى حالتنا) . ومن الممكن أن نستخلص النتيجة المتقدمة من ضرورة تحقيق المساواة المحاسبية فى نهاية كل مدة بين الادخار والاستثمار المتحققين ex post .

فالفروض التى قام عليها تحليل كينز هى على التوالى :

ـ الاستثمار متغير مستقل عن الدخل .

ـ الادخار (الاستهلاك) متغير تابع لتغيرات الدخل .

ـ ضرورة المساواة فى النهاية بين الاستثمار والادخار المتحققين (ex post) .

وعلى ذلك ، فإذا زاد الاستثمار لأى سبب (إنفاق حكومى على المشروعات العامة مثلا)، فإن ذلك لابد وأن ينتهى بتوليد ادخار مساو لهذا الاستثمار الأولى . ونظرًا لأن الادخار يتوقف على الدخل ، فلابد أن يزيد الدخل زيادة من شأنها أن تولد ادخارًا معادلا للاستثمار الأولى . فإذا كان الميل للادخار هو $\frac{١}{٥}$ ، فإن زيادة معينة فى الاستثمار لابد وأن يصاحبها زيادة فى الدخل تعادل ٥ أضعاف الزيادة الأولية فى الاستثمار حتى يتولد عنها ادخار مساو للاستثمار الأولى . وبذلك تتحقق المساواة المحاسبية بين الادخار والاستثمار .

السياسة النقدية والسياسة المالية عند كينز :

١١٣ ـ على الرغم من أن كينز كان من أهم الاقتصاديين الذين أعادوا الاهتمام بالنقود وأدمجها فى النظرية الاقتصادية ، فإنه كثيرًا ما يعاب عليه أنه كان أقل اهتماما بالسياسة النقدية ، وركز الاهتمام على السياسات المالية . والحقيقة أنه ينبغى التمييز ـ لدى كينز ـ بين أهمية النقود والتحليل النقدى من ناحية ، وبين السياسة الاقتصادية المناسبة سواء أكانت سياسة نقدية أو سياسة مالية من ناحية أخرى . فمن ناحية أهمية النقود فى الاقتصاد ، فإن الفضل يرجع إلى كينز فى ضرورة إدماج النقود فى النظرية الاقتصادية منذ البداية ، فهو يرفض فكرة تقسيم التحليل الاقتصادى إلى تحليل عينى ثم إلى تحليل نقدى ، ويرفض بالتالى المقولة التى ترى أن النقود محايدة ولا تأثير لها . فعند كينز النقود ليست مجرد وسيط فى التبادل ، بل إن هناك طلبا على النقود لذاتها (مخزن للقيم) ، وبالتالى فإن الطلب على النقود ليس مشتقًّا من الطلب على السلع ، وإنما هو طلب مستقل لها أيضا . كذلك أوضح كينز أنه من غير الصحيح أن الأفراد ينفذون دائمًا إلى حقائق الاقتصاد العينية ، فالحقيقة أنهم كثيراً ما يكونون أسرى الوهم أو الخداع النقدى . وعلى حين أن الأجور النقدية تعرف الكثير من الجمود ، فإن الأجور الحقيقية يمكن أن تتغير فى اتجاه أو آخر . وفى كل هذا أثرى كينز التحليل الاقتصادى بإدماج النقود فيه ، كما أثرى التحليل النقدى بالعديد من نظراته الثاقبة .

ولكن إذا انتقلنا إلى السياسة الاقتصادية التى ينصح بها كينز لمعالجة الاختلالات ، وبخاصة محاربة التضخم ، فإنه كان قليل الثقة فى فاعلية السياسة النقدية (تغيرات أسعار الفائدة) ، وكان يرى أن السياسة المالية (الإنفاق العام) أكثر تأثيرًا فى محاربة البطالة . فإذا كان الاختلال العام فى الاقتصاد يرجع فى زمنه إلى نقص الطلب الفعلى أو الفعال ، فإن محاربة البطالة تقتضى زيادة هذا الطلب وبخاصة الاستثمار . وكان يرى أن فرص تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض أسعار الفائدة إما عديمة الجدوى وإما قليلة الفاعلية . وربما يرجع السبب فى ذلك إلى أن أسعار الفائدة فى ذلك الوقت ـ الثلاثينيات ـ كانت بالغة الانخفاض بحيث إن أى تخفيض لم يكن مشجعا على الاستثمار مع غلبة موجة التشاؤم لدى المنظمين عن مستقبل الاقتصاد . فكل تخفيض فى أسعار الفائدة أو زيادة فى كمية النقود لم تؤد إلا إلى زيادة الاحتفاظ بالنقود (الاكتناز) وليس إلى تشجيع الاستثمار ، الأمر الذى عرف فى ذلك الوقت بمصيدة السيولة

liquidity trap . ولكنه رأى بالمقابل أن السياسة المالية بزيادة الإنفاق الحكومى والقيام باستثمارات عامة عن طريق عجز الموازنة هو الطريق الأكثر فاعلية لزيادة الإنفاق وتحريك الطلب الفعال . وقد ساعدت هذه السياسة بالفعل على الخروج من الأزمة العالمية فى الثلاثينيات . فأخذ بها ـ ربما بشكل غير واع ـ هتلر عندما أسرف فى الإنفاق العام على التسليح وعلى البنية الأساسية (الطرق) مما ساعد فى القضاء على البطالة فى ألمانيا قبل غيرها من الدول الأوروبية . وقد أخذ روزفلت بسياسة مماثلة فيما يتعلق بالمشروعات العامة فيما عرف بالسياسة الجديدة أو العهد الجديد new deal . وكان لهذه السياسة المالية أثر واضح فى القضاء على البطالة فى ذلك الوقت .

كينز والنظرية التقليدية

١١٤ ـ إذا كانت نظرية كينز تمثل أخطر معارضة للنظرية التقليدية ، فإنها من ناحية أخرى تمثل حالة خاصة أكثر مما تعبر عن الحالة العامة ، وذلك بعكس ادعاء كينز بأنه يقدم « النظرية العامة » . فتقتصر نظرية كينز على تحليل الفترة القصيرة ، بعكس النظرية التقليدية التى تهتم فى الأساس بالمدة الطويلة وأسباب التقدم والنمو . ومع ذلك فقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى أن عددًا من أتباع كينز وتلاميذه قد استخدموا النموذج الكينزى مع تطويره للأخذ فى الاعتبار احتياجات المدة الطويلة . وقد ظهر ذلك بوجه خاص فى نماذج النمو growth models وخاصة مع هارود Harrod ودومار Domar فضلا عن كتابات تلميذته جوان روبنسون Joan Robinson عن رأس المال ، وكذا كالدور N. Kaldor .

وإذا كانت القطيعة الأساسية بين كينز والتقليديين تستند إلى مدى صحة قانون ساى ، فلاشك أن الاعتراض الكينزى يظل صحيحا فى حدود . فإذا بلغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الشامل ، فإن زيادة الطلب لا تؤدى إلى زيادة الدخل القومى بل تظهر فقط فى شكل زيادة فى الأسعار . وهنا تكاد أفكار كينز تتطابق مع التقليديين . فبعد الوصول إلى مرحلة التشغيل الشامل ، فإن زيادة الإنفاق ، ومن ثم كمية النقود ، لن تؤدى إلا إلى زيادة الأسعار ، وتعود من جديد إلى نظرية كمية النقود . أما دون التشغيل الشامل ومع وجود بطالة ، فإن زيادة الإنفاق ـ وما يترتب عليها من زيادة فى كمية النقود ـ قد تؤدى إلى زيادة فى الدخل القومى وليس فقط فى مستوى الأسعار . وإن كانت الحقيقة أنها تؤثر فى الأمرين معا ، بمعنى أن زيادة الإنفاق فى هذه الحالة وهى

تؤدى إلى زيدة الدخل القومى قد يصاحبها نوع من ارتفاع الأسعار ولكن ليس بنفس النسبة كما تذهب نظرية كمية النقود .

ويمكن القول من ناحية أخرى بأن الخلاف بين كينز والتقليديين إنما يكمن فى مدى اعتبار الادخار أو الاستثمار هو العامل الحاسم فى التوازن (وفى النمو بصفة عامة) . فالتقليديون اعتبروا أن الادخار هو الأكثر أهمية وأن دور الاستثمار هو دور سلبى إلى حد بعيد . وعلى العكس فإن كينز كان يرى أن الاستثمار هو العامل الأكثر أهمية وأن الادخار ليس له إلا دور سلبى . والخلاف حول قانون ساى لا يعدو فى الواقع أن يكون خلافا حول هذه النقطة بالذات . وهذا الخلاف إنما يعكس اختلاف الظروف التى قيلت فيها النظريتان ؛ النظرية التقليدية فى ظروف أقرب إلى ظروف الدول النامية ، ونظرية كينز فى ظروف الدول المتقدمة .

فالتقليديون ـ وقد كتبوا فى ظروف بناء الاقتصاديات الصناعية وبداية الرأسمالية ـ قد واجهوا ظروفا كانت الحاجة فيها إلى الاستثمارات كبيرة وكانت فرص الربح وافرة . وبذلك فقد كان القيد الحقيقى على تحقيق هذه الاستثمارات هو مدى توافر مصادر التمويل . ومن هنا ظهرت أهمية الادخار . فمتى توافرت المدخرات ، فإن الطلب على الاستثمار سيكون متوافرًا دائمًا . ولذلك نستطيع أن نفهم كيف أن قانون ساى قد اتفق مع هذه الظروف . فقد سبق أن رأينا أن مساواة عرض وطلب مجموع السلع يتبلور فى النهاية إلى المساواة بين الادخار والاستثمار . وإذا كان الادخار هو الجزء من الدخل الذى لا يظهر فى السوق ويتسرب بعيدًا عن الإنفاق ، فإنه لا خطر مع ذلك من نقص الطلب حيث إن هناك دائمًا طلبًا كافيًا على الاستثمار فى هذه المجتمعات المتعطشة إلى الاستثمارات الكبيرة والتى لا يحدها سوى مدى توافر المدخرات الكافية . فكل كمية من الدخل لا تنفق على الاستهلاك (الادخار) ستجد من يطلبها للاستثمار . وهكذا نجد تطابقًا بين الادخار والاستثمار كما لو كنا بصدد اقتصاد عينى تقوم فيه النقود بوظيفة نقل المدخرات إلى المستثمرين .

وليس الأمر كذلك بعد تقدم الاقتصاد واستنفاد فرص الربح . فهنا لا يلزم أن يتوافر بالضرورة الحافز على الاستثمار لدى المنتجين . كذلك ، فنظرا لزيادة طاقات المجتمع الإنتاجية غير المستقلة ، فإن أهم ما يميز الاقتصاديات المتقدمة هو مرونة الجهاز الإنتاجى أى قدرته على زيادة الإنتاج إذا وجد الطلب الكافى . وفى مثل هذه الظروف ،

فإن القرار الهام يصبح هو قرار المستثمرين . فإذا توافر لديهم الحافز على الاستثمار ، فإن الجهاز الإنتاجى يمكن أن يستجيب لذلك مباشرة بزيادة الإنتاج وبالتالى زيادة الدخول الموزعة وتوليد الادخار الكافى لمقابلة هذا الاستثمار الجديد . وهكذا يصبح الاستثمـار هو العامل الحاسم ، وهو يؤدى إلى زيادة الإنتاج والدخل من ناحية ، وتوليد الادخار المطلوب من ناحية أخرى . ومن ثم لم يعد للادخار سوى دور سلبى ، فمتـى توافرت الظـروف المناسبة لزيادة الاستثمـار ، فإن الاقتصـاد قادر على توليد الادخار المطلوب .

وهكذا نستطيع أن نفهم أن ظهور نظرية كينز لا يعدو أن يكون تعبيرًا عن تغير الأوضاع الاقتصادية ، وأنها تمثل مظهرًا من مظاهر الدول الصناعية المتقدمة . ونفهم أيضًا أن النظرية التقليدية ما زالت أكثر مناسبة لظروف الدول النامية .

الفصل السابع

الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادى

تمهيـــــد :

١١٥ ـ ليس من السهل حصر الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادى . فمنذ ظهرت « النظرية العامة » لكينز فى منتصف الثلاثينيات ـ وبرغم ما تعرضت له من انتقادات ـ فإنه لا يمكن القول بأن هناك ثورة أو انقلابا فكريا فى الاقتصاد . هناك مزيد من الضبط ، وعديد من التعديلات والتحفظات هنا وهناك ، ولكن يمكن القول بصفة عامة إننا نسير على نفس المنهج الفكرى الذى ورثناه مع التقليديين والنيوكلاسيك والفكر الكينزى . وإذا نظرنا إلى تقسيم التحليل الاقتصادى بين اقتصاد وحدى جزئى micro واقتصاد كلى أو تجميعى macro ، فإننا نلاحظ أن الاقتصاد الوحدى أو الجزئى لا زال يسير على الأسس نفسها التى ورثناها مع النيوكلاسيك ، وخاصة مع ألفريد مارشال . حقا هناك مزيد من الانضباط فى العرض ، وخاصة مع تقدم الاقتصاد الرياضى mathematical economy ، وقدرة أكبر على القياس واختبار الفروض النظرية مع تطور الاقتصاد القياسى econometrics والإحصاء . كذلك هناك مزيد من الدقة المنطقية فى عرض نظريات المنفعة أو التفضيل ، وخاصة مع مساهمات هكس الإنجليزى أو ساموبلسون الأمريكى . كما عرفت نظريات التوازن الشامل general equilibrium مزيدًا من الوضوح فى العرض مع استخدام الأدوات الرياضية فى التحليـل ، وخاصة مع أرو و هـان Arow & Hahn . ولكننـا فى كل هذا لم نخرج كثيرًا عن التقـاليد التى ورثناها مع ألفـريد مارشـال من ناحيـة أو ليون فالـراس من ناحية أخرى .

أما بالنسبة للاقتصاد الكلى أو التجميعى فلا زال الإطار النظرى الموروث من كينز يمثل النمط الأساسى للتفكير مع اختلافات عديدة فى طبيعة دالة الاستهلاك أو الاستثمار ، وبوجه خاص فى مدى تأثير النقود على مستوى النشاط الاقتصادى . وإذا كانت فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية قد واجهت مشكلة البطالة ونقص الطلب الفعلى ، فقد عرف العالم لما بعد الحرب المشكلة العكسية لزيادة الطلب الفعلى وظهور الموجات التضخمية . وكان الاعتقاد السائد أن العلاج الكينزى لمشكلات البطالة يصلح معكوسا لعلاج مشكلات التضخم ، الأمر الذى لم يتحقق دائمًا بنفس السهولة واليسر . كذلك لم تلبث أن ظهرت أعراض جديدة لم تكن معروفة ، فالبطالة لم تعد المقابل والظاهرة المضادة للتضخم ، إذ ما لبث أن عرف العالم ظاهرة اجتماع البطالة مع التضخم فى الوقت نفسه ، وهو ما عرف باسم الركود التضخمى Stagflation .

كذلك ظهرت على السطح بعد الحرب العالمية قضايا جديدة بدأت تشغل بال العالم. فقضية التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث بدأت تفرض نفسها كإحدى القضايا الأساسية فى الاقتصاد ، ولم يلبث أن ظهر فرع جديد من فروع الاقتصاد للاهتمام بقضايا التنمية والنمو Development & Growth ، وهى قضايا تتعلق باتجاهات المدة الطويلة ، بالنمو فى الدول المتقدمة ، والتنمية فى الدول النامية . وقد بدأ النظر إلى قضايا التنمية من مفهوم اقتصادى بحت ، يرى فيها نقصا فى رءوس الأموال أو الادخار وبالتالى بحثا عن زيادة فرص الاستثمار من موارد محلية أو أجنبية . ولم يلبث أن اتضح أن قضايا التنمية ليست فقط قضايا ادخار واستثمار ، ولكنها وبنفس الدرجة سياسات اقتصادية مناسبة فضلا عن علاقاتها المؤسسية والثقافية . فالتنمية هى تغيير شامل فى قيم المجتمعات ، وفى المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة ، فضلا عن السياسات الاقتصادية المناسبة .

وفى الوقت نفسه فقد أظهر الاقتصاد العالمى لما بعد الحرب مدى الترابط والتداخل فى العلاقات الدولية ، ومن ثم احتلت قضايا التجارة وموازين المدفوعات وانتقالات رءوس الأموال مكانا متزايدًا من الاهتمامات الاقتصادية . وأصبح الاقتصاد العالمى Global economy أكثر رسوخا وتأثيرًا على مختلف أجزاء المعمورة ، ومن هنا احتلت قضايا أسعار ونظم الصرف والأسواق المالية والبورصات وتحرير التجارة أهمية بالغة . وقد صاحب ذلك أن ظهرت عدة مؤسسات اقتصادية بدأت تلعب دورًا أساسيًا فى

النشاط الاقتصادى العالمى ، ولم يلبث كل منها أن طور فلسفة اقتصادية خاصة . وفى مقدمة هذه المؤسسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وينتظر أن تلعب منظمة التجارة العالمية دورًا موازيًا بعد التصديق على دورة أوروجواى للجات فى عام ١٩٩٤ .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فقد توافر للدراسات الاقتصادية قاعدة بيانات ومعلومات هامة ومتنوعة . فقد زادت الإحصاءات عن مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وتعددت مصادرها . وبذلك فلم يعد الاقتصاد يقتصر على الملاحظات العابرة أو الفروض المنطقية المسبقة ، وإنما توافرت له قاعدة هامة من البيانات للتحقق من صحة النظريات المختلفة . كذلك ساعد توافر هذه القاعدة الهائلة من البيانات على تطور وتقدم النماذج الاقتصادية الرياضية والإحصائية سواء فى الاقتصاد القياسى أو الإحصاء . وقد ساعد كل هذا على تقدم الاقتصاد حتى كاد أن يقترب من العلوم الطبيعية ، واعترف له أخيرًا بمكان ضمن جوائز نوبل العالمية للعلوم اعتبارًا من عام ١٩٦٩ .

ولم يقتصر أثر زيادة البيانات والمعلومات حول الحياة الاقتصادية على تطوير أساليب البحث العلمى ، بل إنها كادت تؤثر على طبيعة السلوك الاقتصادى لمختلف الوحدات الاقتصادية . فمع كثرة البيانات والسياسات المعلنة ، زادت أهمية التوقعات والتنبؤات عن التطورات الاقتصادية . ولذلك فقد بدأ العديد من الوحدات الاقتصادية ـ مستثمرين أو مضاربين فى الأسواق المالية ـ فى تحديد سلوكهم ليس فقط على أساس ما هو قائم ، بل أيضا فى ضوء ما يتوقع أن يحدث . وها هى ذى مدرسة التوقعات الرشيدة Rational expectation ، ترى أن السياسات والتنبؤات المتوقعة تحدث أثرها فورًا بمجرد توقع حدوثها . وهكذا ، فإن سلوك الوحدات الاقتصادية يأخذ فى الاعتبار ردود الفعل المتوقعة لدى الأطراف الأخرى ، وكما هو الحال بالنسبة للاعبى الشطرنج أو مباريات الإستراتيجية والحروب .

ومع كل ما تقدم ، وبرغم كل شىء ، فإنه لا يمكن القول بأن علم الاقتصاد قد تجمد عند كينز والنيوكلاسيك ، بل إن ثمة إسهامات أساسية قد أضيفت إلى الفكر الاقتصادى خلال نصف القرن التالى على ظهور مؤلف كينز فى « النظرية العامة » . وأهم الاتجاهات التى ظهرت هى بشكل عام ، « المدرسة النقدية » لفردمان وأتباعه ، وأنصار « المدرسة المؤسسية » ، فضلا عن أصحاب « المدرسة الليبرالية الحديثة » . ولا بأس من إشارة عن كل من هذه الاتجاهات .

المبحث الأول ـ النقــديــون Monetarist

١١٦ ـ من دواعى السخرية أن كينز الذى هاجم التقليديين لأنهم نظروا إلى النقود باعتبارها مجرد ستار يحجب العلاقات الاقتصادية الحقيقية ، يتعرض نفسه لهجوم شديد من مدرسة جديدة فى الفكر الاقتصادى (مدرسة شيكاغو) ـ وعلى رأسها ميلتون فردمان ـ الذين نسبوا إلى كينز إهماله دور النقود فى التأثير فى السياسة الاقتصادية . وترى هذه المدرسة أنه قد أصبح من الواجب عليهم إعادة الدور الحيوى للنقود وبخاصة عرض النقود money supply وذلك للتأثير على الحياة الاقتصادية . وهكذا أعيد إحياء نظرية كمية النقود فى ثوب جديد .

ميلتون فردمان (١٩١٢) Milton Friedman

١١٧ ـ على عكس كينز الذى بدأ حياته متأثرا بأفكار التقليديين عن النقود ، وشارحا لنظرية كمية النقود وفقا لمعادلة ألفريد مارشال ، ومنتهيا بمعارضته لها ـ فإن فردمان بدأ حياته كينزيا ثم انتهى مدافعا عن نظرية كمية النقود فى ثوب جديد . وقد استند فردمان فى نظريته على دراسة إحصائية قام بها للتاريخ النقدى للولايات المتحدة الأمريكية A monetary history of the United States, 1867 - 1960, 1963 .
وقد حاول فردمان ـ مع آن شوارتز ـ أن يبين أن السوابق التاريخية فى الولايات المتحدة الأمريكية توضح أن هناك ارتباطا بين الكساد والانتعاش الاقتصادى من ناحية ، وبين التضييق والتوسع فى عرض النقود من ناحية أخرى . ففى كل الأحوال التى ظهر فيها التضخم زاد العرض النقدى ، وعلى العكس فإن عرض النقود ظل شحيحا فى كل أوقات الأزمات الاقتصادية . وبوجه خاص فإنه خلال الأزمة العالمية عام ١٩٢٩ رفضت السلطات النقدية الأمريكية Federal Reserve Board أن توفر السيولة المطلوبة للبنوك . وقد كان هذا ـ وفقا لفردمان ـ من أسباب حدة الأزمة .

ويأخذ فردمان على كينز أنه وإن اهتم بدراسة الطلب على النقود (تفضيل السيولة)، فقد اعتبر أن عرض النقود متغير مستقل يتوقف على السلطات النقدية ، وأنه (كينز) بالتالى لم يوجه اهتماما كافيا لمسألة عرض النقود ، تاركا السلطات النقدية دون توجهات محددة . كذلك ـ وربما أكثر خطورة ـ فإن تحليل كينز للطلب على النقود انتهى إلى أن هذا الطلب غير مستقر ويمكن أن يتغير بشكل كبير . أما فردمان ـ معتمدًا على دراسته الإحصائية ـ فقد لاحظ أن الطلب على النقود أكثر استقرارًا مما

يدعى كينز ، وأنه يتوقف بصفة عامة على الدخل . وقد ساعد فردمان فى الوصول إلى هذه النتيجة دراسته للاستهلاك (A theory of consumption function, 1955) ، وما استخلصه منها بأن الاستهلاك يتوقف على الدخل الدائم للفرد ـ على ما سبق أن أشرنا إليه . وانتهى فردمان من كل ذلك إلى أن الإنفاق على الاستهلاك يتمتع باستقرار كبير .

وهكذا ، استخلص فردمان من دراسته للاستهلاك من ناحية ، وللتطور النقدى فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال قرن من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين من ناحية أخرى ـ استخلص أن الطلب على النقود أكثر استقرارًا مما أشار إليه كينز ، وبالتالى فإن زيادة عرض النقود أو نقصانه يؤدى مباشرة إلى زيادة الإنفاق أو نقصانه ، ومن ثم فإن لعرض النقود تأثيرًا مباشرًا على مستوى الأسعار .

ويمكن التعبير عن الخلاف بين كينز وفردمان فى هذا الصدد باستخدام فكرة سرعة تداول النقود Money velocity ، فهى عند كينز غير مستقرة ، بعكس فردمان الذى يرى أن سرعة التداول تتمتع بقدر كبير من الاستقرار .

١١٨ ـ قد استخدمت فكرة سرعة تداول النقود منذ بداية القرن لعرض نظرية كمية النقود لدى التقليديين . وكان إرفنج فيشر قد عرض نظرية كمية النقود فى شكل معادلة لتيسير الشرح ، على النحو الآتى :

ن × س = م × ك

حيث : ن : كمية النقود

س : سرعة تداول النقود

م : المستوى العام للأسعار

ك : كمية المبادلات

والمعادلة بهذا الشكل لا تمثل نظرية ، فهى مجرد متطابقة محاسبية تقرر أن قيمة المبادلات ، كما يعبر عنه الطرف الأيسر ، يعادل القيمة النقدية للمعاملات أى كمية النقود المتاحة مضروبة فى سرعة تداولها . وحتى يصبح لهذه المعادلة دلالة نظرية ، لابد وأن يثبت أن هناك علاقة مباشرة بين كمية النقود (ن) والمستوى العام للأسعار (م) ، وأن التغيير فى الأول يؤدى إلى التأثير فى الثانى . وكان التقليديون يرون أن التغيرات فى

حجم المبادلات (ك) يرجع إلى أسباب عينية لا شأن للنقود بها ، وأما سرعة التداول فهى تتمتع باستقرار كبير وتخضع لاعتبارات لا تتغير إلا ببطء . وبذلك يتبقى من هذه المعادلة ، كمية النقود (ن) والمستوى العام للأسعار (م) ورأى التقليديون أنهما يرتبطان بعلاقة سببية ، حيث يؤثر الأول فى الثانى . وهكذا وصل التقليديون إلى نظرية كمية النقود . وعندما جاء كينز شكك فى استقرار سرعة تداول النقود ، مؤكدًا أن زيادة عرض النقود يمكن أن تنعكس فى ارتفاع المستوى العام للأسعار أو فى انخفاض معدل سرعة التداول . وهى النتيجة التى حاول فردمان أن يشكك فيها .

كذلك ينتقد النقديون الجدد كينز فى القول بأن السياسة المالية ـ وبخاصة عجز الموازنة ـ يمكن أن تواجه مشاكل البطالة والكساد . فهم يرون أنه إذا لم يرتبط بعجز الموازنة زيادة فى عرض النقود ، فإن زيادة الإنفاق الحكومى سيقابلها نقص فى الإنفاق الخاص، وبذلك تزاحم Crowding out النفقات العامة النفقات الخاصة ، ولا يحدث أى أثر إضافى على الطلب ما لم يزد عرض النقود . ولذلك ينتهون إلى أن العبرة هى دائمًا بزيادة عرض النقود .

وكان من رأى فردمان أن الاستقرار الاقتصادى يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة أو مستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادى . ومن هنا ، فإن دور السلطات النقدية يتحدد بمهمة واحدة ، وهى رقابة كمية النقود ، والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد القومى . وقد أدت أفكار فردمان وتلاميذه إلى زيادة الاهتمام بقضية عرض النقود ، وبدأت الحكومات تعلن إحصاءات عن كمية النقود المتداولة ، الأمر الذى خلق مشاكل إحصائية غير بسيطة . فتعريف النقود ليس أمرًا سهلاً وواضحًا فى ضوء تعدد الأدوات النقدية والمالية المتاحة . ومن هنا ظهرت تعريفات متعددة للنقود M_3 ، M_2 ، M_1 بحسب مدى التوسع فى التعريف وإدخال عناصر أخرى ضمن مصطلح النقود . وقد كانت هذه الصعوبة هى إحدى أهم الانتقادات التى وجهت إلى النقديين . فها هو ذا كالدور Kaldor يشكك فى جدوى نصائح النقديين مع عدم القدرة على التعريف الواضح لمعنى كمية النقود .

وقد اكتسبت مدرسة النقديين أتباعا كثيرين منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وخاصة مع حكومة السيدة مارجريت تاتشر فى إنجلترا وإدارة الرئيس الأمريكى ريجان فى الولايات المتحدة الأمريكية . وأصبحت إحصاءات عرض النقود

بتعريفاتها المتعددة M_2 ، M_1 أحد أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية . كذلك فإنه بالنظر إلى استناد هذه النظرية إلى عناصر اقتصادية كمية يسهل قياسها ومراقبتها ، فإنها قد أثرت أيضا على السياسات المقترحة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى .

وإذا كان النقديون قد وجهوا انتقادات شديدة إلى الكينزيين ، فإنه يصعب القول بأنهم يمثلون تناقضًا أساسيًّا مع الفكر الكينزى . والحقيقة أنه بعد تجاوز مرحلة المواجهة ، انتهى الأمر إلى أن عدل الكينزيون موقفهم بعض الشيء بإعطاء دور أكبر فى السياسة الاقتصادية لتغيرات عرض النقود ، ذلك فى الوقت الذى اعترف العديد من النقديين بأن سرعة التداول وإن كانت مستقرة بشكل عام فى المدة الطويلة ، فإنها قد تخضع لتغيرات حادة فى المدة القصيرة ، كما اعترفوا أيضًا بصعوبة الاتفاق على المقصود بعرض النقود .

١١٩ ـ وإذا كان دور فردمان فى إحياء النظرة النقدية من جديد هو أساس فكر النقديين ، فإن هذ لا يمثل الإسهام الوحيد له ، بل إن موقفه من النقود لا يستكمل إلا فى ضوء فلسفته العامة للاقتصاد الحر ودور الفرد . ففردمان ليس مجرد اقتصادى يتناول القضايا الاقتصادية البحتة ، بل إنه يمثل تيارا فكريًّا متكاملاً يدعو إلى الفردية والحرية . وقد نشر فى هذا الصدد عددًا من المؤلفات العامة مثل « الرأسمالية والحرية » Capitalism & Freedom ، و « حرية الاختيار » Free to choose . وهو فى هذه المؤلفات يدعو إلى الحرية الفردية ، ويرى أن الرأسمالية والدور الاقتصادى للفرد فى نظام السوق هما الضمان الأساسى لهذه الحرية . ومن أجل ذلك فإنه قليل الثقة فى دور الحكومات ، ويرى ضرورة حصرها فى أضيق الحدود . ويمكن القول بأن الاختلاف بين كينز وفردمان حول مدى أهمية السياسة المالية بالمقارنة إلى السياسة النقدية ، هو خلاف حول الثقة فى كفاءة الدولة أو فى قدرة السوق . فالسياسة المالية هى ارتكان ، فى نهاية الأمر ، إلى حكمة الحكومات فى الإنفاق العام . ويرى فردمان أن السياسات الحكومية المستهترة هى السبب الرئيسى للتضخم فى فترة ما بعد الحرب . أما السياسة النقدية فهى تستبعد إلى حد بعيد التدخل الحكومى وتهيئ الظروف للقطاع الخاص والأفراد لكى يتخذوا القرارات المناسبة . بل إن فردمان فى دعوته إلى الأخذ بالسياسة النقدية يحذر من الارتكان إلى حكمة البنوك المركزية فى تحديد سعر الفائدة المناسب ، فتاريخ سياسات

البنوك المركزية ـ عند فردمان ـ هو تاريخ للأخطاء والحماقة ، ولذلك فإنه يرى أن السياسة النقدية السليمة هى التى تعهد إلى البنوك المركزية بمراقبة معدل نمو كمية النقود دون كثير من السلطة التقديرية . ولكن يظل السؤال : ما هو معدل نمو كمية النقود المناسب لضمان استقرار نمو الاقتصاد القومى ؟ وأهم من ذلك ، ما هى العناصر التى تدخل فى تعريف كمية النقود ؟ هذه أسئلة لم تجد لها دائمًا الإجابة المقنعة .

المبحث الثانى ـ المدرسة المؤسسية Institutionalists

تمهيـــد :

١٢٠ ـ اتجه الفكر الاقتصادى منذ التقليديين إلى البحث عن القوانين الاقتصادية المجردة والتى تكاد تتجاهل الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية التى يتم فيها النشاط الاقتصادى . وقد برز هذا الاتجاه على وجه الخصوص منذ نهاية القرن الماضى مع النظرية التقليدية الحديثة (نيوكلاسيك) . وقد انعكس ذلك فى محاولة صياغة القوانين الاقتصادية فى شكل رياضى . وإذا كان التقليديون ـ وبخاصة آدم سميث ـ قد حرصوا على الاهتمام بدراسة الأوضاع الاجتماعية السائدة ومحاولة تطويرها بما يتفق مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ، فإن هذا الاهتمام ما لبث أن بدأ يتلاشى تدريجيًّا حتى ظهرت النظرية الاقتصادية كما لو كانت نماذج مجردة للسلوك الاقتصادى الرشيد ، بصرف النظر عن البيئة الاجتماعية والمؤسسية السائدة .

وقد خرج ماركس على هذا التقليد ، وكانت أفكاره الاقتصادية جزءًا من النقد العام للمجتمع وأوضاعه ، ومن ثم فقد جاءت أفكاره ذات طابع اجتماعى ومؤسسى . وقل مثل ذلك على معظم منتقدى النظام الرأسمالى من المفكرين الاشتراكيين بدرجاتهم المتفاوتة . وفى هذا السياق نفسه جاءت أفكار المدرسة المؤسسية أو الاقتصاد المؤسسى Institutional economics . ويمكن القول بأن المدرسة المؤسسية تجد بذورها فى ألمانيا مع المدرسة التاريخية الألمانية ، ثم مع الفكر الاجتماعى لماكس فيبر Max Weber . وقد ازدهرت هذه المدرسة بوجه خاص فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى . وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ظلت فى أمور النظرية الاقتصادية تابعة للفكر الإنجليزى والأوروبى بشكل عام حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فإن المساهمة الأمريكية الأصلية قبل ذلك اقتصرت على هذا الاقتصاد المؤسسى، وخاصة مع فبلن كما سنرى .

ويمكن القول بصفة عامة إنه على حين ركز التيار الرئيسى فى الاقتصاد النظر على السوق والأسعار باعتبارهما أساس العلاقات الاقتصادية ، فإن الفكر المؤسسى يرى أن العبرة هى بالمؤسسات الاجتماعية السائدة ، وأن السوق نفسها لا تعدو أن تكون إحدى هذه المؤسسات ، وهى تتأثر بالأوضاع المؤسسية الأخرى فى المجتمع ، من الدولة ، والنظام القانونى ، والقيم السائدة . فالتيار الرئيسى للاقتصاد يرى أن المشكلة الرئيسة هى كيفية تكوين الأثمان وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد ، أما الاقتصاد المؤسسى فإنه يوجه عنايته للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد ، سواء أكانت هذه السيطرة راجعة إلى اعتبارات فنية أو قانونية ، ومن هنا الاهتمام الكبير بالتطور التكنولوجى، ونظم الملكية والحقوق بصفة عامة ،والتنظيم القانونى والاجتماعى . وقد حظيت فكرة القوة power أو السيطرة الاقتصادية باهتمام كبير لدى مفكرى المدرسة المؤسسية ، وبالتالى فإن دور الحكومة الاقتصادى كان دائمًا محوريًّا فى دراسات هذه المدرسة . وقد احتل هذا الموضوع فى الأدبيات الحديثة مكانًا بارزًا تحت مسمى أساليب الحكم Governance .

ويمكن القول بأن المدرسة المؤسسية قد مرت بمرحلتين متميزتين . فى المرحلة الأولى، كانت المدرسة المؤسسية تمثل نقدًا ومعارضة للفكر الاقتصادى السائد ، فمحور الاهتمام ليس السوق والأسعار وإنما هو المؤسسات وأشكال تطورها . أما المرحلة الثانية ، فقد تميزت بأن المدرسة المؤسسية بدأت تستخدم أدوات التحليل الاقتصادى لدراسة مختلف المؤسسات الاجتماعية . فالمدرسة المؤسسية الحديثة لا تستبعد الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادى وفى مقدمتها المقارنة بين العائد والتكلفة ، واختيار السلوك الرشيد وتعظيم العائد أو تخفيض التكلفة والأعباء . والجديد الذى تقدمه المدرسة المؤسسية الحديثة هو أنها لا تقصر استخدام هذه الأدوات الاقتصادية على السوق والأسعار ، بل إنها تعممها لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل مدى حقوق الملكية واحترام حقوق الجوار ، وأحكام القضاء فى المسئولية ، وتفسير الجريمة ، والتمييز العنصرى ،بل وتفسير نشاط السلطة (وإن كنا سوف نتعرض لهذا الأمر الأخير مع نظرية الاختيار العام ضمن الاتجاهات الليبرالية الجديدة) . فهذه الظواهر الاجتماعية والقانونية تجد تفسيرًا لها فى التحليل الاقتصادى الذى يعتمد على فكرة العائد / التكلفة . ولذلك

فلم يكن غريبا أن ازدهرت هذه المدرسة الحديثة ضمن كليات الحقوق والقانون ، التى رأت فى أدوات التحليل الاقتصادى تفسيرًا مناسبًا للعديد من تلك الظواهر .

ومنحت جائزة نوبل فى الاقتصاد فى السنوات الأخيرة لعدد من أصحاب هذه المدرسة . فها هو ذا رونالد كوس Ronald Coase وجارى بيكر Gary Becker ودوجلاس نورث Douglas North يحصلون على هذه الجائزة فى بداية التسعينيات لأعمالهم فى إطار الاقتصاد المؤسسى ؛ الأول عن دراسته فى حقوق الملكية ومدى المسئولية بدون أخطاء (والطريف أن ما تم الوصول إليه فى حدود المسئولية التقصيرية ـ دون أخطاء ـ استنادًا إلى التحليل الاقتصادى ، لا يكاد يخرج عما وصل إليه الفقهاء المسلمون فى أن « الغنم بالغرم ») . وأما بيكر فقد حصل على الجائزة عن دراساته فى التمييز العنصرى وأسباب الجريمة . وأخيرًا ، حصل عليها نورث على ضوء دراساته فى النظم والمؤسسات السياسية المشجعة على التنمية .

ومع سيولة فكرة الاقتصاد المؤسسى ، فإننا لا نستطيع أن نسرد كل أو حتى أهم الأسماء ، تحت هذه العباءة الواسعة ، ولذلك سوف نبدأ باستعراض مفكرين أحدهما فبلن وهو ما يمثل المرحلة الأولى للمؤسسية الرادكالية والمعارضة للتيار الرئيسى للفكر الاقتصادى السائد ، والثانى ، وهو جالبرث ، وهو يعبر عن فكر أكثر حداثة يجمع بين قبول العديد من الأفكار الاقتصادية السائدة وإن كان أقل ثقة فى قدرة السوق أو الأسعار بالمقارنة بالمؤسسات الاجتماعية والتطور التكنولوجى فى تحديد أشكال النشاط الاقتصادى . ونختم بالإشارة إلى بعض الأفكار السائدة لدى المدرسة المؤسسية الحديثة .

فبلن Thorstein Veblen (١٨٥٧ ـ ١٩٢٨)

١٢١ ـ ولد فبلن فى وسكونسن لأسرة نرويجية مهاجرة إلى الولايات المتحدة ، ثم انتقلت العائلة إلى مينسوتا ـ وسط جماعة من المهاجرين النرويج ـ وعملت بالزراعة . وكان ثورستين أحد ثمانية أبناء ، ولكنه كان أكثرهم حيوية وتمردًا . ويقال إن الإنجليزية كانت اللغة الثانية فى هذه المنطقة التى عاش فيها طفولة وغلب عليها المهاجرون النرويج . وقد أرجع عدد من الباحثين الطبيعة الثائرة لفبلن إلى ظروف الحياة القاسية فى طفولته وما عاناه من فقر . ولكن من المؤكد أنه رغم شدة ظروف الحياة بالنسبة للمزارعين عامة فى هذه الفترة ، فإن عائلة فبلن لم تكن دون غيرها فى مستوى المعيشة من أبناء المنطقة . وقد أرسلته العائلة ، وكذا أخوته ، إلى كلية كارلتون Carlton ثم

انتقل إلى جامعة ييل Yale الشهيرة عام ١٨٨٢ فى نفس الوقت الذى وفد فيه هربرت سبنسر Spencer إلى الجامعة نفسها . ورغم ذكائه وتفوقه ، فلم يكن فبلن بالطالب المثالى ، بل كان شديد التمرد ، وحبذ فى أحد أبحاثه إدمان الخمر alcoholism ، وفى آخر دعا إلى أكل اللحوم البشرية cannibalism ، ولكنه خرج من ييل بدرجة مشرفة للدكتوراه . ولم يكن سلوكه بعد ذلك بأقل غرابة ، فكان معروفا بمغامراته النسائية وبتعليقاته الساخرة اللاذعة . وقد بدأ عمله بتدريس الاقتصاد فى جامعة كورنيل Cornell ثم انتقل إلى جامعة شيكاغو .

وكان أول وأشهر أعماله هو كتابه عن « نظرية الطبقة المرفهة » ١٨٩٩ The Theory of the leisure class [١] ، وقد وضع إلى جانب الكتاب عنوانا جانبيًا « دراسة اقتصادية للمؤسسات » An Economic Study of Institutions . وقد هاجم فبلن فى هذا الكتاب النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية . فليس صحيحا أن الفرد مستهلك رشيد يستلهم رغباته وأولوياته فى استقلال عن الآخرين ، بل الصحيح أن الفرد كائن اجتماعى يتأثر بمن حوله ، ويحاول تقليدهم ، ومن ثم فإن استهلاكه يتوقف على استهلاك الآخرين . فالذوق ليس أمرًا فرديًا بقدر ما هو تأثير جماعى ينقاد إليه الفرد فى ضوء الضغوط الاجتماعية والرغبة فى المسايرة والتقليد . وقد استخدم هذه الفكرة الاقتصادى الأمريكى المعاصر دونزنبرى J.Duesenberry (١٩٤٩) فيما أسماه « أثر التقليد » Demonstration effect .

كذلك أوضح فبلن أنه ليس صحيحا أن الطلب على السلعة يتغير دائمًا بشكل عكسى مع الأسعار ، فقد تزيد الأسعار ومع ذلك يقبل الأفراد على استهلاك هذه السلعة لأن المقصود هو التفاخر ، ومن هنا فقد وجه فبلن النظر إلى ظاهرة « الاستهلاك التفاخرى » Conspicuous Consumption ، والتى أصبحت أحد الاصطلاحات المستقرة فى الاقتصاد السياسى . وكان رأى فبلن أن الطبقة الغنية المرفهة تسعى إلى المظاهر بأكثر مما تعمل على إنماء ثروتها ، ومن هنا جاء اسم كتابه ، وهو توصيف لاذع لأحوال هذه الطبقة « الأثرياء بالوراثة » . وإذا كان فبلن لا يرى فى الطبقة الغنية المرفهة

---

(١) يعتبر كتاب « فبلن » « الطبقة المرفهة » مع كتاب هنرى جورج « التقدم والفقر » (١٨٧٩) أهم إسهام فكرى أمريكى فى نهاية القرن التاسع عشر ، وذلك قبل أن تتسلم الولايات المتحدة زمام المبادرة الفكرية فى المسائل الاقتصادية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . ولا زال الكتابان يتمتعان بشعبية كبيرة حتى الآن .

أى بارقة أمل ، فإنه كان يعتقد أن المهندسين ـ على العكس ـ هم أمل المستقبل . فهؤلاء يجدون ذواتهم فى اختراع الأشياء وصناعتها ، وبالتالى يسعون إلى الإضافة إلى الثروة العامة ، بعكس الأغنياء الذين يسعون إلى الثراء ولو على حساب الإنتاج والوفرة باصطناع الاحتكار مثلا . ولذلك فإنه يرسم فى كتابه « المهندسون ونظام الأثمان » Engineers and the Price System صورة مستقبل زاهر يتقدم المهندسون والفنيون فيه الصفوف .

وقد أرسى فبلن مدرسة انتقادية لم تقبل النظرية الاقتصادية كما انتهت على يد النيوكلاسيكية ، بل إنها ركزت النظر على الظروف الاجتماعية والمؤسسية للسلوك الاقتصادى . ومن أهم مفكرى هذه المدرسة ميتشيل Wesley Mitchell الذى يعتبر مؤسس المدرسة المؤسسية فى الولايات المتحدة ، كذلك فإن من أتباعه عددًا من علماء الاجتماع مثل رايت ميلز Wright Mills ، ويعتبر جالبرث هو التجسيد الحديث لفبلن القرن العشرين .

جـالبـرث John Kenneth Galbraith (١٩٠٨)

١٢٢ ـ مثل فبلن ولد جالبرث فى بيئة ريفية وإن كان ذلك فى كندا ، وذلك قبل أن يستقر مع عائلته فى الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا لم تكن حياته صاخبة كما كان الحال مع فبلن ، فإنها كانت أكثر إثارةٍ من معظم زملائه الاقتصاديين الأكاديميين المعاصرين . وقد أمضى معظم وقته أستاذًا للاقتصاد فى جامعة هارفارد . وقد عمل مع الإدارة الأمريكية فى أوروبا أثناء تنفيذ مشروع مارشال ، كما كان من مناصرى الرئيس كيندى الذى عينه سفيرًا للولايات المتحدة الأمريكية فى الهند . وإلى جانب العديد من الأفكار غير التقليدية ، فإن أسلوبه يتميز بالسخرية اللاذعة أحيانًا . وإذا كان جالبرث لم يحصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد ، فإنه قد حصل على جائزة أخرى باسم مشابه Noble Prize ، وتمنح للكتاب ذوى الروح المرحة .

وجـالبرث كاتب غـزير الكتـابة والأفـكار ، ومن أوائل مؤلفاته « الرأسمالية الأمريكية » ، ١٩٥٦ ، American Capitalism ، وناقش فيه فكرة القوة المناهضة Countervailing Power ، وهى دراسة فى اقتصاديات القوة أو السيطرة Power Economics ، والتى كانت دائمًا أحد اهتمامات الاقتصاديين من المدرسة المؤسسية .

وكانت وجهة نظر جالبرث فى هذا الصدد أن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أنه حيث تؤدى قوى السوق إلى ظهور نوع من التركيز والاحتكار ، فإن ذلك يخلق بالمقابل قوى معارضة و مناهضة . فنقابات العمال أكثر قوة وتنظيما حيث تتركز الصناعة، وعلى العكس فحيث تكون الصناعة موزعة ومبعثرة بين العديد من المشروعات ، فإن النقابات العمالية تكون ضعيفة أو غير موجودة . وهكذا يتحقق التوازن فى القوى نتيجة التقابل بين القوى المتعارضة بما يسمح بتحقق قدر أكبر من العدالة . كذلك رأى جالبرث فى هذا الكتاب أنه وإن كان الاحتكار يعنى - نظريًّا - التراخى وعدم الكفاءة لضعف المنافسة ، فإن التجربة تفيد أن كثيرًا من الصناعات التى تعرف تركزًا ، فإنها أيضًا الأكثر قدرة على التطور التكنولوجى . ويرجع ذلك - فى نظر جالبرث - إلى أن التقدم التكنولوجى يتطلب بطبيعته وحدات كبيرة تستطيع أن تنفق على الأبحاث والتجارب . ومن هنا فإن للتركز ميزة هى تحقيق التقدم التكنولوجى . وهنا أيضا نجد أن جالبرث يشير إلى أحد الأفكار الأساسية فى فكر المدرسة المؤسسية ، وهى فكرة التقدم التكنولوجى .

على أن الكتاب الذى اهتم فيه جالبرث بقضية التقدم التكنولوجى هو « الدولة الصناعية الجديدة » ، ١٩٦٧ ، The New Industrial State . وناقش فيه جالبرث خصائص المجتمع التكنولوجى الحديث ، وأفرد مكانا هاما لطبقة المديرين والفنيين Technostructure . وهو يرى أن النظام الرأسمالى قد تطور مع التطور التكنولوجى مما أدى إلى ظهور المجتمع الصناعى الجديد . وفى هذا المجتمع يتراجع دور الرأسمالى ليحل محله دور الفنيين والمديرين . فهؤلاء هم الذين يسيطرون - نتيجة لمعرفتهم الفنية - على معظم القرارات فى هذا المجتمع الصناعى . فالسلطة الحقيقية تنتقل فى المجتمع الصناعى من طبقة الرأسماليين إلى طبقة الفنيين والمديرين . وهذه هى فكرة انفصال الملكية عن الإدارة ، وكان قد أبرزها من قبل عدد من رجال القانون والاقتصاد فى أمريكا، وخاصة بيرل ومينز A.A. Berle & G.G.Means فى كتابهما « الشركات الحديثة والملكية الخاصة » ، ١٩٣٢ ، The Modern Corporation and Private Property . كما تناول نفس الفكرة - من منطلق ماركسى - المفكر الماركسى الأمريكى جيمس برنهام J. Burnham فى كتابه « ثورة المديرين » ، ١٩٤١ . ويرى جالبرث أن بواعث المديرين والفنيين تختلف عن بواعث الرأسماليين ، فإذا كان هؤلاء يهتمون فقط بالربح المادى ، فإن المديرين والفنيين أكثر حساسية لفكرة نمو المشروع وتوسعه ،

ولـذلك فإن همهـم الأكبر هو استمـرار المشروع وتوسعـه بأكثر مما هو البحث عن أقصـى أرباح ممكنـة . وقد استقـرت هذه الفكرة فيها بعد وخاصة مع هربرت سيمون H. A. Simon الذى أشار إلى أن المشروعات لا تسعى إلى تحقيق أقصى ربح Profit maximizing بقدر ما تسعى إلى تحقيق الأرباح الكافية Profit satisficing .

كذلك يعتبر كتاب جالبرث « مجتمع الوفرة » ، ١٩٥٨ ، The Affluent Society من أهم إسهاماته وأكثرها شهرة ، وفيها يستعيد جالبرث ما سبق أن قام به فبلن من نقد لفكرة المستهلك الرشيد . فالمستهلك يخضع لمؤثرات الدعاية والإعلان . وليس صحيحا أنه فى ظل اقتصاد السوق « المستهلك هو السيد » ، فالحقيقة أن المنتج هو الذى يحدد أذواق المستهلك ورغباته . وقد ميز جالبرث بين الحاجات needs وبين الرغبات wants ، وبين أن هذه الأخيرة هى من صنع المجتمع الذى نعيش فيه . كذلك أشار جالبرث إلى أن المجتمعات بعد أن تجاوز مرحلة الندرة وتدخل إلى مرحلة الوفرة ، فإنها تكون أقل حساسية لمسائل الفقد والتبديد waste ، ومن هنا التوسع فى الأنشطة التى تبدو للوهلة الأولى غير مقنعة ـ وخاصة الدعاية والإعلان ـ ولكنها فى الحقيقة مظهر من مظاهر مجتمعات الوفرة .

ويبدو أن جالبرث ، وقد تأثر بتجربته فى مشروع « مارشال » وما ارتبط به من تدخل حكومى وتخطيط للأسعار والإنتاج ـ فى أوروبا فى فترة ما بعد الحرب ـ فإنه أقل ثقة فى قوى السوق ، ويرى أن الرقابة على الأسعار أمر لا غنى عنه فى كثير من الأحيان لضبط التضخم ومنع ارتفاع الأسعار ، ونجد شرحا لهذه الأفكار فى كتابه « نظرية الرقابة على الأسعار » A Theory of Price Control . وأخيراً فإن عمل جالبرث سفيراً لبلاده فى الهند قد أوقد ذهنه لقضايا الفقر والتنمية ، فوضع كتابا عن « طبيعة الفقر الجماعى The Nature of Mass Poverty » ، ١٩٧٩ ، وتتعدد كتابات جالبرث ، فهو يكتب عن النقود والأزمة المالية ، وعن تاريخ الأفكار الاقتصادية ، وعن الهند والصين وعن فكرة القوة ، وغير ذلك كثير .

المـؤسســية الحديثــة New Institutional Economics

١٢٣ ـ لا تمثل المؤسسية الحديثة قطيعة مع التيار الاقتصادى الرئيسى بقدر ما تمثل استكمالا له . فالتحليل الاقتصادى ليس خاطئًا بقدر ما هو قاصر ، ودور المؤسسية

الحديثة هو مد أدوات التحليل الاقتصادى إلى هذه الجوانب المهملة من اهتمامات النظرية الاقتصادية ، وهى الجوانب المؤسسية .

ففى قضايا التنمية والإصلاح الاقتصادى نجد أن الاهتمام لم يعد يقتصر على السياسة الاقتصادية الكلية macro economy بل تخطتها إلى قضايا أساليب الحكم والإدارة Governance . فلم يعد الأمر مجرد اهتمام بالكميات الكلية مثل الادخار ، وتوازن ميزان المدفوعات ، والند _ المتوازن للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والبنية الأساسية ، بل جاوز الأمر ذلك إلى طبيعة المؤسسات القائمة على اتخاذ القرار ، وحقوق الملكية والتزامات المتعاقدين . وإذا كانت الصيحة للإصلاح الاقتصادى مع الفكر النيوكلاسيكى هى «ضرورة إصلاح نظام الأسعار Get the prices right » فإنها تصبح مع المؤسسية الحديثة « البحث عن المؤسسات المناسبة Get the institutions sight » ، ومن هنا الدعوة إلى ما يسمى بالتخصيصية Privatisation ، بل وإلى الإصلاح السياسى والدستورى .

على أن المؤسسية الحديثة لا تكتفى بإبراز أهمية المؤسسات ، بل تؤكد أيضا على أن هذه المؤسسات يمكن أن تخضع للدراسة والتحليل سواء فى عملها أو فى تطورها . وارتبط بهذه النظرة المؤسسية أن أصبح تقييم المؤسسات القائمة يتم فى إطار مؤسسى وليس نظريا مجردا . فقد جرت العادة مثلا عند تقييم عمل السوق مقارنة الأداء الفعلى للأسواق بالمقابلة مع النموذج النظرى لأسواق المنافسة الكاملة كما تدرسه كتب المبادئ . وتصبح النتيجة الطبيعية لهذه المقارنة هى تقرير فشل واختلال الأسواق Market failure . أما المدرسة المؤسسية فإنها عند تقييم الأسواق القائمة ، فإنها لا تجرى المقارنة مع نموذج نظرى ، وإنما مع الترتيبات المؤسسية البديلة ، سواء كان ذلك عن طريق قيام الحكومة بهذا الدور محل الأفراد أو غير ذلك من الترتيبات البديلة . ولذلك فإن نتائج هذا التحليل كثيرًا ما تنتهى إلى إبراز فشل أو قصور التدخل الحكومى Government failure بدلا من الاقتصار على تقرير فشل الأسواق . ويصبح الأمر الجدير بالاهتمام هو المقارنة بين أعباء وتكاليف كل منهما . وبعبارة أخرى أيهما أكثر خطورة : اختلالات وانحرافات السوق ، أم اختلالات وانحرافات التدخل الحكومى . وأيهما أيسر فى العلاج ؟

ومن التطورات التى أدخلتها المدرسة المؤسسية ـ كما ذكرنا ـ الانتقال ببؤرة الاهتمام من

مجال الأسعار والإنتاج إلى ميدان التصرفات ، مما أدى إلى ظهور ما عرف باقتصاديات التصرفات Transactions economics ، وهو يتناول الظروف التى تتم فيها هذه التصرفات وما يرتبط بها من تكاليف وأعباء . وهذا ما يتطلب العناية بالظروف التى تحكم هذه التصرفات من أدوات مستخدمة (حوافز أو رقابة) ومعايير للأداء ، ومعلومات متاحة ، والقوانين التى تحكمها وبخاصة النظام القانونى للعقود . وبالنسبة للنظام القانونى فلا يكفى الاهتمام بالقواعد القانونية القائمة ، بل يجب النظر أيضا إلى مدى تطبيقها واحترامها Law enforcing .

وتثير الأوضاع المؤسسية قضية المصداقية credibility . فالتصرفات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على الثقة فى احترام التعهدات وفى المقدرة على الحصول على الحقوق. ويظهر ذلك بوجه خاص فى قضايا الاستثمار . ومن هنا تظهر أهمية سلامة الإطار القانونى والدستورى ، باعتباره أساسًا للنجاح الاقتصادى وحيث يتوقف على عدد من العناصر الأساسية ، فى مقدمتها ؛ المسئولية accountability ، والاستقرار stability ، والقدرة على التنبؤ والتوقع predictability ، وهى أمور تتحقق عادة فى إطار النظم الديمقراطية الدستورية . وهكذا أعادت المؤسسية الحديثة مناقشة الإطار المؤسسى للنظام الاقتصادى . فالسوق لا يعمل فى فراغ ، وإنما فى ظل عدد من المؤسسات المناسبة .

المبحث الثالث ـ الليبـراليـة الجديدية New Libralism

تمهيـــد :

١٢٤ ـ تجد الليبرالية جذورها الفكرية من خلال المساهمات الفكرية لآباء الفكر الليبرالى منذ القرن السابع عشر وبخاصة جون لوك . وساهم عصر التنوير بكتابه سواء فى فرنسا أو فى إنجلترا فى دفع الأفكار الليبرالية . وكانت أسماء مونتسكيو وكوندورسيه وفولتير وهيوم من الأسماء اللامعة فى سماء الليبرالية . ومع ذلك تظل المدرسة الإسكتلندية فى التنوير هى الأساس فى إعطاء الليبرالية شكلها المتكامل ، وخاصة مع دافيد هيوم وآدم سميث . وبرغم أن كتابات جون إستيوارت ميل عن مذهب المنفعة حينا ، وتحبيذه لبعض أشكال التدخل الاشتراكى أحيانا أخرى تلقى بعض الظلال على أفكاره الليبرالية ، فإن كتاباته وخاصة « عن الحرية » تمثل العمدة فى الفكر الليبرالى التقليدى .

والفكر الليبرالى ليس فقط دعوة إلى الحرية ، ولكنه بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية ، واحترام مجال خاص يتمتع فيه الفرد باستقلاله وحريته دون تدخل أو إزعاج . والليبرالية بهذا المعنى لا تقتصر على الديمقراطية بالمعنى الإغريقى القديم بضرورة المشاركة فى اختيار الحكام ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى ضرورة الاعتراف بحقوق أساسية خاصة للأفراد لا يجوز المساس بها . ومن هنا كانت الديمقراطية الوحيدة التى تتفق مع الفكر الليبرالى ، هى الديمقراطية الدستورية أى التى تضع حدودًا على كل سلطة حماية لمجال خاص لحرمة الأفراد فى أموالهم وحرياتهم .

وإذا كانت الثورة المجيدة Glorious Revolution فى إنجلترا عام ١٦٨٨ أول اعتراف سياسى بالنظام الليبرالى ، فقد استقرت الثورة الليبرالية بوجه خاص مع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وقبلها الأمريكية عام ١٧٧٦ . وكان الاعتقاد أن الطريق أمام الليبرالية قد فتح إلى غير عودة ، وإذا بالقرن التاسع عشر يحفل بالدعوات الشمولية وضرورة تدخل الدولة ، ويسخر من دعوات الفردية والحرية . وعشنا فى القرن العشرين تجارب النظم التدخلية والشمولية من فاشية ونازية وأخيرًا ماركسية . وحتى الدول التى احتفظت بالتراث الليبرالى بشكل عام ، فإنها لم تلبث أن أفسحت المجال لتدخل متزايد للدولة فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعى تحت تأثير نظرية كينز فى الاقتصاد من ناحية ، ولضغط الأحزاب العمالية ذات الاتجاهات الاشتراكية من ناحية أخرى . وهكذا ساد الانطباع بأن الليبرالية هى من تراث الماضى الذى لا يتجاوب مع حقائق العصر . وبعد مائتى عام على قيام الثورة الفرنسية ـ داعية الحرية والليبرالية ـ إذا بالنظام الماركسى يتحلل فى الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الشرقية اعتبارًا من عام ١٩٨٩ . وبدأ الحديث من جديد عن الليبرالية الجديدة يفرض نفسه على رقعة متزايدة من العالم .

وإذ ظلت الأفكار الليبرالية الجديدة أمينة على تراثها فى احترام التقاليد الفردية فى ضرورة احترام الحقوق الأساسية للأفراد ، ووضع القواعد والضوابط على مختلف أشكال السلطة ، فإنها تؤمن بأن للدولة دورًا أساسيًا لا يجوز التغاضى عنه ، فهى ليست داعية ـ كما يشاع ـ لعدم تدخل الدولة أو لشعار « دع الأمور تجرى فى أعنتها » Laissez passer, Laissez faire . فالخلاف بين الفكر الليبرالى والنظم غير الليبرالية ـ بالإضافة إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان ووضع الضوابط الدستورية على السلطات ـ

ينصرف إلى شكل تدخل الدولة وليس مضمونه . فعلى الدولة مسئولية تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتوفير شروط وضمانات التقدم ، وتوفير العدالة الاجتماعية . ولكن الدولة تتدخل فى كل ذلك عن طريق السياسات وليس عن طريق الأوامر . وبوجه خاص فإن الدولة لا تقوم بالإنتاج بنفسها ـ إلا فى ظروف استثنائية ـ ولكنها تؤثر فى ظروف الإنتاج عن طريق السياسات المالية والنقدية . فالدولة الليبرالية هى دولة القانون Rule of Law وليست دولة الأوامر Command Economy .

وإذا نظرنا إلى التيار الفكرى الاقتصادى الذى ساعد على عودة هذه الليبرالية الجديدة ، نجد أنه متشعب يجد بذوره فى مدارس متعددة . فالمدرسة النقدية الجديدة monetarists ساعدت بشكل ما على تدعيم الفكر الليبرالى الجديد بإلقاء بذور الشك فى مدى قدرة الحكومات على تحقيق الاستقرار الاقتصادى عن طريق السياسات المالية وعجز الموازنة . ويرى أنصارها ـ على العكس ـ أن الاستثمار الخاص أقدر وأكفأ من الاستثمار العام ، ومن هنا أهمية التأثير فى النشاط الاقتصادى عن طريق السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية وبخاصة عجز الموازنة . كذلك فإن المؤسسية الجديدة ، وقد أولت اهتمامها لتوفير المناخ والظروف المؤسسية المناسبة للنشاط الخاص ، تعتبر رافدًا من روافد الليبرالية الجديدة .

ومع ذلك ، يظل فردريك فون هايك أهم الأسماء فى الدعوة إلى الليبرالية فى وقت بدا فيه أن الفردية والفكر الليبرالى قد انزويا إلى غير رجعة ، وإليه ترجع معظم الروافد المختلفة التى تصب فى المجرى العام للفكر الليبرالى ، فالنقديون الجدد وكذا المدرسة المؤسسية الجديدة وغيرهم يرون فى هايك الأب الروحى . ولذلك ، فإنه من الطبيعى أن نفرد له إشارة خاصة ثم نتبعها بتيار مكمل وهو نظريات الاختيار العام التى أعطت تفسيرًا منطقيًّا لقصور وعدم كفاءة الحكومات والبيروقراطية فى إدارة المشروعات الاقتصادية .

هايك F. A. Hayek (١٨٩٩ ـ ١٩٩٢)

١٢٥ ـ عرف العالم ، وقبل أفول القرن ، بوفاة الاقتصادى النمساوى فردريك فون هايك (٢٣ مارس ١٩٩٢) عن عمر يناهز ٩٢ عامًا . وربما لم تصل شهرة هذا العالم الفيلسوف فى منطقتنا إلى غير عدد محدود من العاملين فى المجال الاقتصادى والسياسى . وهو رغم ذلك يمثل أحد أعمدة الفكر الليبرالى فى الغرب ، والذى طالما

ناضل من أجل نشر أفكاره الليبرالية فى وقت سادت فيه المذاهب الاشتراكية والتدخلية حتى كاد ينزوى حينا من الزمن ، ووصم حينا بأنه من أئمة الرجعية الفكرية ، وحينا آخر ـ تلطفا ـ بأنه من منظرى فكر اليمين المحافظ . وهو فى ذلك يندرج فى زمرة المفكرين الليبراليين الذين شاء سوء الحظ ـ فضلا عن سوء الفهم ـ أن تختلط دعواتهم إلى الحرية الفردية ومقاومة النظم الشمولية فى السياسة والاقتصاد بدعوات اليمين المحافظ الذى يسعى إلى استعادة المزايا والامتيازات . وهكذا ، فقد الفكر الليبرالى والتقدمى الكثير من بريقه لاختلاطه ـ وأحيانًا تشويهه ـ بأفكار اليمين والمحافظة ، وذلك برغم أن دعوة ذلك الفكر هى دائمًا إلى التغيير وإطلاق حرية الإبداع والتطوير بعيدا عن أية امتيازات أو مزايا ، أى نبذ الجمود والمحافظة .

ولد هايك فى فيينا فى مايو عام ١٨٩٩ ، وبعد أن عمل فى الحكومة النمساوية ثم فى ميدان الأبحاث (مديرًا لمركز أبحاث الدورات الاقتصادية) والتدريس فى الجامعة (فيينا) ـ انتقل إلى جامعة لندن منذ عام ١٩٣١ أستاذًا للاقتصاد . وحصل على الجنسية البريطانية ، ثم انتقل للعمل بعد ذلك فى جامعات شيكاغو (الولايات المتحدة) وألبرت لودفيج (فرابيدج ـ ألمانيا) . وقد حصل هايك على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٧٤ ، لأعماله فى ميدان النقود والأسعار والدورات الاقتصادية . وبرغم مساهمات هايك فى العديد من القضايا النظرية ، فإن أشهر أعماله ـ وإن لم يكن أهمها ـ هو كتابه « الطريق إلى العبودية » The Road to serfdom الذى نشره فى عام ١٩٤٤ قبل نهاية الحرب العالمية الثانية محذرًا من مخاطر النظم الشمولية والتدخل الحكومى الشامل (التخطيط المركزى) على حرية الأفراد وحقوقهم . وأصبح منذ ذلك الوقت المدافع الرئيسى عن نظام اقتصاد السوق ، ودولة القانون .

وأهم أعمال هايك فى المجال الاقتصادى « النظرية النقدية والدورات الاقتصادية » ، ١٩٣٣ ، « الأسعار والإنتاج » ، ١٩٣١ ، « الأرباح ، الفائدة ، الاستثمار » ، ١٩٣٩ ، « النظرية المجردة لرأس المال » ، ١٩٤٠ . على أنه انصرف بعد الحرب العالمية الثانية عن معالجة القضايا الاقتصادية الفنية ـ خصوصا بعد إصدار « الطريق إلى العبودية » ـ واتجه لمناقشة قضايا فلسفية عن أسس المجتمعات الحرة ـ وبخاصة فيما يتعلق بعلاقة الفرد والدولة ، ودور القانون . ويرجع هذا الاعتزال الإرادى عن الدراسات الاقتصادية الفنية إلى ما لاحظه هايك من غلبة أفكار الاقتصادى الإنجليزى كينز على الأوساط

الاقتصادية الأكاديمية والمؤسسات الحكومية ، وكان هايك يأخذ على كينز تأييده للتوسع فى تدخل الدولة وثقته المفرطة فى قدرتها على إدارة الأمور النقدية والاقتصادية ، الأمر الذى أدى ـ فى نظر هايك ـ إلى تزايد الإخلالات النقدية والاقتصادية من تضخم وبطالة . وإزاء هذه السيطرة للأفكار الكينزية ، فقد انتقل هايك ليشغل منصب أستاذ القانون العام فى جامعة لندن ، وأخرج عددًا من أهم الأعمال فى ميدن فلسفة القانون والدولة ، ومن أهم هذه الأعمال : « دستور الحرية » ، ١٩٦٠ ، « القانون ، التشريع ، الحرية » فى ثلاثة أجزاء ، ٧٣ ـ ١٩٧٩ ، وأخيرًا فى حواره مع الاشتراكيين أصدر كتابه عن « الغرور القاتل ، أخطاء الاشتراكية » ، ١٩٨٨ ، وهو آخر أعماله ، وأول جزء فى سلسلة « الأعمال الكاملة » لهايك والتى تقوم على نشرها جامعة شيكاغو بأمريكا .

ومن الطريف أن هذه الاتجاهات الجديدة فى كتابات هايك فى قضايا أساس المجتمعات الحرة قد بدأت بمجموعة من المحاضرات ألقيت فى القاهرة فى جمعية الاقتصاد والتشريع ضمن برنامج المحاضرات التذكارية للعيد الخمسين للبنك الأهلى المصرى بعنوان « دولة القانون » ، ١٩٥٥ ، وتعتبر معظم هذه الكتابات الفلسفية تأصيلا وتعميقا للأفكار التى سبق أن أوردها هايك فى كتابه « الطريق إلى العبودية» ، ومن هنا أهميته البالغة .

وبعد حصول هايك على جائزة نوبل فى الاقتصاد ، عاد من جديد للاهتمام بالقضايا الاقتصادية ، فكتب عن النقود وعن السياسات الاقتصادية ، وأصبح الأب الفكرى والروحى للدعوات الاقتصادية الجديدة للعودة إلى نظم السوق ، وهو بهذا يمثل الأساس الفلسفى لفردمان وستجلر (كلاهما حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد) أهم أنصار اقتصاد السوق فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن أن سياسات ريجان وتاتشر الاقتصادية فى حصر دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وجدت سندها الفلسفى فى أفكار هايك ، ومع ذلك يظل ريجان وتاتشر أقرب إلى المحافظة منهما إلى الليبرالية .

وكان هايك قد دعا فى عام ١٩٤٧ إلى تكوين « جمعية مون بلرن Mont Pelerin » ـ بالقرب من لوزان فى سويسرا ـ لمناهضة الدعوات الشمولية ، وانضم إليه فى هذه الجمعية عدد من المفكرين من مختلف الدول والذين يجمع بينهم الفكر الليبرالى . وقد خرج من تحت عباءة هذه الجمعية عدد من الحاصلين على جائزة نوبل فى الاقتصاد ،

بالإضافة إلى هايك نفسه . فمن أعضاء هذه الجمعية « فيردمان وستيجلر ـ سابق الإشارة إليهما ـ كذلك جيمس بوكنان ورونالد كوس وجارى بيكر ، وحتى الفرنسى موريس إليا الذى حصل على الجائزة نفسها كان يحضر اجتماعات هذه الجمعية .

١٢٦ ـ ليس من السهل تلخيص كتاب أفكار هايك ، والتى قدم أغلبها بشكل مبسط فى كتابه « الطريق إلى العبودية » . ومع ذلك فقد يكون من المفيد إعطاء بعض الملامح السريعة عن بعض جوانب هذا الكتاب الهام لمعرفة بعض ما يدور على الساحة الفكرية من مساجلات لواحد من أهم التيارات الفكرية المعاصرة ، وقد ازدادت أهمية هذه الأفكار مع التطورات الأخيرة فى دول المعسكر الاشتراكى وانهيار النظم الشيوعية . وقد أدى صدور ذلك الكتاب إلى ردود فعل متعددة وبخاصة فى الأوساط اليسارية التى رأت فيه ردة رجعية غير مقبولة ، فأصدر هرمان فينز ـ فى ذلك الوقت ـ كتابه « الطريق إلى الرجعية » ، ١٩٤٥ ، يتضمن هجومًا لاذعًا وتسفيها لآرائه . كما صدرت كتب أخرى نقدية وإن كانت بعبارات أكثر إنصافا مثل « الحرية مع التخطيط » ، ١٩٤٦ ، لبربارا ووتن . ومع ذلك فقد ظل « الطريق إلى العبودية » أحد أهم الكتب الأوسع انتشارًا فى نقد أسس النظم الشمولية والدعوة إلى اقتصاد السوق ودولة القانون .

ويعتبر هايك من أوائل المفكرين المعاصرين الذين ناقشوا قضية النظم الشمولية ، وأدخل تحت هذا الاصطلاح كلا من النظم الفاشية والنازية والماركسية دون تمييز . وكان هناك تقليد فى السابق يميز بين الفاشية والنازية من ناحية والماركسية من ناحية أخرى ، فالأولى مذاهب يمينية متطرفة فى حين أن الثانية يسارية ، ومن هنا جاء العداء بينهما . وقد أوضح هايك أنه لا خلاف فى طبيعة هذه النظم من حيث إنها كلها نظم شمولية تسيطر فيها السياسة والسلطة على مقدرات المجتمعات ، ويتضاءل ، أو حتى يتلاشى فيها دور الفرد والمجتمع المدنى . فستالين ، كما يقول ماكس إيستمان أحد أصدقاء لينين ، « ليس أفضل من الفاشيست ، بل إنه سوبر فاشيست » . فالمقارنة والمقابلة هى بين النظم الليبرالية من ناحية والنظم الشمولية من ناحية أخرى وسواء صنفت هذه الأخيرة بين اليمين أو اليسار . وقد استقر هذا المفهوم بعد ذلك فى الفكر السياسى لدى العديد من المفكرين من أمثال ريمون آرون المفكر الفرنسى والذى واجه مسارًا مشابها لهايك . فبرغم مناهضته ـ هو أيضا ـ للفاشية والنازية فقد أدت معارضته

للماركسية من ناحية ولجان بول سارتر من ناحية أخرى ، إلى اعتباره ـ حينا من الزمن ـ من المحافظين بل والرجعيين ، وذلك حتى تم الاعتراف به فى نهاية حياته ـ ومن اليساريين الجدد أنفسهم فى فرنسا ـ باعتباره من الليبراليين التقدميين ، والذين يدافعون عن قيم الحرية والتقدم فى مواجهة كل من الرجعية والشمولية سواء بسواء .

ويبدأ هايك فى التعريف بالنظم الشمولية بأنها تستند جميعا وبلا استثناء إلى نوع من البحث عن اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة . وقد ربط بين محاولة تحقيق هذه المدينة الفاضلة وبين فكرة تنظيم المجتمع ، أو ما عرف بعد ذلك باسم الهندسة الاجتماعية وهى الفكرة التى تناولها بعد ذلك أو فى الوقت نفسه تقريبًا ، الفيلسوف كارل بوبر صديق هايك والذى ساعده على الانضمام هو الآخر إلى جامعة لندن . وقد أوضح كارل بوبر فى كتابه عن « المجتمع المفتوح وأعدائه » كيف أن محاولات إخضاع تطور المجتمعات لتصور مسبق ـ وكما يفعل المهندس حينما يقوم بتصميم آلة ـ لا تؤدى إلا إلى تشوهات اجتماعية لا شأن لها بالنموذج النظرى الذى يبدأ به المنظر أو المفكر . فالمجتمعات ليست مواد صماء يتم تشكيلها وتصنيفها وفقا لإرادة حاكم أو مفكر ، وإنما الجماعات كائن متطور بقوى ذاتية .

وقد عمد هايك فى كتاباته اللاحقة وخصوصا فى كتابه الأخير « الغرور القاتل » إلى مناقشة هذه القضية عن تطور المجتمعات ، مبينا أنه ليس صحيحا أنه « بالعقل » وحده يتم تغيير النظم الاجتماعية ، فهناك بين «العقل» و « الغريزة » منطقة هامة تخضع لمؤثرات أخرى للتغيير ، وهى تلك الناجمة عن « التطور الثقافى » نتيجة لاحتياجات الجماعة وخبرتها الطويلة . فأهم النظم الاجتماعية المعروفة ، لم تنشأ نتيجة تصور عقلى محض ،كما لم تكن استجابة غريزية للحاجات الأولية للأفراد ، وإنما نشأت ـ فى الغالب ـ نتيجة للخبرة التاريخية المتراكمة التى أثبتت نجاحها وفاعليتها . بل إن العقل ذاته لا ينبغى أن يؤخذ كمعطاء بقدر ما هو نتيجة للتطور الثقافى والحضارى . ومن هنا تتضح أهمية دور التطور وتراكم الخبرات والتجارب فى نشأة النظم الاجتماعية . فاللغة مثلاً لم تنشأ نتيجة فكرة عبقرية ولدت فى ذهن عالم أو مفكر ، وإنما هى نشأت وتطورت نتيجة حاجات الأفراد فى الاتصال والتفاهم . وقل مثل ذلك عن فكرة السوق أو النقود أو الأوراق التجارية وغيرها من القواعد المستقرة فى المعاملات الشخصية والمالية . ولعله من الضرورى هنا التأكيد على أن هايك يرى أن أهمية نظام السوق

وحيويته إنما ترجعان إلى أنه نظام ولد من خلال التطور التاريخى ولم يكن وليد نظرية أو تصميم هندسة اجتماعية .

وهكـذا نجد أن هايك وبرغم أنه يعتـرف بأهمية العقل ودوره إلا إنه يحذر من المبـالغة فى تقديس العقل والاستسلام الكامل لدعـوات العقل البشرى ، وهو عادة عقـل فرد لتحقيق كافة الإصلاحات الاجتماعية ، بل عادة ما يؤدى ذلك إلى مسخ مشـوه . ولذلك يصـدر هايك أحـد فصـول كتابه بعبارة لأحد الكتاب حيث يقول إنه « عندما تظهر الدولة كجحيم ، فإن ذلك يكون عادة نتيجة محاولة الأفراد إقامة الجنة على الأرض» .

وإنطلاقًا من المنطلق نفسه ، لم يفت هايك أن يحذر فى محاضرته التذكارية بمناسبة حصوله على جائزة نوبل من المحاولات البدائية والسطحية لإخضاع الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية لبعض العلاقات الرياضية والإفراط فى ادعاء العلمية . فهذه المحاولات لتشبيه الاقتصاد بالعلوم الطبيعية تضر أكثر مما تنفع ، وكثيرًا ما تلجئ الاقتصادى إلى البحث عن بعض العلاقات الهامشية التى تقبل القياس ، وتبعده ، على العكس ، عن العوامل الحقيقية المؤثرة فى النشاط الاقتصادى لمجرد أنها لا تخضع للمقياس الكمى . ولا ينبغى أن يفهم من ذلك ـ بطبيعة الأحوال ـ أن هايك يأخذ موقفا معارضا من العقل أو العلم ، فكل جهوده وأبحاثه إنما هى انصياع للعقل والعلم، وإضافة لهما ، ولكن هايك يحذر من المبالغة ، ويرصد حدود العقل والعلم فى فهم الأحداث أو دفع التطور .

ومع الرغبة فى تصميم وخلق المجتمع الجديد ، فإن النظم الشمولية تسعى جميعا لإدارة المجتمع بشكل شامل ، وهو ما يطلق عليه عادة التخطيط الشامل والمركزى . ويلاحظ أن اصطلاح التخطيط كثيرًا ما يكون مضللا ، فلاشك أن أهم ما يميز الإنسان هو القدرة على التخطيط والإعداد للمستقبل . وهنا تظهر أهمية الحساب الاقتصادى كضرورة فى المجتمعات الحديثة . فالجميع مطالب بالتخطيط والإعداد والتدبير ، بل إن نظم السوق نفسها تحتاج إلى تدخل من الدولة بناء على تخطيط للحاجات الأساسية التى تعجز السوق عن توفيرها . وبذلك يصبح التخطيط وتدخل الدولة هما الآخران مكملين للسوق وليسا بديلا عنها . ولكن مفهوم التخطيط المركزى يمكن أن يجاوز ذلك المعنى ، حينما لا تقتصر الدولة على وضع الإطار المناسب للجميع

للقيام بالحساب الاقتصادى ، بل إنها ـ أى السلطة المركزية ـ تحل محلهم فى إدارة المجتمع ، وتشكيل الحياة الاجتماعية بشكل كامل . فالتخطيط هنا يستبعد السوق ويحل محلها . ومع تلك الإدارة الشاملة والمركزية للمجتمع وقيام السلطة باتخاذ القرارات التنفيذية فى كل ما يتعلق بمختلف أوجه النشاط ، ينفتح الباب للتحكم والبعد عن فكرة دولة القانون ، أو بعبارة أخرى فإننا نكون بصدد ما يمكن أن نطلق عليه اقتصاد الأوامر Command Economy بالمقابلة باقتصاد القواعد .

وتلعب فكرة القواعد أو دولة القانون The Rule of Law دورًا محوريا فى تصور هايك عن المجتمع الحر . وعندما يتحدث هايك عن دولة القانون ، فإنه يقصد أن تكون جميع أفعال الحكومة محددة وفقا لقواعد عامة معروفة مسبقا بها لا يترك مجالا للتحكم أو المفاجأة أمام أفعال الحكومة . وقد عنى هايك وبخاصة فى مؤلفاته اللاحقة بتعميق وشرح معنى حكم القانون أو حكم القواعد العامة لنشاط الحكومة ، وأوضح كيف أن توسع الدولة فى التخطيط المركزى يبعدها ، بالضرورة ، عن فكرة دولة القانون لتصبح دولة أوامر . وبالمثل فإن التوسع فى دور الدولة والتخطيط المركزى لابد وأن يتناقض مع اعتبارات الديمقراطية . ويمكن الإشارة هنا إلى اعتبارين :

الأول ، أنه إذا كان من السهل أن يتحقق الاتفاق العام حول عدد قليل من الأمور الأساسية فى تدخل الدولة ، فإنه يصعب تحقيق مثل هذا الاتفاق العام كلما امتد نشاط الدولة إلى ميادين جديدة تؤدى بالضرورة إلى ظهور آراء ومصالح متعارضة . ولذلك ، فإن مزيدًا من التوسع فى التخطيط المركزى يعنى الدخول فى ميادين جديدة يختفى فيها الاتفاق العام وتتزايد الآراء والمصالح المتعارضة ، وبالتالى تقوم الحاجة لفرض إرادة الدولة بالسلطة والقهر .

أما الاعتبار الثانى ، لتعارض التخطيط مع الديمقراطية فإنه يرجع إلى أن التوسع فى مدى التخطيط المركزى يتطلب مزيدًا من الاعتماد على الفنيين والإخصائيين ، ومن الطبيعى ألا تتوقف خيارات هؤلاء على الاعتبارات الفنية وحدها بل تتوقف أيضا على تفضيلاتهم الشخصية وهى لا تتفق بالضرورة مع رغبات الأغلبية . وهكذا يؤكد هايك أن السيطرة الاقتصادية لابد وأن تنتهى إلى نوع من النظم الشمولية .

ويتعرض هايك إلى نوعية الحكام والمسئولين فى النظم الشمولية ، ويعتقد أن طبيعة

هذه النظم ذاتها ـ وليست الصدفة ـ تستبعد عادة أفضل العناصر ، وكثيرًا ما تستند إلى العناصر الانتهازية والأدنى ثقافة . وفى أحد الفصول من واحد من مؤلفاته يناقش هايك « نهاية الحقيقة » فى ظل النظم الشمولية والتى تضطر إلى تعبئة الرأى العام وراء خططها وقراراتها دون كثير من الاعتبار للحقيقة ذاتها : « فالمصلحة العامة » ـ هكذا يعتقد المسئولون ـ تبرر كل شىء ، وهى القضية التى تناولها جورج أورول فى كتابه الشهير (١٩٨٤) حيث عرض لنا وصفة « لوزارة الحقيقة » وهى ، فى الواقع « وزارة الكذب والخداع » .

بوكنـان ونظرية الاختيـار العـام

١٢٧ ـ ظل الفصل قائما بين الاقتصاد والسياسة سواء من حيث موضوعهما أو من حيث منهج الدراسة وأدوات التحليل . فالاقتصاد يهتم بعلاقات التبادل exchange بين الأفراد ، فى حين تهتم السياسة بقرارات السلطة Power . وفى حين يغلب على الأولى اعتبارات المصلحة الخاصة والمنافع الشخصية ، فالأصل أن السلطة تستخدم من أجل المصلحة العامة والنفع العام . وقد جاءت مدرسة الاختيار العام Public choice school بفكرة معاملة السياسة كنوع من النشاط الجارى أو الاقتصادى . Politics as a business

وهكذا ، فنقطة البداية هى أنه من الممكن استخدام أدوات التحليل التى استقرت لدراسة علاقات التبادل ـ والنشاط الاقتصادى بصفة عامة ـ على الكثير من أوجه النشاط العام وخاصة سلوك الإدارة العامة والبيروقراطية . فرجال السياسة والإدارة ليسوا دائما منزهين عن البحث عن مصالحهم الخاصة ، بل إنهم كثيرا ما يخضعون فى تصرفاتهم لبواعث المصلحة الخاصة شأنهم فى ذلك شأن أى فرد . فإذا كانت البيروقراطية والسياسة بصفة عامة تعبر عن الدولة والمصلحة العامة ، فإن ذلك لا ينفى حقيقة أن القائمين عليها أفراد لهم مصالحهم الذاتية والمؤسسية . فالدولة هى مجموعة من أجهزة السلطة تساندها عدة مؤسسات إدارية وسياسية ونظم قانونية ، وهى تحتكر استخدام وسائل القهر المشروع على مختلف الأفراد والهيئات . والدولة بهذا المفهوم المؤسسى تجد مشروعيتها فى حمايتها لصالح المجتمع وضمان حقوق الأفراد . ولكن هذا الافتراض حول مشروعية الدولة لا يحول دون الاعتراف بأن لأجهزتها فى الواقع وجودا

مستقلا وحياة خاصة وربما مصالح فردية متميزة يمكن أن تتناقض وكثيرًا ما تتعارض فيما بينها وأحيانا مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد .

وقد كان جيمس بوكنان James Bucknan من أكثر الاقتصاديين المحدثين الذى درسوا سلوك رجال السياسة والإدارة من منطلق بحث بواعث القائمين عليها باعتبارهم أفرادًا لا يختلفون عن غيرهم فى سعيهم وراء تحقيق مصالحهم الخاصة .

١٢٨ ـ وقد ولد بوكنان فى تنسى بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩١٩ فى بيئة زراعية ، ولم تتح له فى البداية فرص الالتحاق بأفضل الجامعات . فحصل على درجة الماجستير فى الاقتصاد من جامعة تنيسى ثم التحق بالبحرية خلال الحرب ودرس خلالها بالكلية الحربية العسكرية فى نيويورك ثم حصل على الدكتوراه من جامعة شيكاغو قبل أن يعمل بالتدريس فى جامعة فرجينيا . وقد تأثر بنشأته فى مجتمع الجنوب، وكان يرى أن النخبة من الاقتصاديين فى شرق الولايات المتحدة أقرب إلى المؤسسة الحاكمة Establishment ، ومن ثم كان شديد النقد لها . وفى عام ١٩٨٦ حصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد لدراساته حول نظرية الاختيار العام . وفى كتابه الأول عن « حسابات الموافقة The calculus of Consent » مع تولوك عام ١٩٦٢ ثم فى كتاباته التالية ، أكد بوكنان أن رجال السياسة والمسئولين فى الإدارة أفراد منطقيون مع أنفسهم ، وأنهم كغيرهم ، تحركهم المصلحة الذاتية ، فهم أشبه بالمنظم أو المنتج entrepreneur الذى يسعى ـ من خلال نشاطه الإنتاجى ـ إلى تحقيق أقصى ربح ، وهم بذلك نوع من المنظم السياسى الذى يدير مشروعا ، يسعى فيه لتحقيق أقصى مصلحة ، وهى تتمثل هنا فى السلطة أو الجاه أو النفوذ بل وأحيانا الكسب المادى .

وإذا كان لكل فعل أو سياسة عوائد وتكاليف ، فإن أهم ما يميز البيروقراطية ورجال السياسة هو قدرتهم على التحلل من تحمل أعباء وتكاليف قراراتهم لكى تتحملها بدلا عنهم الخزانة العامة وبالتالى المواطن العادى . ولذلك ، فإن سلوك البيروقراطية يتميز عادة بالإسراف والتبديد ، ويظهر ذلك عادة فى عجز الموازنات العامة . وليس ذلك سلوكا غير رشيد ، بل إنه يتفق تماما مع المنطق .

وقد عبر أحد الاقتصاديين المحدثين عن التفرقة بين سلوك الأفراد من ناحية وسلوك البيروقراطية من ناحية أخرى ، بأن الأوائل يخضعون لقيد الموازنة الحديدى Hard

Budget Constraint فى حين أن الآخرين لا يعرفون إلا قيدًا ماليا لينا Soft Budget Constraint . وبيان ذلك أنه يترتب على قرارات الفرد فى صدد أمواله الخاصة ربح مباشر كما يتحمل ما ينتج عنها من تكاليف ، ولذلك فإنه يقارن بين العائد أو الربح من ناحية والتكلفة من ناحية أخرى ، ولا يقدم على عمل إلا إذا زاد العائد منه على التكاليف المتوقعة . أما فى حالة البيروقراطية فإن التكاليف المترتبة على قراراتها لا تصيب الموظف أو المسئول العام فى ماله الخاص ، وإنما تتحملها الموازنة العامة ، أما العائد المتمثل فى زيادة النفوذ أو السلطة او مظاهر الأبهة فإنه ينصرف إليه مباشرة .

وهكذا ، فإن قرارات البيروقراطية تكون عادة قليلة الحساسية للأعباء والتكاليف المالية لقراراتها ، ومن ثم الاتجاه إلى الإسراف والتبديد . فما أسهل أن تفرض ضرائب جديدة لتمويل نفقات مشكوك فى نفعها العام ، ولكنها تعود بالنفع المباشر على الأجهزة الإدارية والعاملين فيها بزيادة نفوذهم أو مزاياهم . فالالتجاء إلى جيوب دافعى الضرائب أسهل دائمًا من الإنفاق من الجيب الخاص . وقديما عبر عن ذلك مارك توينى بعبارة لا تخلو من سخرية عندما قال : « لقد رأيت اليوم مشهدا مثيرًا ، أحد رجال السياسة يضع يده فى جيبه » ، والمقصود طبعا « بدلا من جيوب دافعى الضرائب » !

وكانت نظرية المصلحة العامة أو ما عرف فى الاقتصاد باسم السلع العامة Public goods قد حظيت باهتمام خاص من عدد من الاقتصاديين النيوكلاسيك ، وخاصة ساموياسون Paul Samuelson ، وماسجريف Musgrave . كما أعطاها أولسون Mancur Olson دفعة قوية فى كتابه « منطق العمل الجماعى » ١٩٦٥ The logic of collective action . وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه أوضح كيف أن جماعات الضغط وجماعات المصالح الفئوية أقدر على الدفاع عن مصالحها بالمقارنة بالمصلحة العامة . فيصعب أن تجد المصلحة العامة وبخاصة مصالح المستهلكين ـ نظرا لتشتتها بين عدد هائل من الأفراد ـ فإنه يصعب عليها أن تجد من يدافع عنها . أما المصالح الفئوية وجماعات الضغط فنظرًا لأنها تتركز بين عدد محدود يمكن التفاهم والتنسيق فيما بينهم ، فإنهم يكونون أقدر على الصياح والدفاع عنها . وهكذا أبرز أولسون غلبة جماعات المصالح الخاصة والفئوية فى العمل بالمقابل إلى الصالح العام الموزع بين آلاف مؤلفة من الأفراد والذى لا يجد من تحركه مصلحة مباشرة كافية للدفاع عنه (الصالح العام) . فعند اتخاذ القرارات السياسية والعامة لا تتم المقارنة دائما بين العائد الكلى

والأعباء الكلية على المجتمع ، وإنما يتقرر الأمر فيها وفقا لمدى تركز العائد أو النفع بين عدد محدود أو شائع من ناحية ، ومدى تركز الأعباء والتكاليف بين عدد محدود أو شائع من ناحية أخرى . وهكذا ، فكثيرًا ما تصدر قرارات عامة تزيد تكاليف أعبائها على النفع المترتب عليها . وفى مثل هذه الأحوال ، فغالبا ما يكون هذ االنفع مركزًا على عدد محدود من الأفراد والجماعات فى حين تكون الأعباء والتكاليف شائعة بين عدد هائل من الأفراد والجماعات ، كما هو الحال بين دافعى الضرائب . وبذلك نرى أن نظرية الاختيار العام ، وقد أرست الأساس المنطقى لعدم كفاءة وسلامة القرارت العامة فى كثير من الأحوال ، فإنها تكون قد ساهمت بذلك فى دعم الاتجاهات الليبرالية الجديدة ، وضرورة وضع الحدود والقيود على نشاط الدولة .

فهرس الأعلام

الأرقام الواردة تشير إلى أرقام الفقرات الواردة فى النص

رقم الإيداع ١٦٤٨ / ٩٥
I.S.B.N 977- 09 - 0263 - 2

مطابع الشروق
القاهرة، ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس . ٣٩٣٤٨١٤
بيروت ' ص ب . ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الاقتصادى

الإنسان كائن تاريخى ، لا يفهم حاضره إلا من خلال دراسة تاريخية . كما أن مستقبله محكوم إلى حد كبير بتراثه التاريخى . ومن هنا كانت أهمية الدراسات التاريخية لكل فروع المعرفة . وفى ضوء هذه الحقيقة ، نجد أن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى تساعدنا على مزيد من الفهم .

فهذه الدراسة تساعد على إبراز عنصر الاستمرار فى الأفكار الاقتصادية ، وتمكننا من معرفة وضع الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية بصفة عامة . كذلك لا يخفى أن الفكر السائد فى مرحلة معينة كثيرا ما يؤثر على القرارات والسياسة بصفة عامة ، ومن ثم ، فإن هذه الدراسة تساعدنا على فهم الكثير من التصرفات وما ترتب عليها من أوضاع اقتصادية . وعلى الرغم من أن التاريخ لا يعيد نفسه ، إلا أننا نحقق فائدة كبرى من دراسة الماضى . فنفس الأسباب تؤدى إلى نفس النتائج . وعلى ذلك ، فليس من المستبعد أن تقوم ظروف فى الحاضر تقترب من أوضاع سابقة ، ومن ثم فمن الطبيعى أن يكون رد الفعل إزاءها متقاربا . وأخيرا فإن دراسة التطور التاريخى من شأنها أن تساعد على نضوج العقلية العلمية . فالاعتقاد فى صحة أوضاع أو نظريات معينة بصفة مطلقة يؤدى إلى التعصب والجمود بما لا يتفق مع العقلية العلمية القائمة على النسبية ونقد ومجاوزة الأفكار السابقة . وإن دراسة تاريخ الفكر لمما يؤكد هذه النظرة النسبية للأفكار والنظريات ، ويساعد بالتالى على تنمية القدرة الانتقادية للباحث ، وهى أمور جوهرية للعقل العلمى .